



أسواق «المدينة»

تطور الملكية العقارية
والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية
1927 - 1980
طبعة ثانية منقحة ومزودة

الدكتور محمود حريتان

مع تحيات
مكتبة دار الروائع
حلب
الطبعة الأولى ١٩٨٠ - ١٩٨٢

حلب

أسواق "المدينة"

تطور الملكية العقارية
والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٠ - ١٩٨٢

■ الطبعة الثانية ٢٠٠٦

■ جميع الحقوق محفوظة للمؤلف هاتف ٢٢٧٠٢٢٢ ٢١ ٠٠٩٦٢

■ الناشر: شعاع للنشر والعلوم

حارة الرباط ٢ - المنطقة ١٢ - حي السبيل ٢

تلفاكس : ٢٦٤٢٥٤٥ (٢١) ٠٠٩٦٢

هاتف : ٢٦٤٢٥٤٦ (٢١) ٠٠٩٦٢

سورية - حلب

ص.ب ٧٨٧٥

لمزيد من المعلومات ولشراء كتب الدار مباشرة على الإنترنت

<http://www.raypub.com>

يرجى زيارة موقعنا

quality@raypub.com

البريد الإلكتروني للقراء:

info@raypub.com

sales@raypub.com

البريد الإلكتروني للزبائن:

orders@raypub.com

البريد الإلكتروني لدور النشر:

يطلب الكتاب من المؤلف أو من دار النشر

حلب

أسواق "المدينة"

تطور الملكية العقارية
والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية

١٩٢٧ - ١٩٨٠

طبعة ثانية منقحة ومزودة

الدكتور

محمود حريثاني

الإهداء

إلى فلك

وعنار

وعزالم

وعلام

زوجتي وأبنائي

هذا الكتاب

إذا سأل أحدنا نفسه، لماذا كُنْتُ بـ (الحريري والمسدي والصقال والملقي والبودقي والعتار و.....) وعرف المهنة التي امتهناها جدّه وأبوه، عندها يحب أن يعرف أيضاً بعض تفاصيل العمل، وأين كان العمل وفي أي سوق، وأي مخزن إذا لزم الأمر.

ثم لماذا بقيت تسمية المهنة، وتسمية الأسواق منذ مئات السنين إلى اليوم. ولماذا حمل السوق أكثر من اسم أحياناً. ثم لماذا تغيرت المهنة في السوق وحلت مهنة أخرى في المخزن القديم.

هذه أسئلة لا بد لكل حلي أن يعرفها، ليعرف أصوله وجذوره، وانتماءه إلى بلده.... خاصة وأن مركز المدينة هو مكان استقطاب، حيث تبرز أهمية حلب، ومنه تظهر صورتها، بل إشعاعها، فهو يجمع أكثر المصالح والأعمال الأساسية التي تنعكس على الأحياء والساكين فيها وأيضاً على المنطقة المجاورة، وأحياناً على الخارج أيضاً.

تحولات هامة جرت في الملكية العقارية في أسواق المدينة، لماذا؟ وما هي الأسباب لذلك؟

كانت الأوقاف تسود أسواق المدينة وخاناتها وقيسرياتها: الأوقاف الخيرية المؤبدة، ولكنها تحولت إلى ملكية خاصة، كيف كان ذلك؟ ثم الأوقاف الذرية أو العائلية، والتي كان يستفيد آلاف الأفراد من ذرية الواقف، لماذا اختفت؟ ولم يبق سوى القليل من الأوقاف الخيرية، وما يعرف بـ (الحكر).

أخيراً ما هو مصير هذه الأسواق التي وجدت منذ ألفين وأربعمائة سنة، وإلى اليوم، وتعتبر الأولى بين مثيلاتها، من حيث قدمها وسعتها، وفعاليتها الاقتصادية. إن أسواقاً أخرى في مدن قديمة، أصبحت شبه متحف يرتاده الزوار، بينما أسواق المدينة لا تزال ممتلئة حياة ونشاطاً.

وأخيراً، وبدلاً من أن تقلص مساحتها وأهميتها أمام اتساع المدينة الحديثة، وظهور مراكز تجارية كثيرة، لكنها على عكس ذلك تماماً، تزداد حيوية، بل وتزداد مساحة على حساب المناطق المجاورة لها، والسكنية خاصة.

أعتقد أن يجب على كل حلي أن يطلع على هذا الكتاب، فهو دراسة أكاديمية لنيل درجة الدكتوراه من جامعة ليون الثانية في فرنسا عام ١٩٨٤ لينهج الباحثون على منوالها، ومحاولة توسيع البحث، بإضافات قم القارئ.

د. محمود حريثاني

مدخل إلى البحث

حين وضع الشيخ راغب الطباخ كتابة "إعلام النبلاء في تاريخ حلب الشهباء" وباع مترله الوحيد ليشتري مطبعة يطبع فيها كتابه، كان يعلم مدى الجهد الذي بذله والفائدة التي توخاها من دراسة تاريخ حلب لجيله وللأجيال القادمة. كان يعلم مدى الجهد الذي بذله في الدراسة والتحقيق والصياغة. وربما كان يعلم أن اسمه سوف يخلد إلى جانب خلود حلب المدينة العريقة.

بعد وفاة الطباخ، بيع كتابه أوراقاً متناثرة، لتلف فيها قطع الخلاوة التي تباع للأولاد الصغار.

لقد دار الزمن دورته وجاء اليوم الذي لا يستطيع فيه أي باحث في تاريخ حلب إلا أن يعود إلى كتاب الطباخ، وكذلك إلى كتاب الشيخ كامل الغزي "نهر الذهب في تاريخ حلب". بل إن الباحث لابد أن يعود إلى مؤرخين أقدم بكثير، مثل ابن الشحنة وابن شداد وابن العديم.

واليوم يقوم أكثر من دارس وباحث ومحقق بدراسة مخطوطات هؤلاء ومحفوظات آخرين تُكتشف، كتبها هؤلاء المؤرخون الكبار في أيام قديمة.

إن حلب من أعرق المدن في العالم، بل نستطيع القول أنها أقدمها لازالت قائمة حتى الآن، وقد ساعد بناؤها من الحجارة الصلدة على مقاومة عاديّات الزمان والاحتفاظ بخطوطها الأولى منذ القرن الرابع قبل الميلاد، في حين أنها تعود تاريخياً إلى الألف الثالثة قبل الميلاد.

لم يتطرق أحد في الأربعينات، وبعد الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي جان سوفاجيه، إلى دراسة المدينة القديمة في حلب، في الوقت الذي ظهرت دراسات كثيرة عن مدن أخرى في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط، علماً بأن حلب لا تزال حتى هذا اليوم تحتفظ بمركزها الأساسي الذي نشأ في القرن الرابع قبل الميلاد، حياً، سليماً، في حين اندثرت مراكز المدن الأخرى، وضاعت في خضم التحديث، أو حوّرت، أو أفرغت من محتواها وأصبحت متحفاً في أفضل حال.

إن المصادر عن تاريخ مدينة حلب قد تكون متوفرة إلا أنها غير كافية، ولم يجر تحقيق في هذه المصادر، والتي جاء بعضها بشكل يوميّات ووصف شخصي أكثر مما هو بحث علمي، وإن هذه المصادر تنتظر من يحققها ويعيد طباعتها ونشرها.

إن هذه الدراسة عن "أسواق المدينة"^١ بجلب لم تعتمد إلا قليلاً على المصادر التاريخية، والجهد الأكبر فيها انصب على التحقيق الشخصي وفق أسس البحث التاريخي المنظم. لقد بدأت بالسجلات العقارية التي نظمت في عهد الانتداب الفرنسي، وقد نظمت هذه وفق محاضر التحديد والتحرير، التي اعتمدت على الوثائق العثمانية القديمة من "فرمانات" ووقفات وأسناد خاقانية "تمليك". ولهذا كان عليّ أولاً أن أفتش عن الوثائق القديمة لدى أصحابها، فاتصلت بهم وفتشت معهم عن مضمونها. وكان عليّ ثانياً أن أدرس محاضر التحديد والتحرير لألفي محضر تقريباً في "المدينة"، وهذه قد أودعت مستودعات مديرية السجل العقاري. ثالثاً مراجعة سجلات مديرية السجل العقاري ودراسة تطور كل محضر على حدة منذ عام ١٩٢٧ وحتى ١٩٨٠، وما جرى عليه من تعديلات من بيع وشراء وحجز وتغيير أوصاف. ولما كانت بعض المحاضر تعود ملكيتها إلى الأوقاف كان عليّ أن أزور مديرية الأوقاف الإسلامية وأوقاف الطوائف الأخرى لمراجعة سجلاتها. وهنا لابد لي من ملاحظة هامة وهي أن السجلات العقارية في حلب محفوظة بشكل جيد جداً كما هي سجلات الأحوال المدنية أيضاً.

انتقلت من دراسة هذه الوثائق إلى التحقيق الشخصي. وهنا لابد من القول أن الأشخاص في حلب هم طيبون ولطفاء، إلا أنهم، وأقصد الذين كانوا موضوع دراستي - محافظون، تقليديون علمتهم أحداث الحكم العثماني وخاصة في عهوده الأخيرة، أن يكونوا متكتمين، حذرين، وخاصة مع الغرباء عنهم، والذين يحاولون الحصول منهم على معلومات تعتبر من أخص خصوصياتهم، وبشكل أخص إذا كانوا يقومون بأعمال مخالفة للأنظمة والقوانين.

إن هذه الدراسة التي تناولت ألفي محضر تقريباً، وبعض المحاضر ينقسم إلى مئات الأقسام، ممتدة على مساحة ستة عشر هكتاراً، وربما مثلها في مناطق توسع الأسواق. هذه الدراسة، تفتح المجال لدراسات أخرى. وإن فعاليات كل سوق على حدة وتاريخ المهن اليدوية وما رافقها من تطور، ثم دراسة هذه الأسواق من الناحية العمرانية، كل ذلك يتيح للباحثين مجالاً واسعاً خصباً يتناول العديد من السنوات في البحث والتحقيق. هذا فضلاً عن الوثائق التي تناولت أسواق "المدينة" وهي متوفرة إما لدى مديرية الأوقاف الإسلامية أو لدى الطوائف الدينية، أو لدى ورثة التجار الأوائل الذين كان بعضهم قناصل ولازالوا يحتفظون بوثائق هامة جداً تعطي فكرة كاملة عن العلاقات التجارية لمدينة حلب منذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن العشرين.

^١ توضع علامة السكون (°) على الميم في كلمة (المدينة) أينما وردت، وهذا المصطلح أصبح عالمياً، يعبر عن المركز القديم في مدن العالم العربي وغيره.

أصدقاء، ومعارف، ومثقفون، وأناس طيبون، ساعدوني في دراستي هذه، فلهم جميعاً أقدم
شكري وامتناني وعرفاني بالجميل، وأخص بشكري الزميل والصدّيق الدكتور جان كلود دافيد
الذي عُرف في حلب، كأحد مواطنيها، وقد قدم خدمات جلّى لهذه المدينة، فدراساته عديدة،
وجهدته في البحث كبير، وأعماله ستبقى هامة في التعريف بتاريخ هذه المدينة الخالدة.

مقدمة الطبعة الأولى

"المدينة" بالنسبة للحلبيين، هي المركز القديم لمدينة حلب، ضمن الأسوار، والتي تضم في أسواقها وخاناتها وقيسارياتها، الفعاليات الاقتصادية الأساسية.

فالأسواق أفضل نموذج للأسواق المشاهدة والتميزة بذات البنية العمرانية، والتي تتميز بكونها مركزاً للمدن القديمة في العالم الإسلامي، وخاصة في منطقتي الشرق الأوسط، وحوض البحر الأبيض المتوسط. وقد اعتبرها الجغرافي الألماني أوجين فيرت، تمثل الصلة الوحيدة بين عناصر الحضارة العربية الإسلامية وبين الأسس السامية والطابع الهلنستي القديم.

لقد تميزت أسواق "المدينة" بحلب، خلال العهد العثماني، بكونها، مركزاً لإقامة الجاليات الأجنبية ولازالت حتى اليوم المركز الموجه لاقتصاد حلب عامة.

لقد كان المؤرخ الفرنسي جان سوفاجية، قبيل النصف الثاني من القرن العشرين، أحد الرواد في دراسة مدينة حلب وأسواقها، وأن دراساته أوضحت تشكّل وتطور "المدينة" بدءاً من بنيتها المركزية الموروثة من القديم. كما أوضحت توسعها وازدهارها في العهدين المملوكي والعثماني. كما بحث أيضاً تشكّل الأوقاف الكبير فيها.

أما الأستاذ اندريه ريمون فقد تطرق إلى دراسة "المدينة" وأظهر توسعها إلى الجنوب من الطريق المستقيم (باب إنطاكية - قلعة حلب) خلال الثمانين سنة الأولى من الاحتلال العثماني.

لقد درس الجغرافي الألماني أوجين فيرت وفريقه، من الباحثين في جامعة "إيرلنجن" الوضع الحالي للأسواق، وفق المصادر التاريخية وبقيت دراستهم ضمن إطار التحليل المقارن بين أسواق حلب وأسواق فاس وتونس وأصفهان وغيرها....

إن الجغرافي أو المؤرخ الذي يتصدى لدراسة أسواق حلب القديمة، لابد أن يتبع إحدى طريقتين في البحث: إما دراسة أصول تشكّل "المدينة" خلال الفترة العثمانية، أو دراسة الفترة الأحدث، أي الفترة المعاصرة، وهنا تتلاقى دراسة المؤرخ والجغرافي والباحثين الآخرين عن الحياة العامة في المدينة.

إن دراسة الأصول لابد أن تختلط بالدراسة الأثرية والتحليل الهندسي وهذان لا يتوفران في الوقت الحاضر حيث لا يمكن أن يتم التنقيب أو وضع المخططات اللازمة. كما أن دراسة وثائق المحفوظات وسجلات المحاكم العثمانية والوثائق الوقفية هي، حالياً من الصعوبة بمكان.

أما دراسة الفترة المعاصرة فتستند إما على دراسة الواقع أو دراسة الوثائق. في عهد الانتداب الفرنسي وضعت وثائق على غاية كبيرة من الأهمية أعطت صورة واضحة ومفصلة عن "المدينة" وعن مجموع حلب القديمة: فبين عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ قامت إدارة الانتداب بأعمال التحديد والتحرير في القطر العربي السوري، وكانت حلب أولى المدن التي استفادت من هذه الأعمال فظهر نوعان من الوثائق:

١. مخططات دقيقة لتحديد المحاضر، والبناء ضمنها. هذه الوثائق ظهرت بمقياس ٥٠٠/١ وجرى تصغيرها إلى مقياس ٢٠٠٠/١ بشكل يتيح الإطلاع على مجمل المدينة القديمة في اثني عشر مخططاً. أما في منطقة الأسواق حيث المحاضر أصغر، فقد وضعت مخططاتها بمقياس ٢٠٠/١.

٢. نظمت سجلات عقارية دوّنت فيها: مساحة المحضر، وملكيته واستعمالاته (دون الدخول كثيراً في التفاصيل)، واسم المالك (وصفته الاجتماعية والمهنية أحياناً) والحالات الطارئة على المحضر حتى يومنا هذا من بيع وشراء وورثة وتغير الملكية والتغيرات الطارئة على البناء، دون الدخول في تفاصيل الاستعمال، كما ألحقت بالسجلات أضياب حفظت فيها الأوراق الكاملة للبيع والشراء والحالات الطارئة.

بناءً على هذه المعطيات الوثائقية اخترنا دراسة الملكية العقارية في "المدينة" بحلب بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ وتطورها حتى الوقت الحاضر، وربطنا بينها وبين دراسة الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وتطورها في نفس الفترة.

ولكن الملكية العقارية والفعاليات الاقتصادية، بحثان مختلفان فكيف نربط بينهما؟ لنجيب عن ذلك نقول:

أولاً. إن الدراسة العقارية تعتبر البناء، رأسمالاً، وقيمة مادية في التبادل وثروة، كما تعتبر مجالاً للاستثمار المادي الذي يتغير بينائه أو إعادة بنائه، خاصاً كان أو عاماً (العقارات الوقفية الذرية أو الخيرية). وقد طرأت منذ نهاية القرن التاسع عشر، بتدخل السلطات العامة، وبشكل أخص الحكام المدنيين أو العسكريين الذين يمثلون السلطة العثمانية، تغيرات كثيرة.

ثانياً. إن الأرض تعتبر كالبناى وهي موضع الفعاليات الاقتصادية بالنسبة إلى حلب ومنطقتها، تجارة أو صناعة، أو خدمات دينية أو اجتماعية أو إدارية أو غير ذلك.

هاتان الناحيتان ترتبطان ببعضهما: فمن الناحية النظرية تُبرز الفعاليات الاقتصادية، أو السكن، القيمة العقارية للأرض، بينما الاستثمار وأعمال البناء يمكنها أن تعمل على ازدهار هذه الفعاليات إذ أنها تلي حاجة، أو ضغطاً لتطور عمراني.

وهذا بعكس السكن فإن الشاغل هو المالك عامةً بينما تؤجر الأبنية الاقتصادية وأبنية الخدمات العامة لمستثمرها.

إذاً فإن هذين المستويين من الدراسة مختلفان نسبياً، ويتطلبان بحثاً موازياً.

بقي سؤال آخر: لماذا اخترنا دراسة التطور التاريخي لفترة زمنية قصيرة هي بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠؟

إن الظواهر العمرانية في تطور مستمر، وإن دراسة إحصائية وتسجيلية لفترة محددة من عمر أية مدينة، هي غير كافية، بل وحتى خاطئة. ففي الوضع المثالي - فإن مثل هذه الدراسة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فترة قصوى، غير محددة نظرياً إذ أنه من المستحيل، بصورة عامة، تحديد ابتداء تشكل وتطور الظاهرة العمرانية، وخاصة في بنية عمرانية متعددة الأزمان. ومن جهة أخرى، فإن التطور لم يتوقف، بطبيعة الحال، في الفترة التي نقوم بدراسةها.

إذاً، في هذه الحالة، يجب اختيار، فترة محددة نملك عنها أكثر ما يمكن من الوثائق، حيث جرت فيها أكثر ما يمكن من الحوادث. وهكذا فإن الفترة التي اخترناها قمنا بشكل خاص، لأنها تتحدث عن تشكل وتطور "المدينة" التي نعيش فيها الآن. وإنما فعلاً، فترة تحولات عميقة جداً أكثر من الفترات التي تحولت فيها حلب من مدينة قديمة إلى مدينة إسلامية، وأغنى من كل تطورات المدينة خلال عصور الاحتلال والسيطرة المملوكية والعثمانية.

مقدمة الطبعة الثانية

نشرت وزارة الثقافة في دمشق، الطبعة الأولى عام ١٩٩١، وقامت بتوزيعها، وقد نفذت الكمية وربما كانت متواضعة.

إن نفاذ الكتاب، بسرعة قياسية، يبرز ناحيتين هامتين:

الأولى: إن وجود هذا الكتاب، سدّ ثغرة هامة في بحث مركز مدينة حلب التاريخي الذي بني في الفترة المملوكية في القرن الرابع قبل الميلاد، وأصبح فيما بعد يعرف بـ "أسواق المدينة"، وقد توسع هذا المركز التجاري العالمي أضعافاً مضاعفة، ولا يزال ينبض بالحياة.

الثانية: لقد كان هذا الكتاب، وفي أصوله، أطروحة الدكتوراه التي قدمتها في جامعة ليون الثانية في فرنسا عام ١٩٧٤. وهو بحث أكاديمي خاص، مليء بالأرقام والوثائق، والتحليل التاريخي الذي قام على البحث الميداني خلال أربع سنوات من الدراسة والبحث والتحقيق. ورغم ذلك فقد قبله المثقف والباحث العادي والمهتم، وصاحب الاختصاص.

واليوم وبعد حوالي عقد ونيف من السنين شعرت بضرورة إعادة نشر هذا الكتاب، بأسسه الأولى ونصه الأكاديمي ومخططاته، ولكني أضفت إليه لمحة تاريخية عن مدينة حلب وعدة ملاحق. لقد كانت اللوحة التاريخية ضرورية لتقديم مدينة حلب القديمة للقارئ عموماً وعمارة منذ نشأتها في فترة تاريخ الشرق القديم، وفي فترة ما قبل الميلاد، وبعده حتى العصور الحديثة. ثم التعريف بأهمية مدينة حلب محلياً ودولياً، وخاصة التعريف بالحلبى المعماري والتاجر والحرفي والصانع.

أما في المركز التاريخي أي "أسواق المدينة"، أصبح من الضروري البحث في أمور عدة، في الخانات والقيساريات، وفي سكن الجاليات الأجنبية، وخاصة في الخان الكبير أي خان الجمرك حالياً، وفي طرائف كثيرة معروفة لدى الحلبيين وكانت تجري في الأسواق، المركز الرئيسي للحلبيين حتى اليوم، وأخيراً إضافة بحثين هامين، الأول إعطاء فكرة عن شركة دولية كانت تعمل في "أسواق المدينة"، والثاني اهتمام الدولة في ترميم وإحياء المركز بكامله.

وهكذا أضيفت ستة ملاحق في آخر الكتاب، تكمل البحث العلمي وتحم جميع فئات: القراء والمثقفين، وحتى الدارسين أيضاً، وهي أبحاث تنشر لأول مرة، باعتقادنا.

الطبعتان الأولى والثانية تكملان بعضهما، وأرجو أن تفي الطبعة الثانية بالغرض المطلوب، فمن المعروف أن "أسواق المدينة"، أصبحت اليوم إلى جانب قلعة حلب العتيقة معلماً تاريخياً وسياحياً لمدينة حلب.

د. محمود حريثاني

حلب في ٢٥/١/٢٠٠٦

ملحة تاريخية

حلب أقدم مدن العالم المزدهرة

بدأ الاستيطان البشري في موقع حلب، منذ الألف الخامس قبل الميلاد، شأنه شأن بقية المواقع المجاورة المعاصرة.

ومن المعروف أن موقع (تلة السوداء) بجوار باب قنسرين، كان أحد التلال التي تكونت منها حلب، إلى جانب مرتفع القلعة، ومحلة العقبة المجاورة لنهر قويق الغزير في الزمن الغابر. وقد دلت بعض الكسر الفخارية المنتقطة من تلة السوداء، والحفريات التي أجرتها مديرية الآثار والمتاحف بحلب، في موقع الإنصاري، وموقع مشروع باب الفرج، دلت على بداية تاريخ حلب في الألف الثالث قبل الميلاد. ويجب ألا يغرب عن بالنا، أن مدينة حلب الحديثة قد بنيت فوق المدينة القديمة، ولكن هذا لا يمنع من توفر المعلومات التي تشهد على قدم مدينة حلب، فقد اكتشف في مرتفع قلعة حلب، جزء من طاولات تقدمات تعود إلى الألف الثاني قبل الميلاد، كما أن الحجر البازليتي المكتشف في حي العقبة كتب عليه اسم الملك الحثي تالي شاروما بن تلبينو ويعود تاريخه إلى عام ١٣٥٠ ق.م (الألف الثاني). أما تمثال أمير من حجر البازالت وقد عثر عليه في موقع عين التل ويعود إلى الألف الأول قبل الميلاد، فهو معروض في متحف حلب الوطني إلى جانب حجر بازليتي آخر ضخيم عثر عليه في قلعة حلب، ويعود إلى الفترة نفسها، وأخيراً ظهور معبد الإله حدد، إله الصاعقة والخصب، والذي يُعدّ أكبر اكتشاف أثري حديث عن أهمية حلب القديمة في التاريخ.

إن أهم شواهد الألف الأول قبل الميلاد، والتي لا تزال ماثلة إلى العيان هو بدء تشكل (المدينة) القديمة على طرقي الشارع المستقيم الممتد من باب إنطاكية إلى سفح قلعة حلب وتفرعاته التي تظهر على الشكل الشطرنجي، وهو التخطيط المعروف في الفترة السلوقية في القرن الرابع قبل الميلاد، وهذا ما نرى شبيهاً له في دمشق (السوق الطويل) الممتد حتى باب شرقي، وفي أفاميا (قلعة المضيق) وتدمر (الشارع المستقيم) وجرش في الأردن، وغيرها من المدن التي بناها سلوقس نيكاتور (٣١٢-٢٨٠ ق.م) أحد قواد الاسكندر المكدوني. وعلى طرقي الشارع المستقيم بنيت المخازن، وتلك هي نواة الأسواق القديمة التي توسعت فيما بعد وأصبحت على ما هي عليه الآن.

بالإضافة إلى هذه الشواهد القائمة، فقد عرفنا تاريخ هذه المدينة العريقة، من المكتشفات التي بُعثت في مدن معاصرة إذ أن أقدم ذكر لحلب، ورد في نصوص إيبلا المسمارية المكتشفة حديثاً وتعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد، ونصوص ماري وأوغاريت في الألف الثاني قبل الميلاد.

لقد احتفظت (حلب) باسمها هذا منذ أقدم عصورها، وإن ورد أحياناً محرفاً كـ: حلبا أو حرب أو خرب أو خالويو.... ولم يتبدل إلا في فترة الحكم السلوقي فقد دعاها السلوقيون اليونانيون (بيروبا) على اسم بلدة في اليونان بين عامي ٣٠١ و ٢٨١ ق.م.

ازدهرت مدينة حلب منذ الألف الثاني، فكانت عاصمة لمملكة كنعانية معاصرة لمدينة ماري، إنما خضعت أحياناً لنفوذ الدول القوية المجاورة.

في عام ٦٣٦م دخلها العرب المسلمون ليطردوا منها الحكم البيزنطي وإمبراطوره هرقل، وجعلوا منها العاصمة الثانية في عهد سيف الدولة الحمداني، والمرادسيين، وبني عتيل، وعماد الدين زنكي ١١٢٧-١١٤٦ وابنه نور الدين ١١٤٦-١١٧٣م، وفي عهده، جددت أبنية حلب الهامة كالأسوار والقلعة والجامع الكبير والأسواق فضلاً عما شيده من أبنية ومدارس، لا تزال قائمة ضمن المخطط الذي كانت عليه المدينة ولا يزال حتى اليوم.

وفي عهد الملك الظاهر غازي بن صلاح الدين الأيوبي، معمار حلب الكبير منذ عام ١١٨٦م، وأصلت المدينة ازدهارها وتوسعها، عمرانياً واقتصادياً وبلغت تجارتها مستوىً دولياً رغم تصدي الأيوبيين لحملة الفرنجة الأوربيين وهي ما عرفت بالحمالات الصليبية.

تعرضت حلب للغزو المغولي من الشرق في عامي ١٢٦٠م و ١٤٠٠م وحكمها المماليك بعد الأيوبيين، ورغم ذلك تابعت تطورها. وحين جاء العثمانيون في عام ١٥١٦م، استمرت في التوسع وازداد عدد سكانها، وزادت مساحتها، ونشأت لها ضواحي جديدة بالإضافة إلى ضواحيها القديمة.

أصابها الزلازل عدة مرات، وكان أخطرها زلزال عام ١٨٢٢م الذي قضى على قسم كبير من مبانيها، وقضى على عشرات الألوف من سكانها، ورغم ذلك بقيت حلب المدينة الثالثة في الإمبراطورية العثمانية، التي كانت تعد أكبر إمبراطورية في العالم في القرن السادس عشر. ومع زوالها تخلصت المدينة من حكامها الدخلاء في أوائل القرن العشرين الحالي.

إننا لن نجانب الحقيقة إذا ذكرنا أن حلب أقدم مدينة لازالت قائمة مزدهرة فهي لا تزال تمسك بخيوط تاريخها الطويل منذ خمسة آلاف سنة، وهذا ما سنوضحه فيما يلي: إن ما تبقى من أسوار المدينة يعود إلى فترات الحكم اليوناني في الألف الأول قبل الميلاد ثم الحكم الروماني وبعده البيزنطي والعربي، وآخر ترميم لها جرى في العصر المملوكي في القرن الخامس عشر.

أما أبواب المدينة، ولا يزال خمسة منها قائمة، فكل واحد منها يشكل قلعة حصينة وقد رمت أيضاً في الفترة المملوكية. وبين الأسوار والأبواب، لا تزال بعض الأبراج العالية تشهد على حصانة المدينة الذي وقف يوماً ضد الغزو الأجنبي، وخاصة الفرنجة الصليبيين، ومنعتهم من الدخول أكثر من مرة.

تتوسط مدينة حلب قلعة شامخة تشرف عليها وعلى ضواحيها، وقد قيل منذ عدة مئات من السنين: إن عجائب الدنيا ثلاث إحداها قلعة حلب، ولا ندرى ما الدافع لهذا القول، ربما هو ضخامة هذا البناء وصموده، ولو كان قائل هذا القول موجوداً الآن، لقرأ في موسوعة غينيس للأرقام القياسية في العالم، إن قلعة حلب هي الأولى والأعجب في العالم كله ولازالت، فهي تمتاز بمميزات عدة وكثيرة فهي: أولاً (قلعة- مدينة)، فيها كل مقومات الحياة المدنية أيضاً، فهي مقر ولاية حلب لفترة ليست بالقصيرة، وفيها حمامات ومساجد وجوامع وقصور ومستودعات ومخازن وطاحون وأقنية وآبار وغير ذلك، وهي فضلاً عن ذلك تجمع تاريخ المدينة منذ الألف الثاني حتى اليوم. ثم هي ثانياً مفخرة الفن الحربي ومعجزة الصمود، فلم يذكر التاريخ أنها أخذت عنوة، فهي القلعة التي لم تقهر، وفيها العشرات من خطوط الدفاع وخطط الهجوم والهجوم المعاكس و..... وأخيراً فهي تعبر عن فنون هندسية وعمرانية جميلة ونادرة، في كل زاوية منها يرى المعمار نظرية جديدة. لقد استعصت هذه القلعة العتيدة حتى على ضربات الزلازل، فالعضادات الخشبية التي تشكل جزءاً من البناء، كانت تمتص هذه الضربات. إن الحديث عن القلعة الأعظم يطول ويطول.....

أما أسواق المدينة، فهي الشاهد على عراقية هذه المدينة وتطورها عبر التاريخ، وخاصة على صعيد العالم القديم (آسيا وأفريقية وأوروبا). بدأت سيرتها في القرن الرابع قبل الميلاد وتستمر بنشاط متزايد حتى اليوم، يجذب فيها المرء حاجته، من (حصيرة القش حتى اللائ) كما قال أحد الرحالة يوماً في القرن السابع عشر، أنها بلغة العصر، أكبر سوبر ماركت في العالم، لو صفت مخازنها على نسق لبلغت المسافة عدة كيلو مترات، ولو ركبت محلات أسواقها الست وثلاثين، وخاناتها السبع وعشرين، وقيسارياتها الست، وحماماتها وجوامعها ومساجدها ومقاهيها و..... فوق بعضها لطاولت أكبر ناطحات السحاب في العالم.

إنها فريدة من نوعها ووحيدة في اتساعها وسقوفها ومناخها وتوزيع النور فيها (قبل أن تظهر الكهرباء)، وأخيراً في تقاليد البيع والشراء فيها، والتي جعلت من التاجر الحلي معروفاً، من أقاصي الصين حتى سواحل المحيط الأطلسي، في فرنسا وأسبانيا، وزيارة متأنية لسوق العطارين تبرز كل ذلك، إن الحديث عن أسواق حلب طويل، يقودنا إلى بحث علاقات هذه المدينة على صعيد التجارة الخارجية مما لا مجال لبحثه الآن.

بنيت حلب فوق طبقة صخرية كلسية، تتفاوت في صلابتها وألوانها وأنواعها، لهذا ليس من المستغرب، مع توفر مادة الحجر، أن تكون مبانيها من الحجارة، وهذا ما يزال يميزها منذ القدم وحتى الآن عن بقية المدن، وقد ذكر ذلك أكثر من رحالة.

إن أبنية حلب التاريخية لا تزال قائمة منذ القرن الخامس قبل الميلاد تتحدى الزمن حتى اليوم، وهي ترافق مراحل تطور هذه المدينة، وكل بناء يحكي قصة أو أكثر، ويعبر عن فترة تاريخية معينة، فضلاً عن أسواق المدينة وما فيها من فعاليات متنوعة وخدمات اجتماعية: فهي مركز مدينة حلب الأول الكامل، ففي أنحاء (المدينة) تنتشر الجوامع والمساجد ولاشك أن أقدمها وأجملها هو الجامع الأموي الكبير رغم تجديده عدة مرات بعد الزلازل التي انتابته والحرائق التي دمرته، لا تزال منارته المشيدة عام ١٠٩٠م شاهقة، وقد قال أحد المؤرخين إن قاعدتها معقودة بكالليب من الرصاص، ثم المنبر الخشبي الذي يعود إلى القرن الرابع عشر الميلادي، يعتبر آية في فن زخرفة الخشب، هذا المسجد الجامع والذي لعب دوراً هاماً في تطور مدينة حلب، ولا يزال المركز الديني والاجتماعي للحلبيين إلى اليوم.

أما البيمارستانات وهي كليات للطب ومأوى للمرضى، فهي كثيرة ويدل وجودها في حلب على نهضة علمية، يندر وجودها في مدن أخرى، إنها تحكي قصة تطور الطب وعلومه، ولا يزال البيمارستان الأرغوني الكامل النموذج الأكمل الذي نتخذه في البحث في هذا المضمار.

الخانقاهات، التي كانت تنتشر في أحياء حلب يعتكف فيها المؤمن ويأوي إليها الفقير وعابر السبيل، فيجد الطعام والمأوى، وكانت متعددة، وخانقاه الفرافرة القائم حالياً يؤدي نفس الوظيفة إلى اليوم.

أما المدارس وفي مقدمتها الظاهرية البرانية والجوانية، ومدرسة الفردوس آية في الإبداع، والمدرسة الكاملية وغيرها، لها دور كبير جداً، فهي فضلاً عن طرازها المعماري المميز فقد ضمت آلاف الطلاب من الأقاصي البعيدة، جاؤوا ينهلون من علومها بالإضافة إلى حلقات العلم التي كانت تعقد في الجوامع، وحتى نتحدث عن الحركة العلمية لا بد أن نذكر انتشار المكتبات، وحتى

وسائل الإيضاح، ففي أروقة الجامع الأموي الكبير كانت تنتصب (شجرة الإفادة) من المعدن لتوضح أقسام العلوم وتطورها إلى جانب الإسطرلاب المعقد الذي لا يزال قائماً في جامع حلب الكبير.

أنواع كثيرة من الأبنية التاريخية تنتشر في أحياء حلب القديمة، وحتى الحديثة نسبياً فيها كالعزيرية والجميلية وغيرها.

أما الحديث عن ضواحي حلب القديمة فلا بد أن نتناول فيه بشكل خاص دور ضاحية (بنقوسا) العمراني والعسكري والاقتصادي منذ فجر تاريخ المدينة، حيث كانت تجهز القوافل ذات آلاف الجمال لتتوجه إلى الشرق البعيد وإلى الشمال والجنوب، لقد قامت بعثة يابانية من مختلف الجامعات بدراسة وافية عن هذه الضاحية رغم ما أصابها من الحداثة وشق شارع عريض فيها، فهي لا تزال تحتفظ بالكثير من مبانيها وتقاليدها.

إلى الشمال من مدينة حلب داخل الأسوار... توجد الضاحية الشمالية خارج الأسوار وهي التي تعرف بأسماء كثيرة منها (الجديدة) و(الصليبية) لتصالب طرقها وهي تتميز عن صليبية الجلولم وصليبية بنقوسا.

لا تزال الضاحية الشمالية تحتفظ بأوابدها وببناياتها العمراني، منذ القرن الحادس عشر الميلادي، وأزقتها وبواباتها وأبواب هذه البوابات تحكي تاريخاً طويلاً بطولياً، فقد كان الزقاق الطويل ميدان معركة كبيرة في عام ١٨١٩م بين أهالي حلب وواليها العثماني الذي كان يقيم على هضبة الشيخ أبي بكر الوفاي صاحب التاريخ الطويل بين رجالات حلب.

هذه هي الخطوط العريضة والنظرة الأولية لهذه المدينة الخالدة، ولابد من وقفة أمام كل بناء، في كل حي وزقاق وبوابة، في قاعة كل جامع ومسجد ومدرسة. وقد اعتبرت حلب بحق متحفاً للتاريخ، لقد وصفها أحد خبراء اليونيسكو فقال: (لجمال مدينة حلب المعماري الذي حافظت عليه، فإننا نقارنها بالبندقية وفلورنسا وغيرها، وهي بذلك جزء من التراث الثقافي العالمي الذي يجب أن يضاف)، وإثر ذلك سجلت في عام ١٩٨٦، ضمن قائمة التراث العالمي.

القسم الأول

"المدينة" في عام ١٩٣٠

لم تتأثر حلب في هذه الفترة، كثيراً بالنظام العمراني الغربي، وبقيت الأحياء الحديثة غير متطورة، بل مرتبطة بالمدينة القديمة. والمباني القديمة محفوظة جيداً حيث أكثرها يعود إلى القرون: السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وإن كانت من حيث الفعالية قد بعدت عن المدينة العثمانية في أوج ازدهارها في القرن السابع عشر. إن أسواق "المدينة" حفظت بشكل خاص مميزات القرن السابع عشر، بشكل أو بآخر، بلا حياة في بعض الأحيان.

تشكل وتنظيم "المدينة"

إن أسواق "المدينة" في عام ١٩٣٠ تغطي مساحة ١٦ هكتاراً وهي في الوقت نفسه محور ومركز حلب القديمة ضمن الأسوار. وهي لا تضم أبنية سكنية دائمة وما استعمل منها للسكن المؤقت قد انتهى أمره تقريباً مع نهاية القرن التاسع عشر. جميع مبانيها مخصصة للفعاليات التجارية والصناعات والخدمات كما أن مخططها قد نظم بشكل شبكة من الطرق المتعامدة، وإن محورها الرئيسي المستقيم قد حدّد بـ (الشارع القديم) الذي يبدأ من باب إنطاكية وينتهي بالقلعة. وهو حتى جامع البهرمية غير مغطى وعلى جانبيه مخازن متواضعة وخانات صغيرة ومصابغ^١ ومطاحن^٢ ومساجد صغيرة وهو مدخل مباشر إلى المدينة كما يعد جزءاً مهماً من جسمها. هذا المحور يتفرع بعد جامع البهرمية إلى عدة أسواق متوازية يصل تعدادها إلى أربع أحياناً كلها مغطاة بالحجر. أما في منطقة شرقي الجامع الأموي، التي نستطيع أن نعدّها أقدم ما في الأسواق،

^١ لم تعد المصابغ اليدوية لصباغة الأقمشة البيضاء المعروفة بالخام الدرغوزي إلى اللون الأزرق (النيلي)، موجودة. وحولت المخازن إلى فعاليات تمهّن سكان الريف عامة.

^٢ اندثرت المطاحن الصغيرة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

فتقوم سلسلة من ست أسواق تشكل مجموعة متماسكة نشأت قرب المحور الرئيسي وتطورت وبني في وسطها خانات وقيسريات متعددة.

إن مداخل أسواق المدينة والتي تنطلق من أبواب الأسوار: باب جنين وباب الفرج وباب النصر وباب قنسرين تتوجه كلها إلى الجامع الكبير وإلى قلب "المدينة".

إن مساحة "المدينة" وصلت في أوج ازدهارها كما رأينا إلى ١٦ هكتاراً وإن النواة الأساسية كانت بالطبع، أقل من ذلك بكثير. والتطور قد تم في جزء منه على حساب النسيج العمراني لمباني السكن والخدمات، وفي جزء آخر بتعمير الأراضي الفارغة وإعادة بناء الأبنية المتهمة. منذ العصور الإسلامية الأولى تجمعت الفعاليات التجارية الفنية^١ في جنوب الجامع الكبير، وعلى الأخص في جنوبيه وشرقيه وعلى طول جزء من المحور المركزي الهلنستي القديم. أما في العصور الزنكية والأيوبية فقد تم التوسع في نفس المواقع حيث كانت مراكز الصناعات التقليدية في أحياء السكن القريبة من "المدينة" مثل: سوق الحدادين، سوق الزجاجيين، سوق النحاسين، سوق قسطل الحجارين، المصابين^٢.

في العهد المملوكي قامت مبان أخرى كما أن توسعا ملحوظاً قد ظهر في منطقة الفعاليات التجارية وذلك ببناء ثلاثة خانات كبيرة: خان أبرك (أو خان القصابية) وخان ازدمر (أو خان الصابون) ثم خان خاير بك، وهذه الخانات كانت في محيط "المدينة" ولا بد أنها بنيت على حساب أبنية السكن القديمة. وقد ألحقت بهذه الخانات أسواقاً بنيت بجوارها أو أمام مدخلها. هذه الأسواق كانت مغطاة بالأخشاب المحمولة على أقواس ترتكز على دعائم من حجر (وليس على هيكل خشبي)، وربما كان سوق الصابون مغطى بعقد من الحجر منذ الأصل. أما بناء الجوامع والحمامات في العهد المملوكي فقد كان نادراً ورغم ذلك بنيت بعض أبنية الخدمات العامة كالمراحيض العامة الضخمة، منها ما بناه الأمير تعز في سوق المناديل.

أما في العهد العثماني فقد كان توسع المدينة واضحاً. وبصورة خاصة في القرن السادس عشر. وفي القرن الثامن عشر وصلت أسواق المدينة إلى أقصى اتساعها ولا زالت تحتفظ به حتى الآن. هذا الاتساع جرى خاصة في جنوبي المحور الشرقي - الغربي القديم، وتقدم من الشرق إلى الغرب بدءاً من أبنية "خسرو باشا" الخسروفية (حالياً الثانوية الشرعية) حتى أبنية بهرم باشا (جامع البهرمية) وضم مباني للخدمات كانت مخصصة للأحياء القديمة كالحمامات والمساجد بشكل خاص.

^١ لازالت أسواق بيع المصوغات الفضية والذهبية، قائمة، بل تتوسع على حساب أجزاء من أسواق مجاورة.

^٢ لا تزال المنطقة تعرف بنفس الاسم، أما المصابين فقد زالت.

أكبر المباني العثمانية هي أوقاف خيرية "سنتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد" وهي تضم أبنية ملحقة بها: خانات أسواق وقيصريات بشكل خاص، كانت عائداً لها مخصصة للجوامع، "تلك كانت حالة مباني" خسرو باشا ودوقه كين زادة وبهرم باشا "أو مخصصة لإرسال الحجاج إلى الأماكن المقدسة" تلك كانت حالة وقف إبراهيم خان زادة".

خضعت "المدينة" إلى حركة نمو متقطعة إذ كانت تتخللها فترات ازدهار وفترات ركود. كما خضعت إلى تغييرات متعددة في الفعاليات والأعمال، فهي ليست كما هو معتقد وكما يتراءى للبعض مجموعة جامدة، بل هي على العكس مرنة وتتلاءم حسب الظروف، فكثير من أسماء الأسواق المعروفة حتى يومنا هذا تدل على فعاليات قديمة جداً، تحولت أو زالت منذ عدة قرون كما أن عدة أسماء قديمة أيضاً لازالت تدل على الفعاليات الحالية.

هذه الحركة المستمرة منذ عدة قرون تظهر في تطور تجارة الأقمشة في الأسواق وفي تحول بعض الأسواق ذات الفعاليات المعينة إلى أماكن أخرى، وبشكل عام نحو الأسواق المؤدية من أبواب الأسوار إلى "المدينة". وفي أيامنا هذه^١ لازالت هذه الحركة نشطة.

الملكية في "المدينة"

سندرس على التوالي نوعي الملكية الكبيرة: الأوقاف والملكية الخاصة، وسنرى أن التمييز بين النوعين سيكون أحياناً صعباً بسبب تعدد أنواع الأوقاف ففي الواقع نجد بعض المباني الوقفية قد زالت خلال عدة قرون أو تم الاستيلاء عليها أو استبدلت، وإن بعضها أصبح، رغم اسمه كوقف، ملكية خاصة بسبب بعض التخريجات القانونية.

ولما كانت بعض المحاضر تخضع إلى أنواع مختلفة من الملكية فإن من المستحيل أن نعطي فكرة كاملة عن القيمة العقارية للملكيات الوقفية، وإذا كانت هذه تغطي في الواقع ٨٠% من المساحة، فإن ٨٩٥ محضراً من بين ١٢٧٠ محضراً هي مجموع الدراسة التي قمنا بها، هي محاضر وقفية كاملة أو في جزء منها يصل إلى ٧٠% من المحضر. أما الملكية الخاصة فتختلف عن الملكية الوقفية بأن هذه الأخيرة واسعة. وإن عدد محاضر الملكية الخاصة هو ٤٧٤ محضراً كاملاً أو جزءاً منه يصل أحياناً إلى ٣٧% من المحضر. (المجموع هو ١٠٧% لأننا حسبنا بعض المحاضر مرتين فهي وقف وملكية خاصة بأن واحد).

^١ سوف نتعرض فيما بعد إلى تبدل في أسماء بعض الأسواق، وأسباب ذلك.

^٢ أي في عام ١٩٨٤-١٩٨٥ حين وضعت هذه الدراسة وطبعت للمرة الأولى.

ولنضرب مثلاً: ففي مجموع ١٧٨٠ مخزناً للبيع المفرق، في الأسواق (بصرف النظر عما هو موجود في الخانات) نرى ٣٣٧ مخزناً، ملكية خاصة أي ١٨,٩٣% والباقي أي ١٤٤٣ مخزناً ذا ملكية وقفية أو وقف أجزائين (سنشرح ذلك فيما بعد) أي بنسبة ٨١,٠٧%.

أ) المحاضر الوقفية في أسواق "المدينة" بحلب

عرف الوقف في الشرق والغرب منذ القدم، وقد دلت الوثائق التاريخية، اجتماعية كانت أم دينية على أشكاله المتعددة كما توضحت معالمه في العهد الكلاسيكي. ولقد لعب دوراً هاماً في سورية في العهد البيزنطي، وبعد الفتح الإسلامي، حيث برزت الأوقاف الإسلامية والمسيحية واليهودية بوضوح. وفي الإسلام تطورت مبادئ وأعطت آثارها وخاصة في العهود المملوكية والعثمانية، حيث لعبت دوراً أساسياً في المجال العمراني.

الوقف (أو الحبس في شمال إفريقيا) في الشريعة الإسلامية - أرضاً أو مبنى أو شيئاً (قرآناً كريماً أو كتاباً) - صدقة محرمة. لا تباع، ولا تشتتر ولا توهب ولا تورث ويصرف ريعها إلى جهة من جهات البر كنفقات المساجد والجوامع.

تفصل شروط الوقف في وثيقة يضعها الواقف ويؤيدها القاضي الشرعي. تتناول وصف الشيء الموقوف وقائمة بالمستفيدين منه وحصص كل واحد منهم كما تحدد الوثيقة بشكل مفصل إدارة الوقف وعمل كل من الناظر والمتولي والجابي وآخرين، ورواتبهم. وفي الأوقاف الخيرية تحدد أيضاً القراءات الدينية والصلوات على روح الواقف، وأعمال القائمين على المسجد أو الجامع، وتوزيع الطعام على الفقراء ومم يتألف وطريقة تحضيره.

في العهد العثماني، وخاصة في القرن السادس عشر تنوعت المباني الوقفية فلم يقتصر الأمر على بناء أماكن العبادة أو البر بل بنيت المباني التي يمكن أن تغلّ المال أيضاً. وقد تم ذلك في العقود الأولى من السيطرة العثمانية حيث كان التطور الاقتصادي في حلب يجعل من استثمار، كل نوع من أنواع البناء، شيئاً مفيداً.

وإلى جانب الدوافع الدينية والخيرية كان للولاء العثمانيين، وهم من أكبر الواقفين في ذلك الوقت، دوافع أخرى غير واضحة لكنها لا تقل أهمية عن الدوافع الأولى:

١. التقرب إلى السكان العرب وإضفاء الشرعية على حكمهم، وذلك ببناء الجوامع والمساجد والتكايا والزوايا.

٢. كسب ود الناس لإطالة حكمهم والذي يكون عادةً قصيراً لا يتجاوز عاماً أو عامين، وفي حالات قليلة ثلاث سنوات، فيدفعون من مالهم الخاص أو يقتطعون جزءاً من الضرائب العامة لبناء مباني الخدمات العامة والقساطل وجر المياه والبيمارستانات والحمامات وملاجئ الفقراء.

٣. وأهم الدوافع تكمن في حماية أملاكهم من مصادرة السلطان لها وتأمين دخل مستقر لهم ولأحفادهم، فقد كان من السهولة بمكان، عزل الوالي أو نقله أو قتله، وبالتالي مصادرة كل أملاكه التي حصل عليها خلال ولايته، وهي نظرياً ملك للسلطان. ولهذا فقد كان الوالي يجعل كل أملاكه أوقافاً يخصص جزءاً من ريعها لنفقاته، وبذلك يتفادى مصادرتها. كما ينتقل هذا الريع إلى أهله وأولاده وأحفاده بالشكل الذي حدده لهم مسبقاً في صك الوقف وفي حال انقراض ذريته، يأتي مستفيدون آخرون إلى أن يؤول هذا الريع لأعمال الخير والبر.

هذه الدوافع بقيت قائمة، وخاصة للواقفين من الدرجة الثانية وما بعدها.

أنواع الوقف المختلفة

هناك نوعان كبيران: الأوقاف الخيرية والأوقاف الذرية: عائدات الأولى تخصص لأعمال البر والإحسان، وعائدات الثانية تخصص للواقف وذريته وأحفاده إلى أن تنقرض فتعود إلى أعمال البر والإحسان.

وهناك أنواع تسمى: مشتركة، فهي تجمع بين النوعين الرئيسيين، تخصص فيها العائدات إلى أعمال البر، وما يفيض عنها يعود إلى الواقف وذريته، ويحدد هذا الفائض في صك الوقف. غير أن هذا النوع قد ظهر مؤخراً في بداية القرن العشرين، حيث لم يكن معروفاً في القرن الثامن عشر، ومن الناحية النظرية فالنوعان الكبيران يؤولان في النهاية إلى نوع واحد حين تؤول الأوقاف الذرية بعد انقراض المستفيدين منها، إلى أعمال البر والإحسان أخيراً.

وإذا ذهبنا أبعد من ذلك في تفصيل الوقف وطرق إدارته، لرأينا أنواعاً أخرى من الوقف استثنائية، ظهرت بعد إصلاحات إدارية تناولت الأوقاف بصورة عامة، في أواخر القرن التاسع عشر: مثل الأوقاف الملحقة والأوقاف المستثناة، ووقف الكادك، وهذا لا يوجد إلا في حلب، وكان مهماً يتناول تجهيزات العقار الموقوف من رفوف وطاولة وغير ذلك عدا الجدران.

نظام إجارة العقارات الوقفية

إن تأجير عقار وقف ما يتم عادةً لسنة واحدة مثل "الوقف ذو الإجارة الواحدة" وأحياناً لسنتين أو ثلاث سنوات.

أما نظام الإيجار طويل المدى فقد ظهر ليلبي حاجة خاصة أي التغلب على صعوبات مالية، لبناء العقار أو إصلاحه أو غير ذلك.... وهذا النوع يدعى "الوقف ذو الإيجارتين" إذ يدفع المستأجر مبلغاً مقطوعاً في البدء ثم يدفع إيجاراً سنوياً معيناً.

إن هذا النوع من الإيجار المستمر أو طويل المدى وجد في حالات خاصة مثل تأجير الأراضي الوقفية الفارغة أو التي هدم بناؤها ولم يعمر لأسباب متعددة منها الصعوبات المالية. وغالباً ما تبقى الأرض فارغة وتؤجر مقابل مبلغ يدفع سنوياً يدعى "الحكر" لمستثمر خاص، أو تؤجر لوقف آخر. وهكذا يتمتع المستأجر بحقوق المالك على المبنى الذي أنشئ أو التحسينات التي أدخلت كزراعة الأشجار مثلاً كما يستطيع أن ينقل حقوقه تلك عن طريق الوراثة إلى شخص آخر، كما سنرى خلال دراستنا المفصلة لخان الجمرك.

لقد اتبع نظام الحكر ونظام الإيجارتين في القرن التاسع عشر لتحويل العقارات الوقفية إلى ملكية خاصة تقريباً وسنرى كيف انتقل هذا النظام إلى ملكية كاملة، كيف أن المحاكم في القرنين التاسع عشر والعشرين قد تواطأت لتسبغ عليه الصفة الشرعية.

الأوقاف الخيرية في أسواق "المدينة" بحلب

إن محاضر الوقف الخيري والتي تكون عادةً بالقرب من الجامع أو المكان الديني الذي خصصت له، تشكل معه أحياناً مجموعة متكاملة، وأحياناً تكون في محلة بعيدة عنه. وتشكل عائداتها دخلاً ثابتاً يصرف على الجامع أو المكان الديني، وربما على أماكن بعيدة كمكة المكرمة والمدينة المنورة. وبالمقابل فإن عائدات محاضر وقفية (مباني وأراضي زراعية) قد تكون بعيدة، تصرف على جامع أو مكان ديني في حلب نفسها.

يوجد في أسواق "المدينة" ٤٥٧ محضراً، بعضها أو كلها، وقف خيري، وإن مؤسسي هذه الأوقاف عادة غير معروفين، وخاصة الأوقاف الصغيرة منها. فقد ضاعت أسماء الواقفين على مر

^١ يعرف لدى الجميع باسم "الحكر" وغالباً ما يُدفع عن أرض الوقف التي عُمِّرَ عليها أحدهم بناء أو زرع أشجاراً.... وهكذا يملك هذا البناء، ويدفع سنوياً آجار أرض الوقف أي "الحكر".

الزمن وربما استطعنا معرفتها ولكن بعد بحث تاريخي طويل. أما أسماء بعض الواقفين وخاصة الكبار منهم فقد عرفت أسماءهم لارتباطها بالأوقاف التي أوقفوها. مثال ذلك: بهرم باشا واقف جامع البهرمية، أحمد باشا واقف المدرسة الأحمدية، خسرو باشا واقف المدرسة الخسروية، وهذه جميعها ضمن أسوار "المدينة" أما في خارجها فيوجد آخرون.

أن أغلب المحاضر الوقفية الخيرية قد خصصت للجوامع في "المدينة" وإذا أخذنا ٣٤٦ محضراً في "المدينة" على سبيل المثال، بعضها وقف خيري كله وبعضها جزء منه لرأينا أنها خصصت إلى ما يلي:

- ١٣٤ محضراً خصصت لأماكن العبادة: ٥٨ منها للجامع الكبير، ٢٦ للمساجد ٣٢ للتكايا، ٧ للزوايا وأخيراً ٦ للأضرحة المقدسة.
- ٢٦ محضراً خصصت للمدارس الإسلامية التي تأوي وتعلم الطلاب، وتدفع لهم مرتباً شهرياً معيناً.
- ٢٨ محضراً خصصت للأماكن المقدسة الإسلامية.
- ٢٥ محضراً خصصت عائداً لتصرف على الفقراء ومن ضمنها الأوقاف المسيحية واليهودية.
- ٢٩ محضراً خصصت عائداً لتصرف على المباني الخيرية بما فيها المسيحية واليهودية وهي موزعة كما يلي: ١٤ محضراً للمسلمين و ١٥ محضراً للمسيحيين واليهود.
- ٢٣ محضراً خصصت عائداً لتصرف على صيانة السبلان والقساطل.
- ٣ محاضر خصصت عائداً لتصرف على المراحض العامة.

إن معلوماتنا في هذا الموضوع ناقصة إذ أن تخصيص أكثر العقارات الوقفية غير معروف ولم يذكر في السجلات العقارية، حيث نستقي أكثر مصادرها في هذا الموضوع.

إن واقفي المحاضر الوقفية الخيرية ينتسبون إلى أصول مختلفة وإن أهمية أوقافهم مختلفة، فالوقفيات الصغيرة عبارة عن مبان أوقفها مالكوها وتأثيرها العام على مدينة حلب ضعيف فضلاً عن تأثيرها الاقتصادي وقيمتها العقارية، فهي ثروة مجمدة ومسحوبة من التداول.

أما الوقفيات الكبيرة وأغلب واقفيها من الحكام العثمانيين، فإن لها أهمية أكبر إلا أنها لا تدرج مع أهمية المؤسسات العقارية الأخرى إذ أنها بمجموعها بنيت لتؤمن خدمات ما أوقفت من أجله، لكنها ذات تأثير حاسم على تشكل حلب العمراني بشكل عام.

أهم الأوقاف الخيرية

- وقف خسرو باشا (١٥٣٦-١٥٤٤م) وجامعه يقع في أقصى الجهة الشرقية من "المدينة" بالقرب من مدخل قلعة حلب، ولم يبق من مؤسسات ومباني هذا الوقف الكبير سوى الجامع وملحقاته وخان الشونة وهو سوق كبير على شكل زاوية يشابه (سوق مصر) في استانبول وخان الجمرك بدمشق. وهو لا يتصل بأسواق "المدينة" تماماً ولهذا لم يعرف عنه سوى أنه استعمل مستودعاً، وفي عام ١٩٢٧ استأجره السيدان ماركوبولي ورعد على طريقة الإيجارتين. وقد استملك مؤخراً ليصبح سوقاً للصناعات اليدوية. أما باقي مؤسسات الوقف فقد زالت منذ زمن طويل ولم تعد تعرف إلا من أوصافها التي وردت في صك الوقف.
- وقف دوقه كيين زاده محمد باشا، وقد أسس في عام ١٥٥١م في فترة ازدهار الأمبراطورية العثمانية، على مساحة قدرها ٣ هكتارات وضم: جامعاً ضخماً هو جامع العادلية وثلاث قيساريات وثلاثة خانات وأربع أسواق بجانب بعضها البعض. أغلبها قد حفظ بحالة جيدة وبقي وقفاً حتى عام ١٩٢٧، عدا بعض أجزاء خان الغرايين التي أجزت بطريق الإيجارتين، وثمانية أقسام من خان العلية أصبحت ملكية خاصة كما، إن أجزاء من خاني النحاسين والبرغل أجزت أيضاً بطريق الإيجارتين وجزءاً آخر أعطي عن طريق القضاء إلى غليوم بونخه، كان يدفع عنه الحكر فيما مضى.
- وقف إبراهيم خان زادة محمد باشا وقد أسس عام ١٥٧٤م ويضم خان الجمرك والأسواق الموازية لمدخله. وقد بقي وقفاً بكامله حتى عام ١٩٢٧م وإن أكثر أقسامه قد أجزت بطريق الإيجارتين وسوف نقدم دراسة تفصيلية عن الخان والأسواق المجاورة له.
- وقف بهرم باشا الذي أسس عام ١٥٨٣ ويضم جامعاً كبيراً هو جامع البهرمية ومخازن وسبيلاً وغير ذلك وله أوقافه في حي الجديدة خارج الأسوار تضم حماماً ومخازناً وقيسرية، وأقوافه في مدينة القاهرة وقد بقي محفوظاً حتى عام ١٩٢٧ كما أجز سنوياً بطريق الإجارة الواحدة.
- وقف نيشانجي محمد باشا الذي أسس عام ١٥٩٤ ويضم بشكل خاص خان الحبال وقد بقي وقفاً حتى عام ١٩٢٧م وأجز بطريق الإيجارتين، باستثناء منزل القنصل الفرنسي ودوائر القنصلية في الجناح الجنوبي من الطابق الأول والتي أصبحت ملكاً لوزارة الخارجية الفرنسية بموجب فرمان السلطان سليم الثالث في عام ١٩٣٠م، ثم بيع لأحد التجار الحلبين وقد حوله إلى بناء حديث.

- وقف أحمد أفندي طه زاده المعروف بالجلبي الذي أسس عام ١٧٥٩م ويضم في أسواق "المدينة" مدرسة هي المدرسة الأحمدية ومنازل وسوقاً وسيلاً وقهوة وغير ذلك، وقد بقي وقفاً حتى عام ١٩٢٧م وأجر بطريق الإيجارتين، أما المنازل فقد أجرت إلى عائلتين مسيحتين: عائلة أسود، أقدم عائلات الحي وعائلة سولا- ماركوبولي ذات الأصل الأجنبي والتي استقرت بحلب منذ أجيال قديمة.

وهكذا فإننا نلاحظ أن أغلب الأوقاف الخيرية كانت مؤجرة كلها، أو بعضها، بطريق الإيجارتين، أو أنها أصبحت ملكية خاصة. وهذا يدل على ظاهرة حديثة تقريباً، إذ أن الدراسات التاريخية دلت على أن نظام الإيجارتين لم يكن يستعمل إلا بشكل استثنائي في القرن الثامن عشر. غير أن الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية في القرن التاسع عشر قد اجتمعت لتعجل في خراب "المدينة" وتؤدي إلى انحطاط حلب بشكل عام. وقد ذكر القنصل الفرنسي "غيز" في منتصف القرن التاسع عشر^١ يصف حلب بأن الخراب قد أصاب نصفها وخاصة مبانيها التي خصصت للتجارة والصناعة أي الخانات والقيسريات وأن صوراً فوتوغرافية التقطت عام ١٨٧٠م تظهر بعض الترميم في خانات المدينة، وكيف أن الأعشاب قد غزت أسطحها، بينما نرى صوراً فوتوغرافية أخرى التقطت عام ١٩٠٠م تظهر ترميمات كاملة في الخانات نفسها. وأبنية جديدة تماماً وهذه شواهد على إعادة استثمار هذه الخانات مع ازدهار اقتصادي تم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة بعد عام ١٨٧٠.

لا بد أن هذا الازدهار قد تم بمساعدة وأموال الأقليات المسيحية واليهودية التي ظلت قائمة حتى عام ١٩٢٧م، وكان أغلبها مالكاً أو مستأجراً على طريقة الإيجارتين. وإن الدراسة المفصلة لخان الجمرك تؤكد هذه الفرضية: وإن أغلب الملاكين كانوا مسيحيين أمثال: آل ماركوبولي (إيطاليين)، آل بوخه (نمساويين)، آل حمصي (إيطاليين من أصل سوري) وآل غزالة.... الخ أما اليهود فمنهم آل سيلفير، بيجوتو وقطان وأزرق، منشئي وأغلبهم كان يحمل الجنسية الأجنبية وهم من مدينة ليفورنا أو من مدن تجارية أخرى من إيطاليا.

الأوقاف الذرية أو الأهلية

وهي ٤٣٨ محضراً في عام ١٩٣٠م بعضها أو كلها أوقاف ذرية. ونذكر أن عدد محاضر دراستنا هي ١٢٧٠ محضراً منها ٨٩٥ محضراً بعضها أو كلها وقف من جميع الأنواع.

^١ أهم الكوارث الطبيعية زلزال عام ١٨٢٢ الكبير

إن أغلب الواقفين معروفون، إذ أن الغاية من الوقف هي تخصيصه بعائلة أو ذرية حتى انقراضها. بين الواقفين المشهورين يمكننا أن نذكر عائلات: الأميري والجلي والغنام وفنصة، والشعباني، والعثماني، والترماني، والخانجي، والجابري، والجابي، والوفائي، والبيلوني، والجزماتي، والسياف، والكواكي، وغيرهم.

وإن بعض الولاة العثمانيين قد انشأوا أوقافاً مشتركة ذرية وخيرية مثل: أحمد موتياش باشا، الذي أسس وقفاً في عام ١٥٩٥م يضم خان الطاف ومنازل. ومرزوقونلي باشا مؤسس خان الوزير ١٦٨٢م وأخيراً بعض الأوقاف الذرية إلى جانب وقفهم الخيري مثل أوقاف محمد باشا دوقه كين زادة التي أسسها بين عامي ١٥٥١ و ١٥٥٢ ميلادية.

وكما ذكرنا فإن أهم صفات هذه الأوقاف، أنها موزعة على وحدات صغيرة، وإذا أردنا أن نعلها بحسب العائلات، فإن نصف محاضر الأوقاف الذرية تعود لعائلات تملك أقل من خمسة محاضر، وإذا أردنا أن نعلها بحسب الأشخاص الواقفين، لرأينا أن معظمها يصل إلى أقل من خمسة محاضر.

إن معظم الواقفين إذا (استثنينا الولاة العثمانيين) ينتسبون إلى عائلات بورجوازية تجارية قديمة، فهم من أعيان المدينة وخاصة من العائلات التي هاجرت إلى حلب في القرن الثامن عشر وهي لذلك أوقاف تعود معظمها إلى القرن الثامن عشر، والنصف الأول من القرن التاسع عشر:

- وقف عائلة الأميري الذي أسس بين عامي ١٧٥٠ و ١٧٨٢م.
- وقف عائلة الغنام الذي يعود إلى عام ١٧٣٥ وحتى عام ١٨٧٥م أسس معظمه حوالي عام ١٨٠٠م.
- وقف عائلة الجابري الذي أسس بين عامي ١٧٨٦ و ١٨٥٥م وأحدها في عام ١٨٨٢م.
- وقف عائلة الجلي أو طه زاده الذي أسس بين عامي ١٧٢٨ و ١٧٧١م والرئيسي منه الذي أسسه أحمد أفندي كان عام ١٧٥٩م.
- وقف عائلة الكواكي الذي أسس بين عامي ١٦٦١ و ١٨٠٥، يعود معظمه إلى حوالي عام ١٧٥٠م.
- وقف عائلة الجزماتي الذي أسس بين عامي ١٧٣٤ و ١٨٧٨م، ويعود معظمه إلى حوالي عام ١٨٠٠م.

كل هذه الأوقاف هي أصغر بكثير من الأوقاف الخيرية الرئيسية. وهي لا تضم مباني كبيرة مجتمعة. فهي متفرقة، غير مبنية أحياناً، وهي غالباً مخزن أو أكثر في أسواق "المدينة" أو منازل في أحياء سكنية، قد بني معظمها أو أسس في فترات الاضطراب والتدهور الاقتصادي كوسيلة لحماية الثروات الكبيرة والمتوسطة. ولهذا فهي ليست بذات تأثير على البنية العمرانية كما أن تأثيرها الرئيسي قد ظهر بتجميد عدد كبير من الملكيات والمنازل والمباني الملحقة وسحبها من التداول في السوق العقارية، لهذه الأسباب كلها، وللانتقادات التي وجهت إليها جرت تصفية الأوقاف الذرية في الخمسينات بالبيع الجري كما سئرى فيما بعد.

ملكية الدولة

تشكل ملكية الدولة نسبة صغيرة من مجموع الملكية، وهي ٢٧ محضراً من أصول مختلفة: فبعضها كان ملكاً للسلطان عبد الحميد الثاني وبعضها للسلطان عبد الحميد الثاني، وبعضها يشكل الأبراج والأسوار الأثرية، وبعضها محاضر مهملة استملكتها بلدية حلب، فضلاً عن المداخل والطرق والمناطق المستملكة للمصلحة العامة، وبعض المباني العامة مثل المستشفى الوطني والمدرسة الصناعية (مبنى مديرية الخدمات الفنية حالياً) والتي تقع شرقي أسواق "المدينة" بالقرب من القلعة.

الملكية الخاصة

أعادت الدولة العثمانية تنظيم الملكية الخاصة بقانون ٢٨ رجب ١٢٩١هـ/١٨٧٤م، فرضت توثيق الملكية الخاصة بسند ملكية جديد موقع من قبل السلطان كما فرضت موافقته على كل تغيير فيها من بيع وغيره....

وفي ١٣٣١ هـ/١٩١٢م صدر قانون جديد يقضي بإعطاء المالكين صك الملكية "سند خاقاني" مسجل في "الدفتري الخاقاني" وإن إدارة الدفتري الخاقاني هي في الواقع مديرية السجل العقاري. كما صدر في ١٣٣١ هـ/١٩١٢م قانون أعطى الهيئات الأجنبية حق التملك والاستفادة من الملكية العقارية للأغراض الدبلوماسية كما أعطى الحق نفسه للشركات الأجنبية المسموح بها وللهيئات الدينية، والإرساليات المسيحية والجمعيات الخيرية السورية الأجنبية. وفي عهد الانتداب الفرنسي صدر مرسوم في عام ١٩٢٧ يؤيد كل ذلك.

أما في الوراثة فإن القوانين العثمانية تعتمد درجات القرابة بالنسبة للمورث، وقاعدة تقسيم الممتلكات إلى أجزاء وأسهم - إلا إذا كانت هناك وصية تحدد لكل وارث حصته.

وفي عهد الانتداب الفرنسي، صدر مرسوم ١٥ آذار ١٩٢٦ يقضي بتحديد وتحرير المباني وتسجيلها في سجلات المساحة والتحسين العقاري (الكاداسترو) وألفت اللجان لذلك: فكان على المالك أن يحضر أمام اللجنة ومعه جيرانه ومختار المحلة لتحديد ممتلكاته وتحرير المستندات اللازمة وإذا لم يكن حاضراً فيكفي وجود المختار والجيران وإذا لم يكن لدى المالك أية مستندات وجب عليه حلف اليمين وإذا ادعى أحد المعارضين على المالك يبقى الشاغل هو صاحب الحق حتى يثبت المعارض ادعاءه.

وفي سنة ١٩٢٦م نفسها نظمت السجلات العقارية وفيها سجلت أوصاف المحاضر وملكيته وأسناد الملكية كما سجل في كل صفحة المعلومات التالية:

أوصاف المحضر، حق الارتفاق، الثمن التقديري وذلك لتقرير ضريبة الريع، معلومات مخصصة لاستعمالات المالك، وأوقافه والحجز الخ....

كانت هذه السجلات العقارية ذات قوة توثيقية في عام ١٩٢٧ وهي نقطة البداية في دراستنا هذه ولا تزال لها هذه القوة.

المالكون في عام ١٩٢٧

من بين ١٢٧٠ محضراً أو جزءاً من محضر، موضوع دراستنا، يوجد ٤٧٤ محضراً كلها أو جزء منها ذو ملكية خاصة وتشكل نسبة ٣٧%.

بعكس المحاضر المؤجرة بطريق الإيجارين وهي غالباً في الخانات الكبيرة حيث تشكل الأقليات المسيحية واليهودية الغالبة فيها، فإن الملكيات الخاصة في الأسواق؛ صغيرة، وموزعة، والغالبية هي للمسلمين. وفي الخانات يوجد ٤٥ محضراً أو جزءاً من محضر من أصل ٤٧٤ المالكون فيهم من اليهود أي بنسبة ٩,٤٩% من الملكية الخاصة بينما ٨٣ محضراً، أي الضعف تقريباً، مؤجرة لهم بطريق الإيجارين.

إن أهم المالكين اليهود والمسيحيين هم أنفسهم المستأجرون بطريق الإيجارين: مثل عائلات سيلفيرا وبيجوتو، وكباية اليهودية وآل مركوبولي وآل بوخة والطوائف الدينية المسيحية. ومن بين العائلات الإسلامية المالكة نجد أسماء معروفة أيضاً مثل عائلة صلاحية كمستأجرين بطريق الإيجارين وآل دالباشي الذين يملكون ١٢ محضراً أو جزءاً من محضر، ثم عائلات: الأميري وحמיד باشا وطرقجي وقرقناوي الذين يملكون نسبة هامة من المحاضر، أما البقية فهي ملكيات صغيرة جداً.

الأعمال والفعاليات في أسواق "المدينة" في عام ١٩٣٠

نستطيع أن نؤكد قول أحدهم بأن مركز "المدينة" هو مكان استقطاب حيث تبرز أهمية حلب ومنه تظهر صورتها بل إشعاعها، وهو فعلاً يجمع أكثر المصالح والأعمال الأساسية التي تنعكس على الأحياء والسكان فيها. وأيضاً على المنطقة المجاورة وأحياناً على الخارج أيضاً.

هذا المركز نتيجة تطور تاريخي لا يمكننا تفسير بنيته العمرانية إلا نتيجة لهذا التطور. فهو في تطور مستمر ولكن بشكل غير منتظم حيث تعاقبت فترات اضطراب كبيرة وفترات ركود. وإن تنظيمه ومضمونه يتفقان مع تطور حلب ضمن المنطقة الموجودة فيها، وفي تطور القطر أيضاً، ويتطوران مع تغير الأعمال فيه.

في سورية المجزأة ذات المواصلات السيئة آنذاك، لعبت كل مدينة دوراً إقليمياً مماثلاً بحسب منطقتها واتساعها وعدد سكانها، مع ما يمكن إضافته من أعمال إدارية أو تبادلات مع المناطق الأخرى أو مع الخارج.

أما في حلب، فإن مركزها التقليدي أي "المدينة" قد تطور منذ القرن السادس عشر ليصبح مركزاً تجارياً بحثاً له علاقته مع المنطقة المجاورة ومع الخارج. أما أهميته الدينية والإدارية فهي مجزأة وكذلك أعمال التموين اليومية المبعثرة في مختلف المواقع.

كما أن مراكز الأحياء الثانوية المتعددة، بلغت تطوراً ملحوظاً واختصاصات عملية جعلت منها ملحقاتاً هاماً لمركز "المدينة" مثال ذلك أسواق بانقوسا وباب النيرب والجديدة وسويقة علي وباب النصر.

في بداية القرن التاسع عشر، بلغت حلب القديمة أقصى اتساعها، حيث أصبحت أسواق "المدينة" جميعها مختصة بتجارة الأقمشة والبضائع المستوردة من أوروبا وبالفعاليات ذات العلاقة بالتجارة الدولية مثل التوابل وتبديل النقد وتجارة الحبال وتجارة وصناعة الألبسة والأقمشة واستيراد البضائع الترفيهية.

١. الصناعات التقليدية والتجارة

أ) النسيج

في عام ١٩٣٠ كان النسيج بمختلف أشكاله، أهم الأعمال في أسواق "المدينة" سواء ما كان يصنع في المنازل أو في أمكنة خاصة كالقيصريات في حي الجديدة خارج الأسوار. سوف نبحث في تجارة النسيج وتصنيعه والتي يقوم بها نفس الأشخاص:

إن تجارة النسيج بالجملة تنحصر باستيراده من أوروبا خاصة. وكانت تجري في الخانات الكبيرة مثل خان الجمرك وخان الحرير، تقوم بها الأقليات المسيحية واليهودية والأجانب المقيمون في حلب منذ القديم وقد كان فيها أكثر من عشرين مكتباً للاستيراد والتصدير يديرها أجانب أو يهود، يهتمون بتجارة النسيج وكذلك باستيراد الآلات والمواد الأولية وغيرها.

تؤمن تجارة الجملة إيصال البضائع لتجار المفرق في الأسواق المحلية كما تؤمن توزيعها في البلاد المجاورة وخاصة العراق والأناضول الشرقية وفلسطين وغالباً ما كان هذا التوزيع يتناقض مع تجزؤ وانحطاط الدولة العثمانية.

أما صناعة النسيج ودور "المعلم"، فإن حلب كما في مناطق أخرى، يعمل صناع النسيج حسب الطلب. والمواد الأولية التي يصنعونها هي ملك للمعلم الذي يقوم بتحضير الخيوط اللازمة وصباغتها ويوزعها في مخزنه في أحد أسواق "المدينة" أو في أحد الخانات ويقوم الصناع النساجون بنسجها له في قيسرياتهم أو بيوتهم ويسلمونها له في مخزنه أو في بيته بشكل دوري غالباً ما يكون يوم الخميس من كل أسبوع، ويقوم المعلم عن طريق صناع آخرين بصقل النسيج وتحضيره ثم يبيعه بالجملة أو بالمفرق. يتم ذلك في أحد الأسواق للاستهلاك المحلي أو التصدير. حتى أن بعض أنواع النسيج تصنع لتصدر إلى بعض المناطق المعينة، فهناك قبائل كردية أو تركمانية تلبس أنواعاً معينة من الأقمشة في مناسباتها أو حياتها اليومية. كما أن بعض الأقمشة تخصص لاستعمالها في العراق أو اليمن أو السودان أو غيرها....

إن بيع الأقمشة بالمفرق يتم في أسواق تقليدية معروفة حيث يتجمع البائعون الذين يختصون ببيع نوع معين من القماش. حتى أن هذه الأسواق عرفت بأسماء معينة نسبة إلى الأنواع التي تبيعها. رغم أن هذه التجمعات المهنية بدأت تنفرد في الثلاثينيات إلا أن البيع قد استمر واسم السوق أيضاً حتى أن بعض الأسماء القديمة جداً بقيت موجودة رغم تغير أعمال السوق تماماً. فحتى يومنا هذا لازلنا نسمع باسم "سوق الدراع" (باسم المقياس المعروف آنذاك لقياس الأقمشة) "وسوق العبي" حيث تباع العباءات التقليدية "وسوق العتقية" حيث تباع الألبسة المستعملة "وسوق الحراج" وهنا تباع أنواع السجاد أحياناً ثم "سوق القلانسيين" حيث تباع أغطية الرأس وهكذا....

إن بيع السجاد وأنواع البسط في أسواق "المدينة" هام أيضاً ويشغل مخازن كثيرة في أسواق متعددة: سوق بالستان - سوق الحراج - سوق البسط ويبيع فيها بشكل خاص السجاد العجمي والأناضولي وهذا الأخير نوع من البسط بدون وبر يستورد من المناطق التركية القريبة من حلب في شمالها وشماليها الغربي، حتى أنها تصنع خصيصاً للزبائن الحلبيين. لقد تم تصنيع أنواع

تقليدية من قبل الأرمن الوافدين على المنطقة بعد عام ١٨٩٨م وكان يباع للفقراء بشكل خاص. إن السجادة كما هو معروف، هي جزء من جهاز العروس، ولا بد من وجود سجادة أو أكثر في كل منزل فهي تعتبر رأسماً تجارياً حين الحاجة.

أما أنواع الخيطان ولوازم الخياطة، وهي مواد مستوردة، فتباع في سوق العقادين وفي بعض المخازن المجاورة.

كما إن بضائع الزينة "النوفوتية" وهي مواد مستوردة أيضاً تباع في سوق استانبول الجديد ويقال له أحياناً سوق النسوان بسبب نوع الزبائن الذين يترددون على السوق المذكور.

أما الطرايش الحمراء^١ والتي تصنع على شكل القماش اللباد وتستورد من أوروبا وخاصة النمسا، تباع غير جاهزة فقد كان لها سوق خاص هو سوق الطرايشية. ولتجهيزها للاستعمال يقوم أخصائون تتوزع مخازنهم في أسواق المحلات المختلفة وخاصة في محيط مركز المدينة الحديث.

هناك أنواع أخرى كثيرة من النسيج ومن الأشياء المنسوجة تباع في أسواق "المدينة" وخاصة أقمشة الملابس والمفروشات.

ومن الأدلة على أهمية صناعة النسيج في حلب العدد الكبير من أسماء العائلات التي اشتقت من المهنة التي كانوا يزاولونها مثل: فتال، افتل، صباغ صقال، غزال، ملقي، حريري، التنجي، قصبجي، خوام، جوخه جي، حايك، دقاق، عبه جي، محبك الخ.....

في ١٩٣٠م كانت تعمل ٢٦٨ ورشة لصناعة النسيج و ٥٥٨ مخزناً لبيع مختلف أنواعه من ألبسة و ثياب وسجاد أو أدوات الخياطة من خيوط وتجهيزات أخرى.

وإن العاملين في نسيج الأقمشة لا يشغلون سوى ١٥ محضراً من بين ٢٦٨ محضراً بينما يشغل الخياطون ١٣٤ مخزناً وأغلبهم يعملون في خياطة الألبسة التقليدية. ثم يأتي بعدهم العاملون في ندف القطن وتنظيف الصوف لصنع المفارش ويشغلون ٣٨ محضراً، ثم العاملون في إصلاح أكياس القنب ويشغلون ٣١ مخزناً أما الصباغون فيشغلون ٢٥ مخزناً. كل هذه الأعداد تبقى قليلة بالنسبة إلى المحاضر التي يتم فيها النسيج والصباغة وصقل الأقمشة والموجودة في أحياء متعددة، وخاصة في منطقة الجديدة أو ما يسمى الضاحية الشمالية لوجودها شمالي أسوار المدينة القديمة.

^١ إحدى الفعاليات التي اندثرت نهائياً ولم يبق من يلبس "الطربوش" إلا أشخاص يعدون على أصابع اليد الواحدة ربما.

^٢ انقرضت هذه المهنة من أسواق المركز منذ عشرات السنين أواخر القرن العشرين.

أما مخازن البيع الـ ٥٥٨ فإن ٢٥٩ مخزناً منها تباع مختلف أصناف الأقمشة و٥٨ مخزناً تباع الطرايش و ٤٠ مخزناً تباع مختلف أنواع المناديل التي توضع على الرأس و٣٤ مخزناً تباع الفرو والعباءات وهي ألبسة أهل الريف صيفاً وشتاءً ثم ٤٤ مخزناً تباع السجاد والبسط كما يمكننا أن نضيف ٦٥ بائعاً للحبال و٤٩ بائعاً للخياط وتجهيزات الخياطة وأخيراً ٤١ مخزناً لبيع أدوات الزينة "النوفوتية".

ب) صناعة الحبال والصناعات الجلدية

سوقان كبيران يحملان اسم نوع الأحذية التقليدية التي تباع فيها: سوق الصرماياتية وسوق القوافين. وتجارة الصرماياتية هامة في حلب وفي السوق يوجد عدة أنواع مختلفة تلائم حاجة المستهلك آنذاك. وإن جميع المواد الأولية هي من نتاج محلي: الجلود والحيطان، المواد اللاصقة (سيريس) كما أن العاملين في هذه المهنة يتجمعون في قيساريات أسواق "المدينة" أو في الأحياء الأخرى، والمعلم "رب العمل" يشتري مواده ويعمل مع عماله وهم غالباً من الصانع أو من أفراد عائلته، ثم يقوم ببيع إنتاجه بعد ظهر كل يوم في سوق الصرماياتية بالمفرق أو بالجملة لبائعين آخرين يقومون بأعمال البيع في الأحياء الأخرى أو في الريف.

تباع في سوق العتقية الثياب المستعملة وكذلك الأحذية (الصرماية) المستعملة، كما أن هناك سوقاً خاصة لبيع الجلود تدعى سوق الحور وغير بعيدة عن أسواق "المدينة" وبداخل باب النصر أو خارجه يوجد عدد من مصلحي الأحذية (سكيفاتي).

إلى جانب ما تقدم توجد صناعة صغيرة لعمل "القباقيب" الأحذية الخشبية والتي تستعمل في الحمام والجوامع والمنازل، ونادراً ما يحتذيها الناس للسير بها في الشوارع.

لقد تبين لنا وجود عدد من أسماء العائلات الحلبية جاءت من امتهان هذه الصناعات فيما مضى أو لقب بها مثل: جزماتي، صرماياتي، قفاف-سكيف، قباقيجي، قباقيبو الخ.....

كما أن ١٣٠ مخزناً وجدت في عام ١٩٢٧ خصصت لبيع الأحذية التقليدية و١٢٩ لبيع الجلود وواحد لصنع برذعة الحيوانات و١٠ سراجين.

ج) صياغة الذهب والمجوهرات

إن صياغة الذهب والفضة وبيع المجوهرات والأحجار الثمينة والألماس هي من أقدم الفعاليات المتطورة في أسواق "المدينة" وهي الأكثر استقراراً في مواقعها حيث يوجد سوقان وثلاث قيساريات تقع شرقي الجامع الأموي الكبير.

ومن المعروف حتى يومنا هذا أن شراء الحلبي عادة اجتماعية هامة إذ تعتبر نوعاً من الادخار لجميع طبقات الشعب وخاصة الطبقات الشعبية التقليدية في المدينة والريف، حتى أن المهر، والحلي جزء منه لدى المرأة المتزوجة، يعتبر ادخاراً وضمانة لها في حالة الطلاق. والخاطب يقدم الحلبي لخطيبته قبل الزواج وهذا ما يعرف في حلب باسم "المليك".

تتمركز أعمال الصياغة في القيسريات الثلاث في سوق الطيبة وسوق استانبول وهي من المهن التي عمل فيها المسيحيون وخاصة الأرمن، وبعض المسلمين واليهود وهؤلاء الأخيرون يهتمون خاصة بصياغة اللائى والألماس، وقد بقيت أسرار هذه الصناعة محفوظة لدى العاملين فيها، ويتبادلون فيما بينهم لغة خاصة تقوم على بعض الكلمات الأرمنية والأجنبية.

بعض أسماء العائلات اشتقت من هذه المهن ولا زالت موجودة مثل: كلمة صائغ المتداولة لدى المسيحيين وكلمة التوبنجي وذهبي لدى المسلمين.

وفي عام ١٩٢٧م وجدنا ٧٩ مشغلاً في القيسريات و٨٦ مخزناً للبيع في الأسواق^١.

د، الحبال

تتم هذه الصناعة، كلياً، خارج أسوار المدينة، لحاجتها إلى المساحات الواسعة، ولهذا فهي موجودة خاصة في جنوبي البلدة أي في منطقة المقالع القديمة وخندق المدينة، وفي الشتاء ينتقل العاملون بها إلى المقالع الحجرية السفلى في منطقتي المغاير والكلاسة حيث تبقى درجة الحرارة مستقرة نسبياً. وتصنع جميع أنواع الحبال حسب استعمالها من مواد أولية محلية.

يحمل الحبال إنتاجه إلى سوق الحبال ويبيعه هناك بالمفرق، غالباً ما توجد علاقة بين رب العمل والصانع شبيهة بالعلاقة بين رب العمل وصانع النسيج.

يشغل تجار الحبال سوقاً بكامله يقع جنوبي جدار القبيلة في الجامع الأموي الكبير وهو من أقدم أسواق "المدينة" بحلب، أصبح ضيقاً حيث وسعت قبيلة الجامع الأموي بجانبه، غير أن فعالياته تغيرت على مر الزمن. لقد كان عدد المخازن المختصة في سوق الحبال في عام ١٩٢٧م خمسة وستين مخزناً.

^١ انتشرت هذه الحرفة، وقسم كبير منها يدوي حتى اليوم، في أسواق أخرى مجاورة للأسواق الثلاثة المتوازية للصاغة، في مركز "المدينة"، وأصبح لها سوق خاص في الضاحية الشمالية (ساحة فرحات) وما جاورها.

هـ) صناعة النجارة

إن صناعة وبيع الأدوات الخشبية هي مهنة ثانوية في أسواق "المدينة" إذا إنما تتجمع في الأحياء وفي الأسواق المحيطة "بالمدينة" مثل قبو النجارين بالقرب من باب الحديد ويدعى أحياناً قبو المسلاتية. على هذا فليس لهذه المهنة أسواق خاصة في "المدينة" لكن هناك تجمعات للعاملين فيها في بعض زوايا الأسواق مثل سوق الحدادين الواقع غربي الجامع الأموي الكبير حيث يوجد النجارون، كذلك في بداية سوق الزرب حيث يوجد صانعو العلب الخشبية والمناخل الذين كانوا سابقاً في الخان الذي يحمل اسمهم أي "خان العلية". إن العمل والبيع يتم في نفس المخازن.

كما أن ١٠ مخازن وجدت عام ١٩٢٧م لصنع وبيع القباقيب الخشبية و ٢٠ مخزناً من أجل العلب الخشبية والمناخل. من المعروف أن العلب كانت تستعمل لوضع الحليب واللبن. كما أن هناك أصناف من العلب لاستعمالات أخرى مثل وضع التوابل لدى العطارين وكذلك الخيوط والشرايط من أجل القبعات وغير ذلك. كذلك يوجد ١٠ نجارين آخرين لصنع الأدوات الخشبية وخرائطها من أجل قطع الأثاث.

و) الخيام وتجهيزات القبائل البدوية

لا توجد مهنة خاصة بهذه الأعمال في أسواق "المدينة" إنما يتجمع بائعو أقمشة شعر الماعز الأسود^١ لصنع الخيام، وأعواد قصب الزرب^٢ التي تستعمل لحجز قسيمي الخيمة، وبعض الأشياء الضرورية لحياة البدو في البادية. يتجمع هؤلاء في سوق الزرب (واسم السوق جاء من أعواد قصب الزرب^٣) القائمة في المدخل الشرقي لأسواق "المدينة" بالقرب من قلعة حلب.

كان يوجد في عام ١٩٢٧م أربعون بائعاً يختصون بهذه الأعمال وجميعهم في سوق الزرب.

ز) الحدادون

يصنعون ويبيعون في مخزنهم في سوق الحدادين (وقد دعي سابقاً: بـ (سوق السلاح) الذي يقع غربي الجامع الأموي الكبير وأمام جداره الغربي، وقد وجدوا هناك منذ عدة قرون، كما وجد

^١ يصنع شعر الماعز في ريف حلب، وعرفت صناعته في بلدة أريحا قرب إدلب.

^٢ تقسم خيمة البدوي في الريف ثلاثة أقسام، إحداها لاستقبال الغرباء والثاني لحاجة العائلة والثالث كمستودع وأعواد الزرب المتجمعة على شكل فاصل، تحدد الأقسام الثلاثة.

^٣ وربما جاء من كلمة (الضرب) أي (سك النقود)، وقد ورد في المصادر وجود دار لسك النقود في منطقة سوق الزرب.

آخرون في سوق باب إنطاكية وهم في طريق نقلهم لإبراز باب إنطاكية الأثري. كما يوجد حدادون في مدخل سوق باب الحديد الأثري من جهة الجنوب. يصنع هؤلاء الأدوات التي يستعملها أهل الريف وهي متنوعة تبدأ من مسامير نعال الحيوانات وتنتهي بأدوات تستعمل لمختلف الأشياء. لقد كان في أسواق "المدينة" ٣٣ حداداً موزعين بين السوقين المذكورين أعلاه.

ج) المهن الآلية

وهي مهنة متطورة منذ عدة سنوات فقط لم تكن موجودة في عام ١٩٢٧م، منها معمل النسيج الآلي الذي أنشأه السيد شوكت عزيز وكان ينتج الأقمشة لتصدر إلى آسيا الصغرى وإلى العراق وإيران. ومنها أيضاً بعض محالج القطن وتوضيب البالات وكانت في خان الفرايين وخان الشونة، ثم وجدت مطحنتان آليتان لطحن الدقيق.

ط) الأطعمة

إنها فعالية هامة جداً كانت تشغل في عام ١٩٢٧م مائتين وسبعة وستين مخزناً ومشغلاً، هذا دون أن نحسب المستودعات المنتشرة في الخانات.

تتألف من عدة فعاليات: تحضير وبيع منتجات يشتريها سكان حلب والأرياف المجاورة كالتوابل والأدوية ومنها الأغذية التي تحضر يومياً لسكان حلب المجاورين ضمن الأسوار وخارجها، هذا فضلاً عن بيع الأطعمة التي تستهلك في المكان نفسه.

إن هذه الفعاليات كلها تقريباً تتجمع على المحور الرئيسي لمركز "المدينة" الممتد بين القلعة وباب إنطاكية، حيث تتتابع عدة أسواق فهي أولاً: سوق العطارين الكائن في قلب أسواق "المدينة" وامتداده حيث يوجد في عام ١٩٢٧م ١٤٣ محلاً معظمها يبيع التوابل لحلب كلها، وهؤلاء ورثوا تقاليد تجارية طويلة المدى قامت على استيراد النباتات من الهند وإعادة تصديرها نحو الغرب الأوروبي، ومن المعروف أن بعض هذه النباتات تستعمل كأدوية من الأعشاب، وبعض العطارين امتنوا بيع مثل هذه النباتات ولازال قليل منهم يمارس هذه المهنة.

ثم إلى الغرب يقوم سوق السقراطية حيث يوجد ٤٥ جزراً و٢٨ بائع خضار وفواكه و١٣ مخزناً لبيع اللوز والفسق وغيرها، ثم خمسة أفران لصنع الخبز، و٢٥ محلاً لاستهلاك الأطعمة المختلفة من قبل الزبائن العابرين والعاملين في أسواق "المدينة". ثم إلى الغرب أيضاً وبشكل متعامد مع المحور الرئيسي تقوم سويقة القصابية أو سويقة إبرك، وهي سوق صغير كما يدل اسمها يباع في مخازنها الأربعة عشر التوابل والفسق واللوز وما شابه ذلك. ويدعى بائع مثل هذه الحبوب

والبذور باسم "مُطَوَّف" لأنه حين يريد معرفة الفستق السليم من غيره (يطوفه) في وعاء كبير فيه ماء.....

كما رأينا سابقاً فهناك أسماء كثيرة اشتقت من هذه المهنة مثل عطار وسمان وطحان وحلاوة وعجة وسواس ودباس وغيرهم....

٢. الخدمات

تتواجد ثلاثة أنواع من الخدمات في أسواق "المدينة": الخدمات اليومية وخدمات الصيانة والإصلاح أي الخدمات التقليدية. والخدمات الحديثة التي استوردت من الغرب، شخصية أو عامة.

أ) الخدمات اليومية التقليدية والحديثة وخدمات الصيانة والإصلاح

وجد في عام ١٩٢٧، في أسواق "المدينة" خمسة عشر حلاقاً، كانوا جراحى ذاك الزمن وخالعي الأسنان، وواضعي كاسات الهوى وغير ذلك....

وخمسة سنكرين يصنعون أيضاً مختلف أنواع الأواني من معدن التوتياء الأبيض المطيع على العمل. ٥ مبيضين للأواني بمادة القصدير. ٨ مصلحي أحذية. ٣ مصلحي بوابير الكازر، ٣ شحاذي السكاكين، ٣ كهربائيين، ٣ مصلحي أدوات المياه. اثنان يصلحان ماكينات الخياطة. اثنان يصلحان الساعات. مصلح أقفال وأسلحة. ثلاث مطابع.

هذه الخدمات موزعة في أسواق "المدينة" الواقعة على الأطراف حيث المداخل إلى الأسواق والتي تنتهي بأبواب الأسوار.

ب) الخدمات التقليدية

وهي تؤلف أجزاء هامة من المحاضر الوقفية التي وجدت من أجلها. بعضها اضمحلت أهميته أو هدم، وبعضها وجد في الأحياء السكنية التي كانت خارج الأسواق، إلا أنها ألحقت بها نتيجة التوسع التجاري في العهود المملوكية والعثمانية حيث أنشئت الأوقاف الكبيرة. ويوجد منها:

- ٢٨ جامعاً ومسجداً وأكثر من خمسة أضرحة للأولياء والصالحين.

- ٨ كنائس وأديرة وكنيس واحد.

- ٥ مدارس وكتاتيب.

- ٦ حمامات، أربعة منها لا تزال تعمل.
- ١٣ (قسطل وصهريج وسبيل) تؤمن المياه إلى المارة وإلى العاملين في الأسواق، وأكثرها تُغذى عن طريق قناة ماء حيلان.
- ١٤ قهوة بعضها بسيط وصغير وبعضها ضخم، كالتّي هي جزء من وقف أحمد باشا جلبي زاده وفيها صالة ذات قبة مركزية، وبعضها كان يؤمها زبائن من نوع خاص كمقهى تجار الجمال والغنم.
- ٤ مراحيض عامة بعضها قديم جداً، وهي منعزلة عن أماكن العبادة، مثل المراحيض التي بناها الأمير تعز المملوكي في سوق المناديل وهي ضخمة وجميلة وبعضها صغير يؤمن خدمات أحد الجوامع القريبة.
- مستشفيان قديمان بنيا في العصور الوسطى لا يعملان منذ وقت طويل.
- بعض الخانات والقيسريات التي لا تزال تؤمن المبيت التقليدي فضلاً عن ثلاثة فنادق على الطريقة الحديثة أحدها يعود إلى الأخوين مظلوميان اللذين أسسا فندق بارون في أوائل القرن العشرين خارج أسوار المدينة القديمة، وإن الفنادق الحديثة التي أنشئت في المركز الحديث لبلدة حلب، زاحمت منذ ١٩٢٧ فنادق أسواق "المدينة" وجعلت أهميتها ثانوية.

ج) الخدمات الحديثة والخدمات الإدارية

وجدت في عام ١٩٢٧ م (٩) قنصليات كانت وريثة تقاليد التجارة الدولية الكبيرة في حلب. أما المستشفيات الحديثة والمستوصفات في أسواق "المدينة" فقد كانت مرتبطة بالإرساليات الدينية الأجنبية وخاصة في خان الحبال إلى جانب القنصلية الفرنسية، وفي خان العلية وفي خان الدير بالقرب من حمام فقاس ولا ننسَ عيادات الأطباء الأوروبيين الأوائل والمستشفى اليهودي والمستشفى الوطني بالقرب من سوق الزرب حول القلعة والذي بني في أواخر القرن التاسع عشر على أسس أوربية حديثة.

كما توجد مدارس دينية أجنبية ومحلية وأخيراً محكمة دينية يهودية إلى جانب الكنيس في خان القصابية.

وبين الخدمات الإدارية العامة وجدت مديرية الأوقاف في خان الجمرك ومخفران للشرطة أما دار الحكومة ودار البلدية فموجودتان قرب القلعة. ويمكن الوصول إليها بطريق حديث تسلكه السيارات.

يوجد أخيراً ثمانية مصارف محلية وأجنبية في الخانات الكبرى وفي سوق الجمرك ثم المرابون و١٣ صرافاً وجدوا في سوق الجمرك أيضاً. هذه المهن كان يتعاطاها غالباً اليهود والمسيحيون وبعض المسلمين أيضاً.

كما سنرى في القسم الثاني فإن أسواق "المدينة" حفظت لنا في عام ١٩٢٧م مراكز فعاليات قديمة لكنها اختفت لهائياً بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ غير أنها كانت شواهد على بدء تحديث المدينة وكانت تقوم في مركز أسواق "المدينة" ولا يمكن أن تنبئ بتطور مقبل.

ملخص القسم الأول

بقيت أسواق "المدينة" حتى ١٩٣٠م المركز الرئيسي لمدينة حلب تجمع جزءاً من الفعاليات المركزية التقليدية مع بعض الفعاليات الحديثة.

وإن ساحة باب الفرج وشارع الخندق، حيث نشأ المركز الحديث لمدينة حلب كانت لها فعاليات خاصة ملحقة بتلك التي كانت في أسواق "المدينة" ففي المركز الحديث: محطة سفريات تستقطب كل الوافدين إلى حلب من مسافرين وأجانب وفيه مرائب سيارات، وورشات تصليح، وفنادق ومقاهي ومطاعم وأندية ليلية وغيرها، ونقصد بها محلة بستان كل آب، ولازالت بعض فعاليتها القديمة قائمة.

رغم أن أسواق "المدينة" كانت وراثية ونتاج الحضارة العربية والإسلامية التقليدية فإنها كانت تستوعب الفعاليات الدولية وأعمال التجار وكان بعضهم أجانب وغير مسلمين (يهوداً، أرمنياً، مسيحيين عرباً) هؤلاء الذين عملوا على تجديدها في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. كانوا مرتبطين كثيراً بمراكز أعمالهم في الخانات التي عملوا على ترميمها بعد أن أصابها الحوادث بالدمار في بداية القرن التاسع عشر زلزال عام ١٨٢٢ الكبير (انحطاط التجارة مع أوروبا وفرنسا بشكل خاص، والكوارث الطبيعية كالزلازل والطاعون وغيره....) والتي أصبحوا يملكونها على حساب الأوقاف وبطرق قانونية مختلفة. منذ القرن السادس عشر ظهرت في أسواق "المدينة" الأديرة والمدارس والمستشفيات والمعامل الآلية، هذه كلها كانت المؤشرات الأولى للتغيرات العميقة التي ظهرت فيما بعد حين تزايد تطور المركز الحديث وإليه انتقلت هذه الفعاليات الدولية وبقي القليل منهم متمسكين بتقاليدهم القديمة.

القسم الثاني

تطور أسواق "المدينة"

ووضعها الحالي (حتى عام ١٩٨٠)

أولاً: إطار التطور بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٨٠

كانت حلب، بلا شك خلال فترة الانتداب الفرنسي، أكثر قرباً من حلب الحالية عما كانت عليه خلال الحكم العثماني. وإن التغيرات المهمة التي حصلت خلال نصف قرن^١ لم تكن تسير على وتيرة واحدة. يمكننا تقسيم تلك المرحلة إلى أربع فترات متساوية تقريباً تميزت بتطورات وتمرحة جمود إلى حد ما:

١. مرحلة تحضير ونضج خلال الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦ م.
٢. خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٦ م والعقود الأولى من فترة الاستقلال حتى عام ١٩٦٣، ودعت سورية فترة ماضية واتجهت إلى التحديث والتجارب، ثم حُلَّت الأوقاف الذرية، وأخيراً جاءت التحولات الاشتراكية وبعد فترة الحرية الاقتصادية.
٣. فترة الحكم التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي.
٤. فترة الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد واتسمت بتحويلات عميقة ونشاط متميز.

١. فترة الانتداب الفرنسي

في فترة نهاية الحكم العثماني نشأت أحياء حديثة حول المدينة القديمة، كالإسماعيلية والجميلية والعريزية، وخلال الانتداب الفرنسي، خضعت سورية إلى حركة تحديث، وتأثرت بالغرب الأوربي ففتحت أبوابها أمام الصناعة والمنتجات الفرنسية وتم استيراد الآلات والنسيج والسيارات وغير ذلك، ولكن، بكمية محدودة. رغم ذلك فإن البلاد لم تنهض صناعياً إلا بشكل محدود جداً. وقد لوحظ تطور آخر لبعض الصناعات التقليدية كالنسيج حيث دخلت الأنوال الميكانيكية ذات المكوك الطائر وآلات الجاكار البدائية.

كما حصلت تغييرات ثقافية، فتطور التعليم الحديث وتدرّس اللغة الفرنسية بشكل خاص مع تزايد المؤسسات الدينية والعلمانية، أما اللغة الإنكليزية فكان لها المحل الثاني وبشكل خاص كانت في معهد حلب العلمي وهي مؤسسة أمريكية بروتستانتية.

هذه التغييرات الثقافية لم تمس إلا نخبة محدودة وما عداها فقد بقيت الطبقة المثقفة متمسكة باللغة العربية وحركة التحرر الوطني.

إن تطور المؤسسات الإدارية، خاصة البلدية والعدلية، التي بدأت في العهد العثماني كان أوسع لكن بشكل غير منتظم. وقد عملت سلطات الانتداب على "تطعيم" المدينة القديمة عمرانياً بأبنية حديثة مثل: السراي (دار الحكومة)، ومدرسة اللايك (المعهد الصناعي) وثانوية العروبة في حي برية المسلخ..... حاولت أن تجعل بناءها مشابهاً للبناء القديم من حيث زخارفه وفتحاته. أو مشابهاً للأبنية القديمة المجاورة لها.

في هذه المرحلة لم تتطور أساليب معيشة القسم الأكبر من السكان، كما لم يزدد عددهم كثيراً، إن إدخال الصناعة الغربية إلى حلب والتي دفعت البنية الاقتصادية القديمة إلى الأمام وجددتها، لم تستطع أن تغير مظاهر الحياة العامة في حلب. غير أن بعض التغييرات أصابت أساليب الحياة التقليدية الاجتماعية والسياسية، ففي أحياء المدينة القديمة نمت وترعرعت حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي، في المقاهي وفي دور بعض العائلات المعروفة.

٢. فترة الحرب العالمية الثانية والعقود الأولى من عصر الاستقلال حتى عام ١٩٦٣

لقد تزايد التبدل الذي طرأ في هذه الفترة وغطى جميع المجالات، وإن الاستقلال الوطني ساعد بسرعة على تطور اجتماعي واقتصادي، كان متوقفاً بعض الوقت بسبب الاحتلال الأجنبي

والمقاومة الوطنية. وكان المبدأ السائد حينئذ التخلي عن العادات التقليدية والإسراع نحو اكتساب الأساليب الغربية. كما دفعت عوامل متعددة، من أهمها نشوء الطبقة البرجوازية المحلية صاحبة الرأسمال الوطني، والنهضة الاقتصادية التي استندت على الازدهار الزراعي وخاصة إنتاج الحبوب والقطن وتصنيعه.

لم تستطع البنية الاقتصادية التقليدية أن تستوعب هذه النهضة، فتوسعت مدينة حلب ونشأت مناطق صناعية حديثة خارج البلد، بعيداً عن الأحياء السكنية. كما تطور المركز الحديث في الوقت نفسه ونشأت أحياء سكنية حديثة، ليس لإرضاء الطبقة البرجوازية الحديثة فحسب، بل لاستيعاب الزيادة في السكان. وبذلك أقفرت الأحياء السكنية التقليدية بسرعة من العائلات التقليدية المعروفة الذين باعوا منازلهم وتخلوا عن كل ما يربطهم بالماضي وتجاوزوا كل ما يبعدهم عن الحياة الحديثة.

لقد أثرت أحداث كثيرة في أسواق "المدينة" من قريب أو بعيد وكان لها نتائج هامة منها:

- قرار الحكومة السورية في ١٩٤٩م بحل الأوقاف الذرية وإصلاح الأوقاف الخيرية، وجعلت لها فترة محددة تنتهي في عام ١٩٥٢م.
- منذ عام ١٩٤٨ وحتى حوالي عام ١٩٦٦م غادر اليهود مدينة حلب بأعداد كبيرة.
- بدأت إدارة بلدية حلب تضع في حيز التطبيق مشاريع عمرانية وكلفت المهندس الفرنسي أندريه كوتون بوضع مخطط عام انتهى منه ونشره عام ١٩٥٣-١٩٥٤م وكان من أحد الأهداف الرئيسية للمشاريع العمرانية القديمة، والتي تحقق بعضها ووردت في المخطط العام، الدخول إلى مركز أسواق "المدينة" وفتح الطريق لوصول السيارات إليه. في هذه الفترة توضحت معالم توسع مدينة حلب وتوضحت الخطوط الرئيسية لمركز المدينة الحديث.

في الفقرة اللاحقة سنتحقق ببطء، أو بسرعة، هذه المشاريع المذكورة.

٣. الفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٠ وبدء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي

بعد عام ١٩٥٤ تباطأت النهضة الصناعية وتضاءل ازدهار إنتاج القطن وكذلك النهضة الاقتصادية عامة. لكن بالرغم من الفوضى السياسية التي سادت فترة السنوات الأولى من الخمسينات لم تتوقف النهضة الاقتصادية، وذلك بفضل حيوية وابداع رجال الأعمال والتجار في مدينة حلب. كما إن التدابير الاشتراكية التي طبقها رجال الحكم من أعضاء حزب البعث

العربي الاشتراكي منذ وصولهم إلى السلطة، أكدت التدابير المتخذة خلال فترة الوحدة بين القطرين السوري والمصري:

- تأميم المصارف الخاصة في أيار عام ١٩٦٣.
- قانون تحديد ملكية الأراضي الزراعية بـ ٥٠ هكتاراً من الأراضي المروية و ٣٠٠ هكتاراً من أراضي البعل والذي صدر في حزيران ١٩٦٣.
- تأميم المعامل في عام ١٩٦٥.
- لقد اتسمت هذه الفترة بالركود. أيضاً فيما يخص الأحياء القديمة، والمركز الحديث والأسواق التقليدية وتوقفت المشاريع العمرانية التي وضعت لتغير معالمها، فقد بقي هيكل قصر العدل قائماً حتى ١٩٧٠ رغم أن العمل بدأ فيه خلال عهد الوحدة. أما محاور الطرق التي نفذت فكانت كما يلي:
- الشارع بين الجامع الأموي الكبير والقلعة.
- شارع البلدية الجديدة. (وكان قد فتح قبل عام ١٩٥٣).
- شارع السحن القديم ١٩٦٣ وتشييد مبنى نقابة المعلمين في ١٩٦٥.
- شارع السبع بحراب والجامع الأموي الكبير.
- شارع عبد المنعم رياض وقد بدأ الهدم فيه بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٥.
- بقيت هذه الشوارع مفتوحة إلا أن القليل من الأبنية قد قام على طرفيها.

٤. الحركة التصحيحية في ١٩٧٠م

اتسمت هذه الحركة بالنشاط وظهرت آثارها على مجموع البلد وخاصة بعد عام ١٩٧٣، بإعادة العمل في الأبنية التي توقفت وإتمام المشاريع العمرانية التي وضعت في الخمسينات وظهرت مشاريع جديدة تتعلق بالمركز الجديد والعودة إلى مشاريع أهملت، وخاصة عقد المواصلات التي سترتبط بأسواق "المدينة".

وقد اتخذ السيد رئيس الجمهورية حافظ الأسد المبادرة خلال المناقشات الرسمية، فتناول التحرير الاقتصادي. ففي ٨ آذار ١٩٧٨ وبعد إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية قال: "لقد أصبح من الضروري دفع القطاع الخاص ليلعب دوره في الاقتصاد الوطني. إن الاستثمارات

الخاصة ستكون مضمونة كما أن ملكية الأفراد لن تمس" وقد ازدهرت الفعاليات التجارية ولوحظ توسع هام في أسواق "المدينة": أي في الأسواق القديمة أو حول الشوارع التي فتحت مؤخراً.

لقد وضّحت لنا هذه الملاحظات جلّ هذه النهضة الحديثة التي اعتمدت في قسم منها على تنفيذ المخططات العمرانية التي وضعت في الخمسينات ثم توقفت ولم تظهر إلا منذ عام ١٩٧٣م.

ثانياً: دراسة مفصلة لبعض المواقع في أسواق "المدينة"

١. خان الجمرک^١

أسّس هذا الخان في النصف الثاني من القرن السادس عشر ولعب دوراً هاماً في الثلاثينات من القرن العشرين. ولقد نقشت أحداث هذا الخان وتبدلاته واستعمالاته على إحدى حجارة البناء^٢. ولا بد من دراسة أثرية دقيقة لنستطيع التعرف على أسس بنائه القديم والإضافات والتغيرات العديدة التي حدثت وهذا لا يدخل في دراستنا هذه.

حين تم إنشاؤه في عام ١٥٧٤م من قبل والي حلب إبراهيم خان زادة محمد باشا. كانت التجارة الأوروبية مزدهرة في الشرق الأوسط والتنافس قائم بين الدول التجارية الكبيرة آنذاك: مثل البندقية وجنوى وليفورنا، خاصة بعد منح الامتيازات المتعددة للدول الأوروبية من قبل حكومة الباب العالي في عام ١٥٣٥: فقد وصل الفرنسيون في عام ١٥٦٢م والإنكليز حوالي عام ١٥٨٣م والهولنديون عام ١٦١٣م. وقد استقر القنصل الفرنسي في خان الجمرک بُعيد إنشائه ثم قناصل إنكلترا وهولندا، وقد رافق هؤلاء كلهم إرساليات دينية لهم ولمختلف الطوائف المسيحية.

منذ أن عرفت تجارة الجملة في الخانات كان تصميم الخان منذ العهد المملوكي يساعد في ممارسة هذه التجارة: إذ تتوسط الخان بصورة عامة باحة مستطيلة كبيرة وتقوم المحلات حولها على مستويين: الأرضي والطابق الأول: تخترقها أروقة ذات أعمدة. ولقد استعملت غرف وقاعات الخان حسب موقعها ومساحتها، فالصغيرة منها في الطابق الأرضي والأول، وقد جهزت بباب ونافذة أو نافذتين، استعملت كمكاتب تجارية أو مخازن أو لسكن التجار الأجانب وغير

^١ راجع الملحق رقم (٤).

^٢ توجد هذه الحجرة في البناء القائم في داخل الخان على الواجهة الداخلية المتجهة إلى الجهة الشمالية (وراء الأبنية الطفيلية والجامع) بجانب درج يؤدي إلى الطابق العلوي. وعلى الحجرة نقش الرقم ١٨٢٦ بشكل غير واضح تماماً ومن هذا التاريخ يستدل على أن الاهتمام بالخان كان كبيراً وقد أعيد إعمار المناطق المهتمة بزلزال ١٨٢٢ الكبير.

ذلك... أما الغرف الأكبر وهي واسعة، وقد حملت سقوفها على أعمدة، فقد استعملت في الطابق الأرضي اصطبلات أو مستودعات وفي الطابق الأول قاعات استقبال وفي وسط الباحة يوجد عادة جامع صغير وسبيل بجانبه.

أما بناء الخان في العهد العثماني، فقد وجدت فيه خصائص معمارية تميزت عن الخان المملوكي: فالجناح القائم على المدخل، أكثر اتساعاً، ويحوي في الطابق الأول صفيين من الغرف يصل بينها رواق داخلي عوضاً عن صف واحد من الغرف يصل بينها رواق ذو أعمدة مفتوح على الباحة كما في خانات العهد المملوكي وفي وسط هذا الجناح وفوق المدخل يوجد، بشكل عام، قاعة كبيرة على شكل الصليب وفوقها قبة في الوسط، تشابه القاعات التي نراها في منازل السكن الكبيرة أو في المدارس الإسلامية الكبيرة ذات الأواوين الأربعة.

في هذا الجناح في الطابق الأول من خان الجمرك كان مقر قنصل فرنسا مستعملاً القاعة كصاله استقبال واجتماعات. أما الغرف القائمة على جانبي الممر الداخلي فكانت لسكن القنصل وموظفي القنصلية وللتجار المقيمين والعابرين، وأخيراً كمكاتب تجارية ومستودعات. إن مثل هذا التنظيم كان متبعاً لدى القناصل الآخرين والتجار الأجانب المقيمين، أما الأجنحة الثلاث الأخرى في الطابق الأول من خان الجمرك فسرعان ما قسمت أروقته لتشكيل مقاسم منفصلة استعملت كسكن ومكاتب مستقلة للدول الأجنبية الأخرى، وقد تم مثل ذلك في الخانات الأخرى مثل: خان النحاسيين وخان العلية وخان الحبال وغيرها.....

تمت هذه التغييرات لتقييم التوازن - كما يقول المؤرخ الفرنسي سوفاجية - بين المحلات التي يقيم فيها الأجانب الأوروبيون وعاداتهم الخاصة ولقد نتج عنها تغير في الشكل المعماري للخانات الكبيرة، كما أضيفت الشرفات للترمة تحيط بها حواجز على الطريقة الإيطالية^١، وذلك في الخانات التالية: خان الحبال وخان العلية وفي هذا الخان الأخير يقول أحد الرحالة "إنه كان جميلاً بوجود السيد فانست ماركوبولي التاجر الأغني والأفضل بين رجالات حلب والذي كان يقطن أجمل جناح كامل فيه."

لم يطرأ تبدل كبير على هذه الخانات منذ القرن السادس عشر. وإن بعضها احتفظت حتى بدء القرن العشرين بكونها مراكز هامة للتجارة الخارجية. علماً بأن أكثر التجار الأجانب قد

^١ هذا واضح في خان العلية في الجناح المتجه إلى الجنوب إلى يمين الداخل إلى الخان.

غادروها^١ وحل محلهم خلال القرن التاسع عشر تجار سوريون: يهود أو أرمن بشكل خاص، أو أجانب من أصل حلي وإن يهوداً كثيرين جاؤوا من ليفورنا في إيطاليا أو من أسبانيا أو البرتغال أو سالونيك أو مراکش ليستقروا في حلب.

إن المؤسسات التجارية الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر لم تكن سوى وكالات أخذت صفة التجارة وهي وسيلة تسمح لها بالاستفادة من الامتيازات الجمركية. وقد أخذ تجار أكثر البلاد الأوروبية صفة قناصل لهذا الغرض مثال ذلك:

- آل كباي وهي عائلة يهودية من أصل هندي وجنسية إنكليزية كان منها القناصل الفخريون لآيران وقد أقاموا في خان النحاسين حتى عام ١٩٠٦.
- فنسنت ماركوبولي كان قنصلاً لسردينا في عام ١٨٦٦م ومقره في خان العلبيه إلى أن ظهرت الوحدة الإيطالية، فأصبح قنصلاً للبرتغال أما أخوه جورج ماركوبولي فكان قنصلاً لأسبانيا في عام ١٨٩٥ ومقره في خان الجمرك ثم في خان العلبيه.
- أما في خان القصايبه، فإن عائلة بيجوتو اليهودية كانت ترعى القنصلية السويدية، والدايمركية والنروجية، إن رافائيل بيجوتو كان قنصلاً للنمسا.

خان الجمرك: في عام ١٩٣٠

تناول دراستنا الخان والمحلات المبنية في الباحة ومجموعة الدكاكين المجاورة للخان في السوق الكائن شماليه، وهي جميعها ١٠ محاضر تنقسم إلى ٩١ مقسماً ذات أعداد مختلفة بدءاً من مخزن واحد في المقسم إلى مجموعة تتألف من ١٦ مخزناً في مقسم واحد وكلها لا زالت حتى يومنا هذا وقفاً خيرياً، وإيجارها يتم بطريق الإيجارتين وهو نوع من الإيجار طويل المدى حيث يؤجر المحضر لفترة طويلة ويعتبر كملكية خاصة من حيث الواقع وليس من الناحية القانونية. كما يستطيع المستأجر، وهو نصف مالك تقريباً، أن يبيع المؤجر أو ينقله إلى أولاده بالوراثة ومقابل ذلك يدفع بدلاً مالياً معيناً كل عام يسمى "الحكر" كتعويض للوقف. وقد تطور هذا الوضع فيما

^١ بدأت مغادرة الأجانب للخانات منذ عام ١٨٢٢، وذلك بعد زلزال عام ١٨٢٢، حيث استقر أكثرهم في حي المشاركة الميني منذ القدم والذي توسع بمجيء الأجانب، وبنيت فيه كنيسة.... وهنا جاءت قصيدة لامارتين عن الفتاة الحلبيه التي وصفت بجلوسها إلى جانب الحوض في باحة مترها وهي تدخن النارجيلة، ويذكر أن أحداً طلب من لامارتين نظم هذه القصيدة، وأنه لم يأت إلى حلب، وهذا ما أفادني به الأستاذ الباحث حسين المدرس نقلاً عن وثائق لديه.

بعد، وبعد الحرب العالمية الثانية خاصة، حين بيعت الأوقاف الذرية وانتقلت إلى حيز الملكية الخاصة.

إن أغلبية المستأجرين في خان الجمرك كما في بقية خانات "المدينة" حسب طريقة الإيجارتين هم من الطوائف الدينية اليهودية: ٥٢ مستأجراً يهودياً، ٤١ مستأجراً مسلماً، و ٢٠ مستأجراً مسيحياً. وإذا أردنا تعدادهم حسب العائلات فهناك ١٨ عائلة يهودية و ١٦ عائلة مسلمة وست عائلات مسيحية، وإذا أردنا أن نحصي المحاضر المؤجرة حسب أقسامها فهناك ٣٨ قسماً لمستأجرين يهود و ٢٩ قسماً لمستأجرين مسلمين و ٢٥ قسماً لمستأجرين مسيحيين.

معظم المستأجرين بطريق الإيجارتين هم: عائلة بيجوتو اليهودية ولهم ١٦ مقسماً ثم بعدهم آل حمصي المسيحيين ولهم ١٣ مقسماً ثم عائلة آل سلفيرا اليهودية ولهم ٨ مقاسم ثم آل شماع اليهودية ولها ٧ مقاسم ثم آل كتحدا المسلمة ولها ٦ مقاسم ثم آل الصلاحية المسلمة ولها ٥ مقاسم ثم آل استانبولي اليهودية ولها ٥ مقاسم ثم آل كباية اليهودية ولها ٥ مقاسم وأخيراً آل ماركوبولي المسيحية ولها أربعة مقاسم.

وإن بعض اليهود والمسيحيين كانوا يتمتعون بجنسيات أجنبية أو يقومون بأعمال قنصلية: مثال ذلك.

- ألبرت بن رزق الله حمصي، قنصل رومانيا.
- فريدة بنت روفائيل ليفي استانبولي، إيطالية تقطن في القدس.
- موسى بن هليل بيجوتو، إيطالي يقيم في بيروت.
- روفائيل بن عزرا بيجوتو، إيطالي يقيم في ميلانو.
- ساسون بن رويين كباية، إنكليزي يقيم في حلب.
- سالم بن إبراهيم ديان، إيراني يقيم في حلب.
- فكتور بن نعوم حمصي، إيطالي يقيم في باريس.

إن بين مستأجري الإيجارتين من الديانات الثلاث نجد أغنى عائلات حلب وخاصة بين المسيحيين: آل حمصي، خياط، غزالة، ماركوبولي، ومن اليهود: بيجوتو، ساسون، دايان، سلفيرا، شماع، كوهين، ومن بين المسلمين نرى: آل صلاحية، ويس، كتحدا، حميد باشا وهم من الأعيان المعروفين.

إن تجار الطبقة العليا بين المسيحيين واليهود، قد عملوا في التجارة والمصارف ولهذا فمن الطبيعي أن نراهم يسيطرون على المراكز التجارية الدولية الكائنة في أسواق "المدينة" وخاصة في خان الجمرك.

أما الطبقة الارستقراطية المسلمة فكان من بينها كبار التجار وكبار مالكي الأراضي وموظفين كباراً لدى الدولة العثمانية ورجال دين، كما كان من بينهم كبار الواقفين ومراكز عملهم في الخانات.

تطور الملكية بين ١٩٣٠ و ١٩٨٠

سنبحث التطورات الهامة وخاصة: توزيع المحاضر المؤجرة بطريق الإيجارتين والملكيات بحسب ديانة المالكين. وقيمة المخازن المستملكة وغير ذلك.

إن كثيراً من المستأجرين المسلمين أو المسيحيين أصبحوا منذ الخمسينات مالكين عن طريق "الاستبدال". وإن الحكومة السورية أصدرت مرسوماً تشريعياً في ١٦ أيار ١٩٤٩ يقضي بحل الأوقاف الذرية وبيعها بالمراد العلني، أما الأوقاف الخيرية فقد بقيت على حالها تدار من قبل وزارة الأوقاف؛ ومن المعروف أن الوقف الإسلامي لا يباع ولا ينقل ولا يورث، إلا أن بعض المدارس الفقهية أفتيت باستبدال الوقف بوقف آخر أو بناء آخر أو بأرض لها نفس القيمة وأخيراً يمكن استبدال الوقف بالمال وهكذا فإن استبدال وقف بالمال كان بمثابة بيع وبذلك أصبح خمسا المحاضر المؤجرة بطريق الإيجارتين ملكاً خاصاً. أما الأوقاف "المضبوطة" فقد بقيت على حالها. وإن أغلب المحاضر المؤجرة بطريق الإيجارتين إلى يهود. قد جمدت بسبب ذهاب هؤلاء المستأجرين إلى فلسطين المحتلة.

كان من نتيجة التطور الذي ندرسه، أن تجزأت الملكيات خلال نصف قرن. ففي عام ١٩٣٠م كان يوجد ١١٣ مستأجراً بطريق الإيجارتين ينتمون إلى ٤٠ عائلة وفي عام ١٩٨٠ زاد عدد المستأجرين والمالكين إلى ١٩٠ مستأجراً ومالكاً ينتمون إلى ٦٧ عائلة منها ٢٧ عائلة قديمة و ٤٠ عائلة جديدة.

ومن حيث طوائفهم الدينية لم يكن هناك تغير كبير بين اليهود فهم اثنان وخمسون مستأجراً في ١٩٣٠م مقابل ٥٠ مستأجراً ومالكاً في عام ١٩٨٠. كما أن العائلات لم تتغير فبين ١٨٠ عائلة، ذهبت ثلاث عائلات وحل محلهم ثلاث جدد.

إن أغلب المستأجرين اليهود قد غادروا سورية في السنوات التي أعقبت قيام الدولة العبرية، وقد جمدت أملاكهم بموجب مرسوم صدر في نيسان ١٩٦٦ وأجرت إلى مسلمين وأصبح يدير أملاكها لجنة من وزارة الداخلية بالتعاون مع المقاومة الفلسطينية.

أما المستأجرون المسيحيون فقد زاد عددهم من ٦ إلى ٨ مستأجرين والمالكون من ٢٠ إلى ٣٣ مالكا، في الوقت الذي تناقصت فيه الأقسام المؤجرة أو المستملكة من ٢٥ إلى ١٢ قسماً وهذه دلالة فعلية على تجزؤ الممتلكات.

إن عدد العائلات الإسلامية والأفراد المستأجرين أو المالكين قد زاد بنسبة ملحوظة من ١٦ إلى ٤١ عائلة ومن ٤١ إلى ١٠٧ أشخاص، كما أن الأقسام المؤجرة والمستملكة قد زادت أيضاً من ٢٩ إلى ٥٢ قسماً وهنا نلاحظ اتجاهات واضحة نحو تجزؤ الممتلكات وزيادة عدد المسلمين في مجمل أسواق "المدينة" وهذا يتوافق مع انتقال التجار المسيحيين إلى الأحياء الجديدة وإلى فعاليات جديدة. إن سيطرة المسلمين على أسواق "المدينة" قد وضحت تماماً في مختلف الميادين بما يتناسب مع حركة اجتماعية وثقافية واقتصادية عامة بدأت حوالي الحرب العالمية الأولى وازدادت في الأربعينات والستينات وانتهت إلى تجمع للمجتمع الإسلامي في الأحياء القديمة ذات الطبقات التقليدية.

إن أغلب المستأجرين، على طريقة الإيجارتين، والمالكين، في خان الجمرك في عام ١٩٨٠، إذا استثنينا اليهود الذين لم يعد لمخلافهم قيمة تذكر، هم من المسلمين: مثال عائلة آل السرميني وهم وافدون جدد لهم ٦ أقسام ثم آل صلاحية وهم كالسابق، ثم آل حمصي وآل مركوبولي وهم مسيحيون لكل منهم ثلاثة أقسام. وعائلة أرمنية ولها ثلاثة أقسام، ثم هناك عائلتان جديدتان: آل هيطلاني وآل دهان ولكل منهما ثلاثة أقسام. هؤلاء جميعاً ينحدرون من تجار معروفين وقدموا من الأحياء المجاورة أو كانوا مستأجرين لمخلات في أسواق أخرى من أسواق "المدينة".

انتقال المحاضر المؤجرة أو المملوكة عن طريق البيع والوراثة

لقد خضعت أقسام الخان والمخازن في السوق المجاور له، والتي تدخل ضمن دراستنا وعددها ٩١ مقسماً إلى تغيرات عديدة بين ١٩٣٠م و ١٩٨٠م:

١. جرت ١٥٧ عملية بيع كاملة أو جزئية على ٦٢ مقسماً وقد جرت عدة عمليات بيع على المقسم الواحد وإن ٣٩ مقسماً لم يحدث فيها أي تغيير أو بيع.
٢. إن ٦٩ عملية وراثة أصابت ٤٦ مقسماً، و ١٦ منها نُقلت مرتين، ومقسمان نقلتا ثلاث مرات.

٣. نلاحظ ظاهرة هامة جداً إذ أن أغلب المقاسم التي تمت وراثتها، بيعت خلال فترة قصيرة بعد عملية الوراثة عدا سبعة مقاسم لم تخضع لأي بيع. وقد تم البيع خلال خمس سنوات

على ٤٧ مقسماً تمت وراثتها. يجري البيع أحياناً في نفس العام الذي تم فيه الميراث. وقد تتم وراثته المقاسم عن طريق "الاختصاص" أو طريق "الهبة" أو عن طريق "المخارجة" وكل هذه الطرق تجري على المقاسم التي تتم وراثتها من المقسم دون اللجوء إلى بيعها. أغلب الوارثين يحصلون على أجزاء من المقسم تتراوح بين ١٠ و ١٦ مقسماً وعندها يلجأ الورثة إلى مشتر غريب عن العائلة أو من طائفة أخرى ليشتري العقار ويدفع المبلغ إلى الورثة كل حسب حصته. وإن ٤٨ مقسماً بيعت بين ١٥٧ مقسماً إلى طوائف أخرى.

إن الواحد وتسعين مقسماً موضوع دراستنا كان بعضها وقدره ٤٨ مقسماً مؤجراً إلى مستأجر آخر اثنين. و ٤٣ مقسماً إلى أكثر من مستأجرين وفي أكثر الأوقات كان هناك أكثر من مستأجرين وقد تجاوزوا العشرات وهي تقسيماً نتجت عن الوراثة السابقة لعام ١٩٣٠.

وفي عام ١٩٨٠ كان هناك ٥٧ مقسماً بين واحد واثنين من المستأجرين أو المالكين و ٣٤ مقسماً بين أكثر من اثنين.

أمثلة عن حالات الانتقال

لا بد أن ننوه أولاً أن للذكر مثل حظ الأنثيين في الديانات الثلاث، ورغم ذلك، فإن التقسيم يتم أحياناً حسب رغبات المورث وكثيراً ما تكون الحصتان متساويتين وأن دراسة الحالات التالية سوف تظهر مدى التعقيد في الوراثة وكيف أن الضرورة تصبح قائمة من أجل بيع المقاسم الصغيرة للحصول على مبلغ يمكن اقتسامه بين الورثة.

المقسم ٣٠٩٦ ب

بعد موت المورث عبد الله صلاحية تم تقسيم المقسم إلى ٦٣٣٦ سهماً: ٥٥٤ سهماً إلى كل من أولاده الستة وبناته الثلاث و ٤٤٧ سهماً إلى كل من بناته الاثنتين و ٣٦٩ سهماً إلى بنت أخرى وقد اشترت البنت البكر في عام ١٩٤٦ جميع الحصص وانتقلت الملكية إليها بطريق الاستبدال.

المقسم ٣٠٩٦ س

لقد تم تقسيم ١٢٠٠ سهماً من أصل ٢٤٠٠ سهماً وراثته بين أربعة أولاد وثلاث بنات بالتساوي ونال كل وريث ١٢٨,٥٧٢ سهماً كما أعطيت أرملة المتوفى حصة مقدارها ٣٠٠ سهماً.

المقسم ن، ل، غ ظ من المحضر ٣٠٩٦

لقد قسم كل مقسم إلى ٢٤٠٠ سهماً بعد موت مالكة عبد القادر مقصود في عام ١٩٦٠ وزع كل مقسم على ١٣ وريثاً فنال كل واحد بين ١٠٥ و ٢١٠ أسهم حسب جنسه ودرجة قرابته من المتوفي. في نفس العام اشترى أخوان لا يمتان إلى عائلة المتوفي بصفة جميع هذه الحصص.

المقسم ٣٠٩٦ ض ١

بعد وفاة السيد نقولا مركوبولي وزع مقسمه هذا في عام ١٩٣٠ إلى ٧٢٥٧٦٠٠٠ سهماً بين أولاده السبعة ونال كل واحد ١٠٣٦٨٠٠٠ سهماً.

وفي عام ١٩٣٢ وزعت أربع حصص من جديد أي $١٠٣٦٨٠٠٠ \times ٤ = ٤١٤٧٢٠٠٠$ أخذ أولاده ثلاث مئة منها. هذه الحصص الأربع وزعت من جديد إلى ١٦ حصة بأسهم مختلفة لأولاد المتوفي ميخائيل وهم: جورج، جوي، وجوزيف:

- حصتان ولها ٢٥٩٢٠٠٠ سهماً.
- خمس حصص ولها ٢٣٤٨٦٤٠ سهماً.
- ست حصص ولها ١٩٨٧٢٠٠ سهماً.
- ثلاث حصص ولها ٤١٤٧٢٠٠ سهماً.

هذه الحصص بيعت في عام ١٩٣٢ إلى أحد أقرباء العائلة بينما وزعت الحصص الباقية من جديد في عام ١٩٥٠.

وهكذا بقي المقسم ض ١ من المحضر ٣٠٩٦ مقسماً حتى يومنا هذا إلى ١١ حصة منفصلة، وإن أغلب مالكيها قد توفوا أو هم خارج سورية.

المقسم ب ٢ من المحضر ٣٠٩٦

قسم في عام ١٩٣٠ إلى ١٤ قسماً، اثنان منها إلى يهود من عائلتي كباية وبينتو والاثنان عشر الأخرى إلى ١٢ ولداً (ذكور وإناث) أولاد المسلم عبد الله صلاحية وحتى عام ١٩٨٠ تمت ستة بيعات ووراثات على المقسم المذكور: فبين عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٨ اشترى فتح الله بن جورج انطاكي المسيحي ومحمد صالح بن عمر صلاحية المسلم أغلب حصص ورثة عبد الله صلاحية وكباية اليهودي ولم يستطيعا جميع مختلف حصص العقار. وبين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ استطاع

رولان ابن المركيز ليون دي صعب الحصول على ١٢ حصة من الـ ١٤ حصة واحتفظ بها حتى يومنا هذا أما الحصتان الباقيتان فلا زالتا باسم بيتو اليهودي وباسم إحدى بنات عبد الله صلاحية.

توزيع الملكية والتأجير بحسب الجنس

في ١٩٣٠ نرى بين مستأجري المقاسم ١٤٠ امرأة و٤٦ رجلاً بطريق الإيجارين أو مالكيها وذلك من مجموعة ١٠٤ أقسام أي بنسبة ٣٨,٥% و ٦١,٥%.

في عام ١٩٨٠ نرى في ١٩٨٥ مقسماً ٨١ امرأة و ١٠٤ رجال مستأجرين بطريق الإيجارين أو مالكين أي بنسبة ٤٣,٨% و ٥٦,٢%. وهكذا يمكننا أن نلاحظ بصورة عامة أهمية دور المرأة في الملكية العقارية والزيادة النسبية لهذا الدور حتى يومنا هذا بحيث تقترب إلى النصف.

الفعاليات في خان الجمرك

لم يكن كثير من المالكين في عام ١٩٣٠ يستثمرون ممتلكاتهم بل يؤجرونها إلى تجار آخرين. وفي ١٩٨٠ نرى أن أكثر المالكين يعملون في ممتلكاتهم أما المرأة فقد بقيت بطبيعة الحال بعيدة، ليس في خان الجمرك بل في أسواق "المدينة" كلها.

إن أهم الفعاليات في ١٩٨٠ هي: تجارة الأقمشة الوطنية والأجنبية بالجملة. وهذا الاختصاص واضح، بل يعتبر الفعالية الوحيدة في الخان أما في السوق المجاور فإلى جانب تجارة الأقمشة توجد فعاليات أخرى أهمها "الصرافة" وهي ممنوعة الآن رسمياً.

٢. مثال آخر: سوق الحور

سوق الحور غير بعيد عن الجامع الأموي الكبير يفصل بينهما سوق الخيش وهذا امتداد لسوق العتقية من الجهة الغربية. كما أنه يوازي سوق السقطية الذي يشكل جزءاً من المحور المركزي لأسواق "المدينة". يتجه من الشرق إلى الغرب ويمتد على طول ٤٠ متراً تقريباً، كان يغلق من جهتيه بأبواب خاصة به، وفيه ١٨ مخزناً عريضة وقليلة العمق، أغلبها قسم بحاجز إلى نصفين وهكذا أصبح عدد مخازنه ٣٤ ويقوم على المحاضر التالية: ٢٩٣٨ - ٢٩٥٢ - ٣١٢٤ - من المنطقة العقارية السابعة.

إن نهايته القريبة من الجامع الأموي الكبير ربما تشكل جزءاً من أقدم أسوار "المدينة" غير أننا لا نستطيع أن نبتّ بهذا الرأي قبل أن نقوم بدراسة تاريخية وهندسية عميقة.

أخذ اسم "الخور" من فعاليته القديمة التي ترقى إلى القرن الثامن عشر على الأقل وقد ذكرت هذه الفعالية في نص يعود إلى عام ١١٧١هـ/١٧٥٧م والخور هو نوع من الجلد الرقيق المستعمل في صناعة الأحذية التقليدية. ويباع في السوق، أيضاً، مختلف أنواع جلود الغنم والثيران والجمال التي تستخدم في صناعة الأحذية.

أ) الملكية

يشكل السوق من الناحية التاريخية، جزءاً من وقف إبراهيم خان زاده شهيد محمد باشا الذي أسس في عام ٩٨٢ هـ/١٥٧٤م ويضم مختلف أنواع العقارات بدءاً من السبيل ومروراً بخان الجمرك وانتهاءً بالأسواق الكبيرة الموازية لواجهته الشمالية.

في ١٩٣٠ أصبح جزء من السوق ملكاً لعائلة سباعي وبقي الجزء الآخر وقفاً مؤجراً بطريق الإيجارين، أي أن هذا الجزء هو ملكية تقريبية للعائلة - المذكورة، وبتفصيل أكثر فإن المحضر رقم ٢٩٣٨ الذي يضم ١٤ مخزناً مقسم إلى ١٠ أسهم كما يلي:

١ ٣/٦ جزء وثلاثة أسداس جزء من المحضر هو وقف ثم ٥/٦ جزءان وخمسة أسداس الجزء من المحضر هو ورثة حسن سباعي. ثم ٤/٦ خمسة أجزاء وأربعة أسداس الجزء هو ملك أولاد توفيق سباعي.

في عام ١٩٤٨، بعد وراثات متعددة قسمت الملكية على أفراد نفس العائلة بشكل أوسع فأصبح المحضر ٢٩٣٨ مقسماً إلى ٢٤٠.٠٠٠ سهماً. ٣٦.٠٠٠ سهماً منها للوقف و ٦٨.٠٠٠ سهماً لثلاثة عشر وريثاً للسيد حسن سباعي و ١٣٦.٠٠٠ سهماً لورثة السيد توفيق سباعي.

في عام ١٩٤٩ حين تعرضت أسواق "المدينة" إلى تغييرات في الملكية من تجزئة وتجميع حسب الوراثة اشترى السيد عبد الرؤوف دباغ ١٩٤٣٥٧٠ سهماً.

في عام ١٩٥١ أصبحت ملكيته هذه استبدالاً حسب قانون تصفية الأوقاف الذرية. وفي ١٩٥٦ اشترى ٧٤٦٠٧ سهماً وفي عام ١٩٥٧ اشترى ٢١٨١٦ سهماً وهكذا اشترى السيد عبد الرؤوف دباغ خلال ثمان سنوات مجموع أسهم محضر ٢٩٣٨ وكذلك المحاضر ٢٩٥٢ و ٣١٢٤ وأصبح يملك كل سوق الخور والذي ورثه عنه أولاده حتى عام ١٩٦٩.

في عام ١٩٦٩ أصبح السوق جميعه في ملكية ناجي الشعار وله ٨٠٠ سهماً وعبد الوهاب حفار ١٦٠٠ سهماً وأخيراً في عام ١٩٧٢ بيع إلى السيدين محمد أبو الخيل وطاهر أبو سليم.

ب) الفعاليات

تضاءلت، بعد عام ١٩٦٠ فعالية سوق الحور التقليدية ببيع جلود الأحذية لسبيين:

أولاً: وضعت الدولة يدها على تجارة الجلود.

ثانياً: عدم استعمال السكان للأحذية التقليدية.

في عام ١٩٦٩ باع ورثة السيد عبد الرؤوف دباغ ملكيتهم، لدفع ديون والدهم، إلى تاجرين من دمشق في الوقت الذي استمرت فعالية السوق في التضائل وغادر المستأجرون مخازنهم شيئاً فشيئاً.

في عام ١٩٧٢ وحين أصبح السوق خالياً، اشتراه مواطنان حليبان من محلة المغاير بسعر رخيص جداً. ولما كانا يعملان في إصلاح وتجارة أكياس القنب "الخيش" وهي فعالية ناشطة في الأسواق المجاورة، وفي خان الحبال، لهذا بدأ يزاوان أعمالهما في السوق ويؤجران بعض مخازنه للعاملين في هذه الصناعة.

في عام ١٩٨٠، طرأ تغيير جديد، حيث تم شراء فراغة المخازن بأسعار مرتفعة (من ١١٠ آلاف حتى ٢٠٠ ألف ليرة سورية للمخزن الواحد) من قبل عائلة من أصل تركماني وهم سوريون استقروا في بيروت فترة ثم عادوا إلى سورية. ولمعرفة سبب شرائهم هذا واستقرارهم في سوق الحور، لابد من العودة إلى فترة سابقة: إن هؤلاء من أصل عائلة تركمانية مستقرة في قرية "إكده" في منطقة إعزاز، وليستطيعوا استثمار أملاكهم الزراعية في تركيا، منحتهم الحكومة التركية جواز مرور يومي أتاح لهم العمل في أملاكهم والعبور إلى تركيا يومياً، وتم لهم ذلك حتى أعوام ١٩٥٨-١٩٦٠. ثم بعد ذلك ذهبوا إلى بيروت حيث عملوا في البورصة وتاجروا بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة وأسسوا لهم مكاتب في عواصم أوربية. ولما تطورت الحوادث في لبنان في أعوام ١٩٨٠-١٩٨١ عادوا إلى سورية ليتابعوا أعمالهم في الصيرفة والبورصة، لهذا اختار عدد منهم يقارب العشرين شخصاً مخازن في سوق الحور لأن فراغتها أقل من مخازن سوق الجمرك القريب حيث يوجد صيارفة آخرون وتجار المعادن الثمينة. وقد غيروا من أشكال الدكاكين، فرفعت الحواجز بين المخازن لتتسع، ووضعت الزخارف الحديثة والمترفة وتابعوا اتصالاتهم الداخلية والخارجية على قدم وساق. لكن في عام ١٩٨٢ أصدرت الدولة قراراً بمنع

العمل في القطع الأجنبي وصادرت وسجنت بعض التجار، وأغلقت أكثر مخازن سوق الحور وسوق الجمرك والأسواق الأخرى، وعاد بائعو أكياس القنب ليشغلوا بعض المخازن، لكن أعمال الصيرفة وبيع القطع الأجنبي استمر سرياً بين أروقة السوق حيث قامت سوق بيع الذهب والتي حلت محل سوق الجمرك.

إن مثال سوق الحور واضح جداً، فهو التغيير الكامل للفعاليات مع تغيير كامل للمالكين وهو تطور سريع للحالتين معاً بأن واحد.

إن المثال التالي "سوق الحراج" نموذج يوضح مقاومة التغيير الذي يحتاجه ويحتاج جميع أسواق "المدينة".

٣. مثال آخر: دراسة سوق الحراج

يمتد السوق شمالاً - جنوباً وهو قريب من الجامع الأموي الكبير ويعد من أقدم أسواق "المدينة" بحلب يقوم على موقع حصص منذ القديم للفعاليات التجارية.

مدخله الشمالي يتجه إلى سوق المناديل، ومدخله الجنوبي إلى سوق الطرايشية ويغلق كل مدخل بباب بمصراعين. من جانبه الغربي يفتح على ثلاثة أسواق: اثنان هما سوقا الصاغة والثالث سوق البازرجية الذي ينتهي بسوق استانبول الجديد. وهذا السوق الأخير لا بد أنه كان يغلق بباب بمصراعين مثل المداخل الأخرى لسوق البازرجية. إن الأسواق الخمسة كانت تشكل في الماضي مجموعة لا بد أنها كانت منعزلة عن الأسواق الأخرى. وقد حدد ذلك في المخطط العقلي في عام ١٩٣٠، ولا يزال الوضع كذلك حتى الآن، وإن التغييرات التي حدثت كانت نتيجة عوامل سابقة لا تدخل في بحثنا هذا.

يمتاز هذا السوق بعرضه الذي يزيد على ٧ أمتار وبطوله الذي يتجاوز ٤٢ متراً وقد يفسر عرضه هذا بفعالياته القديمة وهي البيع بالمزاد، ويضم ٣٣ مخزناً بقياسات مختلفة، وهو يعرف حتى اليوم بأسماء متعددة ومختلفة وهي:

١. سوق الحراج أي المزاد.

٢. سوق البالستان أو البادستان أو البازستان (إن تعبير بازستان أو بادستان، أو كما يطلق حالياً بالستان مشتق من كلمة فارسية تعني صالة مسقوفة ومغلقة حيث تباع البضائع الثمينة والأسلحة والفراء والأقمشة الثمينة والأحجار الكريمة والأشياء النادرة والألبسة، وكل ما كان يوافق عمل القيسارية قديماً، كما أن كلمة "ستان" تعني المكان أيضاً.

٣. سوق العتقية أي الأشياء المستعملة.

٤. سوق السلاح.

غير أن الاسم المسجل حالياً في السجلات العقارية هو سوق الحراج أو المزاد وهذا الاسم يتفق مع بيع الألبسة القديمة والأشياء المستعملة بالمزاد والتي تستمر حتى الآن غير أن فعاليات تشابهاً أو مختلفة عنها تماماً تحل محلها شيئاً فشيئاً^١.

إن فعاليات هذا السوق في عام ١٩٣٠ تجعلنا ندعوه بسوق السجاد والفعاليات الحالية مختلفة ومتنوعة توجب علينا إعطائه اسماً آخر^١.

(أ) الملكية

إن ملكية ثلاثة أرباع محاضر السوق كانت وقفاً من مختلف الأنواع، والربع الباقي، إذا استثنينا منه مخزين ملكاً لبلدية حلب، فهو ملكية خاصة للمسلمين، ولورثة السيد نيقولا مركوبولي أحد أفراد العائلة ذات الأصل الأجنبي والتي استقرت في حلب منذ فترة طويلة.

وفي عام ١٩٨٠ لم يبق سوى ثمانية مخازن هي وقف كلياً أو جزئياً وبقي المخازن ملكاً للبلدية. أما المخازن ذات الملكية الخاصة فاثنتان منها بقيا لنفس العائلة أي المحضر رقم ٢٤٢٢ لعائلة شيط و٢٥٩٢ لعائلة مركوبولي، وثلاثا العقارات الباقية قد تغيرت ملكيتها خلال خمسين عاماً ولأكثر من مرة.

في الواقع فإن التغيير الذي طرأ على العائلات الأربع عشرة المالكة الخمسة والثلاثين مخزناً لم يكن كبيراً، فثلاثة منهم كانوا موجودين في عام ١٩٣٠ وأربعة منهم تملكوا محاضر وقفية بين عام ١٩٥١ و١٩٥٢ كانوا يستأجرونها، كما أن اسماً آخر ظهر في عام ١٩٤٩ وآخر في عام ١٩٥٥ وخمسة آخرون بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ وهكذا نرى أن أغلب المالكين هم قدماء، وإن بعضاً منهم يملك. أكثر من مخزن، وهؤلاء هم تجار مستقرون في السوق وممتلكاتهم الحالية هي جزء من خططهم في شراء وبيع المحاضر في مختلف الأسواق والخانات. وهكذا فإن عائلة شيط تمتلك ستة مخازن جميعها أو جزءاً منها (باعت أحدها في عام ١٩٨٢) كما تمتلك مخازن أخرى في أسواق قرية. وإن عائلة مصفي العسل تمتلك أربعة مخازن (أصبحت خمسة في عام ١٩٨٢ لأنها اشترت مخزن عائلة شيط الكبير) أما عائلة قشاش فتمتلك مخزين وعائلة مشلح لا تمتلك إلا مخزناً واحداً في سوق الحراج ولكنها تمتلك مخازن أخرى في أسواق مختلفة.

^١ يلاحظ حالياً ٢٠٠٥ أن الصاغة يتوسعون في هذا السوق لقربه من أسواق الصاغة الأساسية.

ب) الفعاليات

كانت فعاليات سوق الحراج في عام ١٩٣٠ تتوزع بين بيع الثياب التقليدية الجديدة أو القديمة وبين السجاد بنوعيه: ذي الوبر الطويل الوارد من إيران والأناضول أو بدون وبر من مختلف الأنواع بدءاً من نوع (سنا) الإيراني حتى أنواع البسط العادية المصنوعة في ضواحي حلب وتباع للطبقات الفقيرة.

اليوم فإن باعة السجاد في تناقص أمام العاملين في فعاليات أخرى فهناك: ١٧ تاجراً للسجاد وما شابهه و٧ تجار يبيعون الثياب والأقمشة والنفائس وأخيراً ٩ صائغين.

وإن عوامل متعددة أثرت في تغير الفعاليات والملكيات ففي هذا السوق يمتلك أكثر التجار مخازنهم، ولهذا فإن اختصاصاتهم الجديدة تتعلق بالفعاليات الجديدة وخاصة بمرکز الصائغين ولهذا فإن العوامل هي:

- تناقص أهمية السجاد.
- محاولة الاهتمام بتجارة ما يهم السواح من نفائس شعبية وغيرها.
- ازدهار وتطور تجارة المصوغات الذهبية.

ج) تطور تجارة السجاد

أسس هذه التجارة تتعلق بأهمية السجاد في البيت العربي التقليدي أو الحديث، الغني أو الفقير. وإن ضعف هذه الفعالية في سوق الحراج غير مرتبط بعدم رغبة السكان حالياً في اقتناء السجاد، ولكن نتيجة عوامل أخرى أهمها تأميم الدولة لبعض القطاعات التجارية.

إن بعض كبار تجار حلب وخاصة عائلتا نايف وشييط، قد اختصوا باستيراد السجاد الإيراني أو الأناضولي، حيث يتم شراؤه من مصدره وبيعه في حلب بالجملة والمفرق. كما أن تجارة أخرى هامة في السوق هي: بيع السجاد القديم. وكان يقوم بها تجار أقل أهمية. ثم أخيراً يباع في السوق أنواع السجاد المصنوع محلياً في حلب من قبل الأرمن. أو في المدن الصغيرة مثل المعرة على طريق حماة.

ازدهرت هذه التجارة في سوق الحراج وفي قسم كبير من سوق البازرجية. وإن أولى بوادر التغيير جاءت مع تأميم التجارة منذ عهد الوحدة بين سورية ومصر واستمرت في عهد حكومة السبعث ثم تزايد ضرائب الدخل على البيع. وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات وخلال عهد

الوحدة أنشئت وحدات إرشادية لحياكة السجاد في مناطق حلب مثل: عفرين واعزاز وحارم وفي قرى مسيحية مثل القنية واليعقوبية: إذ كانت الدولة تقدم المواد الأولية وهي التي تراقب المنتجات وتبيعها وقد كان الإنتاج جيداً وبيع قسم من الإنتاج إلى الدول الأوروبية. كما أن مصانع آلية حديثة أقيمت في دمشق وحلب لإنتاج السجاد الآلي على الشكل الإيراني وقد أمت الدولة هذين المصنعين وشكلت منها شركة وطنية. وقد ازدادت الورشات الخاصة في القرى، كما أنشئ في السويداء معمل وطني واصبح البيع محلياً أو خارجياً. يتم عن طريق جمعيات حكومية، وكانت الدولة تعطي تجار سوق الحراج جزءاً من الإنتاج لبيعه عن طريقهم، فقد كان لكل تاجر كمية محددة حسب ملاءته وهي بين ٧٠٠ إلى ١٠٠٠٠ متراً مربعاً.

وفي ١٩٧٩ قررت الدولة ألا تباع القطاع الخاص أية كمية، وهكذا لم يبق لتجار السوق إلا بيع السجاد القديم أو السجاد اليدوي المصنوع في معرة النعمان، أو البسط المصنوعة محلياً. خاصة وأن أهالي حلب اتجهوا إلى بيع السجاد القديم وشراء سجاد مصنوع آلياً وذلك بغية التوفير والكسب من هذه العملية إذ أن سعر المتر المربع من السجاد اليدوي الجديد من صنع محلي يساوي ٢٢٥ ل.س. والقديم المستعمل ١٨٠ ل.س. وإن سعر المتر المربع الجديد من السجاد الآلي ١٦٥ ل.س. والقديم ١٣٠ ل.س. أما البساط الحديث فسعر المتر المربع منه ٣٠ ل.س. وسعر المتر المربع من الموكيت المصنوع محلياً يساوي ١٥ ل.س. وهكذا كان السجاد الإيراني أو كما يطلق عليه في حلب "العجمي" يجمع ثمانية ويعاد تصديره إلى إيران أو بيروت لبيع للسواح والهواة إلا أن هذا قد توقف، وتقلص بيع السجاد القديم حتى في حلب ودمشق لأن الناس أصبحوا يعرفون أهمية سجادهم القديم ولا يبيعونه إلا حين الحاجة.

مهما يكن من أمر فإن رواج تجارة السجاد يتعلق بالعاملين به: فعائلة الناييف قد نوعت نشاطاتها وعملت في الاستيراد والتصدير والمفروشات وغير ذلك.... وأحد كبار تجار عائلة شيط قد استورد آلات لنسج البسط وبدأ مؤخراً بتصنيع الموكيت للسوق المحلية، وللتصدير نحو البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتي، حيث لاقى نجاحاً كبيراً وقد باع مخزنه الكبير في سوق الحراج إلى أحد أفراد عائلة مصفي العسل الذين تخصصوا في مجال آخر، هام نسبياً، وهو بيع السجاد والأشياء القديمة للهواة المحليين والزوار الأجانب.

^١ أصبح الآن في عام ١٩٨٧، بثلاثمائة وثمانين ليرة وبيع عن طريق الجمعيات التعاونية كما ارتفع سعر الموكيت ارتفاعاً كبيراً.

(د) مخازن بيع النفائس الشعبية

اختص تجار الألبسة التقليدية المستعملة من عائلي مصفي العسل ومشلح منذ عدة سنوات بيع النفائس إلى الزوار الأجانب وقد استطاع عملاؤهم وزبائنهم التقليديون أن يؤمنوا لهم مصادر عديدة من الألبسة والأشياء التقليدية بسعر رخيص ويقومون ببيعها، بثمان عال، للأجانب والهواة المحليين في مخازن متفرقة في عدة أسواق وبشكل خاص في سوق الحراج. غير أن هذه المهنة لم تتطور بسبب ركود حركة السياح.

(هـ) تطور ونهضة تجارة المصنوعات الذهبية

لقد أدى هذا التطور إلى زيادة عدد المخازن الجدد بأعداد كبيرة في أسواق "المدينة" وفي أحياء حديثة أيضاً. ففي الأسواق القديمة فتش التجار الجدد عن مخازن في أسواق بعيدة عن سوق الصاغة إلى حد ما ليتفادوا ارتفاع قيمة الفراغة في السوق المذكور وقام آخرون بدفع مبلغ كبير من المال للحصول على المخازن، في أسواق قرية من سوقي الصاغة: ففي عام ١٩٧٥ دفع صائغ مبلغ ٥٠٠٠٠ ل.س من أجل محل في سوق الحراج ويقوم الآن آخرون بعرض مبلغ يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ ل.س^١ للحصول على مخازن مناسبة، علماً بأن شراء مخزن قبل سنتين لا يتعدى ٥٢٠٠ ل.س واليوم يصل إلى ٣٠٠٠٠ ل.س وقد ارتفع الإيجار من ٥٠٠ ل.س سنوياً إلى ١٥٠٠ ل.س وهكذا يتبين أن قيمة العقار الحقيقية بفراغته وليست بمجدرانه.

وأخيراً نلاحظ أن سوق الحراج هو مثال واضح للتطور النسبي الذي تتعرض له الأسواق المركزية، سريعاً كان أم بطيئاً، حيث يفتش الجميع عن موطن قدم وحيث تتجمع الفعاليات التي تمارسها العائلات. وإن المراقبين يتفقون على بدء زوال فعاليات بيع السجاد والتي سيطرت خلال نصف قرن مع تطور عائلة شيط بشكل خاص، وقد استقر بعض أفرادها في عدة مخازن في سويقة حاتم المركز التجاري الحديث في فترة ما بين الحربين. إن زوال تجارة السجاد لم يكن كاملاً، إلا أن تجارة المصوغات الذهبية والألبسة المستعملة والنفائس للزوار الأجانب سيكون لها دور كبير في سوق الحراج.

^١ ارتفعت الأسعار مرة أخرى حتى عام ١٩٨٧.

تطور الملكية في أسواق "المدينة"

إن تطور الملكية بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠ أكثر أهمية وعمقاً من الفترات السابقة، بسبب الظروف الاستثنائية: كحل الأوقاف الذرية وإصلاح الأوقاف الخيرية والتبدل الاجتماعي والاقتصادي الذي أثر على البنية العمرانية التقليدية.

يصعب تحليل هذا التطور دون دراسة مفصلة لفترة طويلة تتناول الأساس الاجتماعي والديني للمالكين كما تتناول تجار أسواق "المدينة" وهذه الدراسة لم تتم.

إن دراسة الأمثلة التي قدمناها تفرض لدينا عدة نظريات، سوف نستعرضها بعد أن نحلل عوامل تغير الملكية.

١. حل الأوقاف الذرية

بعد الحرب العالمية الثانية، ومنذ السنوات الأولى للاستقلال، بدأ بحث المشاكل الناجمة عن الأوقاف على الصعيد الرسمي وتبين للبعض أن الأوقاف الذرية لم تعد تسير العصر ولا تلائمها للأسباب التالية:

١. إن حصة المستفيدين من عوائد الوقف قد تناقصت كثيراً بسبب تزايد عددهم، وقد أهملت الأوقاف التي لا تعطي عوائد مطلقاً.

٢. إن إدارة الوقف أصبحت أحياناً مثار نزاع بين المستفيدين وبين المتولين على الأوقاف وخاصة حول طرق الإدارة واختيار المستثمرين، واستغلال المشرفين على الوقف أو عدم صلاحيتهم وحتى عدم تطبيق شروط الوقف.... إذ ليس على المتولي أن يقدم تقريراً بأعماله لأحد. وإذا أساء، فإنه يطرد فقط ويحل آخر محله.

ولهذا ففي نهاية ١٩٤٥ طرح وزير العدل السيد أسعد كوراني، وهو من أصل حليبي، المشكلة قال: "إن الأوقاف الذرية والمشاركة تشكل اليوم، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مشكلة كبيرة، ويجب على الدولة أن تتخذ التدابير الفعالة لتجد الحلول لهذه المشاكل بحيث أن المنفعة العامة لإدارة الأوقاف والمستفيدين معاً يجب أن تكون محترمة. إن الأوقاف لم تعد تتلاءم مع أهداف وغايات مؤسسيها بسبب فساد المتولين عليها. وبسبب التطور الاقتصادي. إن جزءاً هاماً من الثروة القومية قد خرج من التداول الاقتصادي. وأن الحل الوحيد هو إيقاف مسيرة الوقف وحل الأوقاف الحالية".

من جهة أخرى، قامت فئة بتوجيه الأستاذ المحامي عبد القادر السبسي تدافع عن الوقف، وقد حذ الأستاذ السبسي في محاضرة ألقاها في شباط ١٩٤٦ فكرة إصلاح الوقف وتحسين نظمه لأسباب دينية واجتماعية. واقترح مشروعاً للإصلاح يتناول: تعديل شروط الواقف بحيث تستفيد ذريته دون استثناء أحد. ثانياً أن تسن قوانين تسمح بمعاينة المتولين المسيئين واللذين اغتصبوا العقارات الوقفية. ثالثاً إصلاح إدارة الأوقاف.

لكن الدولة السورية برئاسة حسني الزعيم أعلنت حل الأوقاف الذرية بمرسومها المؤرخ ١٦ أيار ١٩٤٩ وأمرت إدارة الأوقاف وفروعها في المحافظات أن ترعى الأوقاف مؤقتاً بمساعدة محكمة خاصة شكلت لهذه الغاية.

إن مبدأ إلغاء الأوقاف الذرية أدى إلى تقسيم المحاضر الوقفية وتوزيعها على جميع المستفيدين القدماء وإذا كان المحضر صغيراً جداً بحيث لا يمكن تقسيمه، يباع ويوزع ثمنه بين أصحاب الحق. وفي أوقاف كبيرة تضم عدة محاضر متنوعة: خان قيسرية، مخازن الخ..... يوزع كل قسم من المحضر بين هؤلاء المستحقين. وإذا كانت هناك أوقاف لا يوجد لها مستحقون معروفون فإنها تباع ويوزع ثمنها كالتالي: ٥٠% للأعمال الخيرية ١٠% للدفاع الوطني و ٨٥% لمديرية الأوقاف، وإن المحاضر التي وزعت أو بيعت بالمزاد العلني تسجل كملكية خاصة في السجلات العقارية.

وهكذا فبين عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٢ اختفت كل الأوقاف الذرية تقريباً وأصبحت ملكية خاصة لأشخاص لا يمتون بصله إلى عائلة الواقف. كثيراً ما اضطر المستفيدون إلى بيع أسهمهم للحصول على المال وإمكانية اقتسامه.

٢. الأوقاف الخيرية

كانت هي أيضاً بحاجة إلى إصلاح إذ كانت المشكلة الرئيسية هي بيع الأوقاف التي لا تدرّ ربحاً. وإن البيع من الناحية النظرية - مستحيل لكن من حيث الواقع هناك إمكانية التبادل عن طريق الاستبدال العيني مع محضر آخر له نفس القيمة. هكذا أقر مبدأ مبادلة أرض فارغة هُدم بناؤها مع بناء مشابه. وأخيراً ظهرت فكرة التبادل بالمال. في عام ١٩٢٦ صدر عن المفوضية الفرنسية العليا قرار يسمح بالتبادل عن طريق (الاستبدال) بمال أو محضر له نفس القيمة ويسري على المحاضر الوقفية عدا الجوامع. وهكذا فإن جميع المستأجرين بطريق الإيجارتين: لهم الحق بإجراء التبادل كما لو كانوا هم المالكون. بين عامي ١٩٣٠-١٩٣١. صدرت عدة فتاوى عن الهيئات الدينية الإسلامية وأقرتها المفوضية الفرنسية العليا تبيح تبادل المحاضر الوقفية بالمال. وبعد حل الأوقاف الذرية في عام ١٩٤٩ صدر مرسوم بإصلاح الأوقاف الخيرية يقضي بإلغاء المتولين على الأوقاف. وأن تكون مديرية

الأوقاف وفروعها في المحافظات هي المسؤولة عن إدارتها كما أن قانوناً صدر في آذار ١٩٦٠ يؤكد إمكانية استبدال المحاضر الوقفية بالمال، حتى المقابر القديمة والجوامع المتهدمة يمكن أن تباع بقرار وزارة الأوقاف وموافقة المجلس الوقفي كان لهذا القانون تأثير كبير على المجال العمراني إذ أتاح استعمال الأراضي الفارغة التي كانت مقابر قديمة وقرية من مركز المدينة. وتم فعلاً إعمار هذه المقابر القديمة بسرعة منذ أوائل الستينات.

إن استبدال العقارات الوقفية كان يتم بالتراضي وليس بالمزاد حين يكون المشتري دائرة حكومية. أما الأوقاف غير الإسلامية فقد بقيت تدار من قبل مجالس الطوائف التي تتبعها، وقد اعتبرت بمثابة أملاك خاصة وعلى هذا الاعتبار سجلت في السجلات العقارية.

كل هذه القوانين أتاح شيئاً فشيئاً إصلاح الأوضاع التي سادت فترة وأوجدت انفتاحاً في السوق العقارية إذ أن العقارات الوقفية التي تدار من قبل وزارة الأوقاف كانت ذات أهمية عقارية كبيرة خاصة في مناطق توسع المدينة وحتى في الأحياء القديمة وخاصة في الأسواق.

هكذا نجد بين ٨٩٥ عقاراً وقفياً بأسواق "المدينة" في عام ١٩٣٠ أصبح ٥٥٢ عقاراً منها ملكية خاصة والباقي أي ٣٤٣ محضراً لا تزال وفقاً تدار من قبل مديرية الأوقاف. وإن بين الـ ٥٥٢ محضراً التي أصبحت ذات ملكية خاصة ٤٣٨ منها كانت وقفاً ذرياً والـ ١١٤ الأخرى كانت أوقافاً خيرية مستبدلة وهذا له مدلوله الكبير.

٣. تطور الملكية الخاصة

لم يطرأ أي تغير حقوقي هام، يمكن أن نعرضه هنا، إن ما حدث من وراثة وبيع نتج عن تصفية الأوقاف الذرية ومغادرة اليهود؛ وقد أدى إلى تغيرات متعددة في شكلها وتوزيعها.

إن حجم الملكية في أسواق "المدينة" يظهر كما يلي:

في ١٩٣٠: ٧٠% من محاضر أسواق "المدينة" هي محاضر وقفية، و ٣٧% محاضر ملكية خاصة (بعض أجزاء المحضر وقف وأخرى ملكية ولهذا زادت النسبة على المائة).

في ١٩٨٠: ٣٦% من محاضر أسواق "المدينة" هي محاضر وقفية و ٣٧% محاضر ملكية خاصة (بعض أجزاء المحضر وقف وأخرى ملكية لهذا زادت النسبة على المائة).

وهكذا انعكست النسبة وإن زيادة الملكية الخاصة كانت في المخازن أكثر من كونها في الخانات التي بقيت أوقافاً خيرية ونادراً ما بيعت أجزاء منها بينما نرى المخازن التي كانت وقفاً ذرياً قد

أثرت في السوق العقارية بعد تصفيتها. وهكذا فإن ١٧٨٠ مخزناً مسجلاً في السجلات العقارية كانت موزعة كما يلي:

بعض المحاضر تنقسم إلى وقف وملكية خاصة.	١٤٤٣ كانت وقفاً في عام ١٩٣٠ أي بنسبة أكثر من ٨١%.
	٥٤٦ بقيت وقفاً في عام ١٩٨٠ أي بنسبة ٣٠,٧%.

ومع ازدياد المالكين فإن صفاتهم الاجتماعية قد تغيرت أيضاً.

أ) المالكون

إن حصة الفئات الأربع المالكة في أسواق "المدينة": اليهود، المسيحيون، الأجانب، المسلمون قد تناقصت بشكل غير متساوٍ لكل فئة.

فاليهود كان لهم مركز مميز في عام ١٩٣٠ وخاصة في الخانات. فقد كانوا بشكل عام مستأجرين للعقارات الوقفية حسب طريقة الإيجارين وفيها يمارسون فعاليتهم بتجارة الجملة وخاصة مع الخارج حتى أن بعضهم أصبح مالكاً بكل ما تعنيه هذه الكلمة. غير أنهم في منتصف الثلاثينات بدؤوا يتخلصون من ملكياتهم، وزاد هذا بين عامي ١٩٤٢ و ١٩٤٦. وبعد عام ١٩٤٨ توقفت هذه المبادرة بسبب الحرب وبسبب الهجرة وأن الحكومة السورية أوقفت أعمال البيع وجميع الأعمال المتعلقة بأملاك اليهود المهاجرين؛ في ١٩٦٦ شكلت لجنة جمعت أملاك اليهود وحولت عائداتها إلى لجنة تتبع وزارة الخارجية. بهذا الشكل جمّد جزء من الأملاك العقارية القديمة في أسواق "المدينة" وخاصة في الخانات: خان فلكروز، خان الحرير، خان القصابية، خان الحبال، خان الجمرك، خان الصابون، خان الوزير، خان الفرايين، خان النحاسيين وغيرها وحتى في بعض المخازن.

أما **المسيحيون** فكانوا مالكين ومستأجرين بطريق الإيجارين في نفس الخانات التي كان فيها اليهود، ثم مستأجرين عاديين في المخازن وخاصة في سوق الصياغ حيث كانوا يشكلون الأكثرية. كما رأينا في خان الجمرك فإن عدد المالكين المسيحيين قد ازداد في أيامنا هذه ولكن في مساحات ضئيلة هذا ما يفسر تجزئة الملكية. إن تناقص أهمية الملكية العقارية للمسيحيين في أسواق "المدينة" يتلاءم أو يتفق مع انتقال نشاطهم نحو مركز المدينة الحديث أو إلى أعمال أخرى.

أما **الأجانب** فقد كانوا يهوداً أو مسيحيين من أصل أوروبي، واليهود الأجانب ينضمون إلى أخوانهم في الدين من اليهود السوريين. ومن بين الأوروبيين الذين استوطنوا في حلب منذ وقت طويل استطاعت عائلتان منهم أن تحصل على ثروة عقارية هامة في أسواق "المدينة" وفي الأحياء

وحتى في المنطقة نفسها وهما: آل مركوبولي من أصل يوناني- إيطالي وآل بوخة من أصل نمساوي- مجري، وتحتفظ هاتان العائلتان إلى يومنا هذا بأكثر ممتلكاتهما إلا أنهما في طريق الانقراض ولا بد أن يباع قسم من ممتلكاتهما في السنوات المقبلة لتنظيم وراثته هذه الممتلكات.

أما **العائلات الإسلامية** الغنية فقد كان لها وجودها في أسواق "المدينة" فأوقافها أكثر من ملكياتها الخاصة ولما بيعت الأوقاف الذرية فإن عدداً قليلاً منهم عمل على شرائها. إما لنقص في إمكانياتهم أو لأنهم كانوا يستثمرون أموالهم في مجالات أخرى. إن عائلة آل الأمير قد استطاعت في هذه المناسبة أن تحتفظ بهذه الممتلكات التي كانت في سويقة علي شمالي أسواق "المدينة" وهي خارجة عن نطاق دراستنا.

ب) المالكون الجدد

لم نتناولهم بالدراسة لنحدد وضعهم، غير أن دراسة الأمثلة التي قدمناها، تجعلنا نستخلص بعض الفرضيات حولهم. فأغلبهم مستأجرون قدماء للعقارات الوقفية وقد اشتروها الآن، هذا ما يؤكد رأينا من أن أكثر التجار حالياً في الأسواق هم مالكون لمخازنهم وهذا غير سائد في الخانات كما يؤكد النسبة الضعيفة للتملك بين النساء في الأسواق ٢٤% في سوق الحراج. في سوق الحور، وهذا طبيعي لأن النساء لا يعملن في الأسواق. ثمة شيء آخر هو أن تغير الفعاليات يؤدي بصورة عامة إلى تغير المالكين وهذا لم يكن بالضرورة فيما مضى. كما أن مالكين جدداً كانوا تجاراً في الضواحي القديمة بحلب أو في أسواق الأحياء كباب النيرب وبنقوسا والكلاسة، هدمت مخازنهم ضمن التغيرات العمرانية أو أنهم ادخروا مبالغ كافية تتيح لهم أن يحصلوا على مخزن في أسواق "المدينة" وهذا يعتبر تقدماً في مستوى عملهم التجاري.

إن أغلب هؤلاء الوافدين الجدد هم من الطبقات المسلمة التقليدية والتي هي بطبيعتها محافظة لكنها غير متعصبة دينياً وتتفق مع أجواء أسواق "المدينة" التقليدية. ينضم إليهم أحياناً السكان الجدد الذين شغلوا المنازل الكبيرة البرجوازية التي تركها أصحابها، فيتابعون أعمالهم بنفس صفاتهم المعروفة.

كما يلاحظ أن مخازن جديدة قد وجدت مع التنظيمات العمرانية في شمالي أسواق "المدينة" وفي مختلف المحاور التقليدية أو الحديثة المؤدية لها وقد شغلها تجار جدد مالكون لها وهم غالباً من العائلات التجارية القديمة في أسواق "المدينة" والأسواق الأخرى أو هم من ريف منطقة حلب استقروا في مدينة حلب ليمارسوا نوعاً من تجارة خاصة بهم الريف المذكور وستكلم بعد قليل عن مختلف المناطق التي توسعت إليها أسواق "المدينة".

٤. ملكية الدولة

نذكر بها هنا فقط لأنها محدودة. فقبل عام ١٩٣٠ كانت تتعلق بممتلكات السلطان عبد الحميد الثاني السابقة أو الممتلكات العامة. وهي حالياً كلها مباني عامة: كالمستشفى الوطني والمدرسة الرشدية القديمة (حالياً مديرية الخدمات الفنية) وبعض المخازن المنتشرة في الأسواق التي استملكها بلدية حلب من أجل مخططاتها العمرانية.

تطور الفعاليات

أولاً: الفعاليات التجارية والمهنية

يتبين لنا للوهلة الأولى تطور الفعاليات المهنية وتجارة المرفق. والفعالية الرئيسية في ١٩٨٠ هي بيع الأقمشة التي وصلت إلى زيادة ضخمة في الكمية، أما الفعاليات الثلاث الأخرى الموجودة حالياً والمسيطر في أسواق "المدينة" هي: الخياطة، تجارة المصوغات وأخيراً إصلاح وبيع أكياس القنب "الخيش" ولكنها بنسب مختلفة عن الأقمشة. ثم إن صناعة الألبسة الجاهزة الحديثة تعتبر من القطاعات الهامة وتزدهر بسرعة وأخيراً نلاحظ تطور تجارة أدوات الزينة "النوفوتية" والأحذية البلاستيكية والمطاعم والألبسة الداخلية. أما بيع التوابل وهو قطاع خاص من الفعاليات فهو يتناقص ببطيء.

إننا نلاحظ أن الفعاليات التي تتعرض للتناقص هي التي كانت ذات أهمية كبرى في ١٩٣٠ مثال ذلك: بيع الأحذية التقليدية (الصرماية) والتي كانت الفعالية الثالثة في أسواق "المدينة" وكذلك بيع الجلود وكانت في الدرجة الرابعة وأخيراً بيع الطرايش وكانت في الدرجة التاسعة أما الفعاليات الأخرى التي تتناقص اليوم فهي بيع الخيام وتجهيزات البدو، وبيع العلب الخشبية والمناخل ثم الحدادة العربية وصنع الأقمشة وصناعة المصوغات وبيع المناديل والكوفية (الحطايط) والعباءات والفرو، وهذه الأخيرة كانت عناصر الألبسة التقليدية لسكان المدن والريف معاً.

إن أغلب هذه التغيرات جاءت نتيجة تطور نمط المعيشة وخاصة عدم استعمال بعض الألبسة. أما التناقص الكبير لصناعة المصوغات الذهبية فإنه جاء نتيجة انتقالها لأحياء أخرى، كما أن بائعي التوابل والبهارات قد استقروا غير بعيدين عن أسواق "المدينة" في خانات قديمة أو في منازل مجاورة للأسواق هجرها ساكنوها وأتاحت لهم مساحات أوسع وسهولة في الدخول والخروج لنقل بضائعهم.

وهكذا نستطيع أن نقدر أن ثلث المخازن قد تغيرت فعاليتها منذ عام ١٩٣٠ حتى يومنا هذا.

أ) النسيج

بقي النسيج في ١٩٨٠، كما كان في ١٩٣٠، القطاع الرئيسي للفعاليات في أسواق "المدينة" وبيعه بالجملة أو بالمرفق. فبين ٢٢٥٧ مخزناً نجد ١٢٣٧ منها مخصصة لعمل أو لبيع النسيج بما

فيها صنع وبيع الألبسة ولوازمها التزيينية أي بنسبة ٥٥% من مجموع المخازن. وإذا أضفنا إليها إصلاح وبيع أكياس الخيش، وبيع الحبال ثم بيع القطن والصوف للمفروشات وهذه تحتل ٢٧٤ مخزناً، فإننا نصل إلى مجموع ١٥١١ مخزناً أي ٦٧% من مخازن أسواق "المدينة".

إن اتجاه أسواق "المدينة" نحو التخصص في تجارة النسيج. لاحظها المؤرخ الفرنسي جان سوفاجيه في كتابه عن حلب خلال الحكم العثماني لا يزال مستمراً في أيامنا هذه: إن عدد المخازن المخصصة لبيع الأقمشة زادت من ٣٥٩ إلى ٦٥٦ والمخصصة للخياطة من ١٣٤ إلى ١٦٧ مخزناً والمخصصة لبيع الألبسة الجاهزة من صفر إلى ١١٩ والمخصصة لتجارة أدوات الزينة من ٢٥ إلى ٥١ والمخصصة لصنع الألبسة الداخلية من الخيوط الصناعية من صفر إلى ٤٤ مخزناً وفي نفس الوقت فإن فعاليات تقليدية أقل أهمية قد تناقصت وخاصة بيع بعض أدوات الألبسة التقليدية والسجاد والبسط وغير ذلك.....

لقد جرى توسع الفعاليات في أسواق اختفت فعاليتها السابقة، كما جرى في سوق الطرايش حيث انقرضت هذه التجارة نهائياً وحلت محلها تجارة الأقمشة والثياب.

إن الأقمشة التي تباع في أسواق "المدينة" حالياً متنوعة جداً وخاصة الأقمشة المخصصة لصنع الألبسة لزبائن الطبقتين الشعبية والريفية: المخمل البروكار، والمطبوعة بألوان زاهية، للبدو والفلاحين. ثم ملاءات الصوف والتركال والأقمشة الأخرى المصنوعة من الخيوط الصناعية الحديثة لخياطة الجاكيت والقميص وأحياناً الصدارية، وعادةً تكون هذه كلها من قماش واحد ويلبسها الفلاحون الميسورون. وأخيراً خياطة الجلابيات من القطن والتركال الخفيف. أما النساء فيشتري الأقمشة ويقمن بخياطتها في منازلهن أو يشتري الألبسة الجاهزة من محلاتها. والرجال يشتري الأقمشة ليخيطوا ألبستهم تفصيلاً على مقاسهم في سوق الخياطين، أما الجلابيات فيمكن شراؤها جاهزة. وقد كانت في أسواق "المدينة" أقمشة تقليدية مصنوعة من خيوط الحرير الطبيعي أو الصناعي تحاك باليد وكانت تباع بكمية كبيرة في الأربعينات وحتى الخمسينات لكنها اختفت الآن تقريباً. أما أنواع الأقمشة الأخرى فكانت مخصصة للمفروشات والتجهيزات المنزلية والسجف المخملية والكراسي والمخدات وملاءات السرير والبياضات وغير ذلك....

إن تجارة النسيج بالجملة بقيت ظاهرياً، فعالية مهمة، لكن صيغتها تغيرت: فقد نقص عدد المعلمين صانعي النسيج وضعفت فعاليتهم كما أتم النسيج الآلي وأصبحت تجارة النسيج الأجنبي بيد الدولة. مع ذلك فقد بقيت الخانات وبعض الأسواق مقراً لبائعي الجملة الذين لم ينقص عددهم. ولما كنا لم نحقق بشكل كاف في هذه الفعاليات فإن الحديث عن حجمها وعن أصل المنتجات يبقى في حدود التخمين. وعن أصل المنتجات لابد من أن نقول أن تسامح

الدولة قد سمح بوجود عدد من المعامل الصغيرة الحديثة في أسواق "المدينة" أو في أي مكان في حلب تصنع النسيج وتدمغه لتبيعه في المعمل أو تصدره حتى إن بعض التجار قد حصل على إجازات استيراد لأنواع من النسيج أو الخيوط وحوروا فيها ثم باعوها كبضائع مستوردة. وإن تجاراً آخرين لعبوا دور الوساطة في بيع منتجات الدولة إلى بائعي المرفق.

ب) الجلود وصناعات الأحذية والصناعات الجلدية والسراجين

تضاءلت الفعاليات كثيراً في هذا القطاع فقد تناقص عدد المخازن التي كانت تباع الأحذية التقليدية من ١٣٠ إلى ١٩ مخزناً، وفي مجال الجلود الخام تناقص عدد المخازن من ١٢٩ إلى ثلاثة مخازن وبالعكس من ذلك فإن المشاغل التي تصنع السرج على ظهور الحيوانات والأحزمة الجلدية وتجهيزات الحيوانات زادت من ١٠ إلى ١١ مشغلاً ومشاغل صناعة وبيع الأحذية الحديثة من ٠ إلى ٢٠ مشغلاً. وقد بقيت هذه الفعالية، رغم تطورها، على أطراف أسواق "المدينة" وهي هامة جداً في أسواق وأحياء المدينة القديمة. أما مخازن بيع لوازم صناعة الأحذية فقد انتقلت من الصفر إلى ٢٠ مخزناً، وكذلك بيع الأحذية البلاستيكية من الصفر إلى ٤٩ مخزناً وهذه حلت محل مخازن بيع الأحذية التقليدية (الصرماتية) في نفس السوق ولنفس الزبائن، وأما إذا جمعنا الـ ٤٩ مخزناً التي تباع الأحذية البلاستيكية إلى الـ ١٩ مخزناً التي تباع الأحذية التقليدية (الصرماتية) لحصلنا على ٦٨ مخزناً. ومع ذلك فلا نصل الـ ١٣٠ مخزناً التي كانت في عام ١٩٣٠. إذ أن نصف هذه المخازن أصبحت لبيع بضائع لا تمت بصلة إلى الأحذية.

ج) المصوغات الذهبية وتجارة الحلبي

لقد لوحظ ازدياد في عدد تجار هذه الفعالية قفز من ٨٦ إلى ١٦٦ ونقص في صناعتها من ٧٩ إلى ٦٦ صانعاً وإذا كان هذا النقص قد حصل بانتقال أكثر المشاغل إلى أماكن أخرى، يضاف إليه نقص في تجارة الحلبي الفضية (ازداد عدد مشاغل الحلبي الفضية من ٢٠ في عام ١٩٣٩ إلى ٤٠ في عام ١٩٧٣ وكانت في قيسرية الحكاكين ضمن أسواق "المدينة" وأماكن أخرى قريبة إلا أن هذه التجارة تناقصت بسرعة كبيرة لعدم إقبال الناس على شراء الحلبي الفضية) فذلك لأن الزيادة في عدد التجار قد أوجده الطلب الكبير خاصة وأن مراكز البيع قد تعددت وبشكل خاص في حي الجديدة وفي السليمانية.

احتفظت الحلبي الذهبية لدى جميع طبقات السكان وخاصة لدى الطبقات الشعبية والريفية بأهميتها من أجل الزينة والإدخار. تتراد الطبقات الريفية أسواق الصياغة في أسواق "المدينة" في

حين ترتاد الطبقة الغنية المسيحية والمسلمة حي الجديدة حيث يوجد كبار تجار الحلي المسيحيين. وإن زبائن الصاغة في أسواق "المدينة" من سكان ريف حلب الشرقي ووادي الفرات والجزيرة يجدون طلبهم في الحلي المصنوعة والمتشابهة وهي قريبة جداً من الحلي التقليدية المعروفة منذ وقت طويل.

يمكننا ربط نهضة تجارة الحلي مع ازدياد دخل السكان وخاصة فئة من الطبقة المتوسطة وسكان الريف. إن الرغبة بالمضاربة قد تزايدت لدى الشعب السوري وأن أول سؤال يطرحه الزبون هو عن سعر الذهب وإن حركة الشراء والبيع مرتبطة إلى حد ما بالأسعار الحالية. حتى أن ارتفاع سعر الذهب عالمياً، قد دفع الناس إلى الشراء ولو انخفضت أسعار العملة المحلية بالمقارنة مع الذهب والقطع الأجنبي.

وسندرس بعد قليل في فصل لاحق أهمية أسواق "المدينة" في هذه التجارة بالمقارنة مع بقية المراكز التجارية في حلب.

د) تجارة الحبال

لقد لوحظ تناقص هذه الفعالية بشكل ضئيل، فقد كانت تشغل ٦٥ مخزناً في ١٩٣٠ وقد أصبحت تشغل ٦٢ مخزناً في عام ١٩٨٠.

يلاحظ الزائر لأسواق المدينة لأول وهلة أن سوق الحبال هو المثال الرائع في مجال احتفاظ أسواق "المدينة" بشكلها القديم. فهو ضيق جداً تقوم الدكاكين الصغيرة على طرفيه وفيها يجلس التاجر القرفصاء كما لو أنه في علبة خشبية محاط ببضاعته. كما أن زبائن السوق قليلون والأمور تجري في جو هادئ يختلف كثيراً عن الحركة والضجة التي تسود الأسواق الأخرى.

لم يطرأ على السوق تغيير يتعلق بالتجار أو الزبائن إنما التبدل الذي طرأ هو المادة التي تصنع منها الحبال حيث أصبحت تصنع من الخيوط الصناعية بينما يتم صنعها عامة بطريقة تقليدية في المقالع والمقابر الواقعة جنوبي حلب.

هـ) الأخشاب

لم يكن لهذه الفعالية أهمية كبيرة في أسواق "المدينة" فهي قليلة ومتفرقة وأن المشاغل العشرة لصنع وبيع الأحذية الخشبية "القباقيب ومفردها قبقاب" قد اختفت كما أن ٢٠ مشغلاً لصنع العلب الخشبية والمناخل لم يبق منها سوى ثلاثة أما باقي الصناعات الخشبية فلم تتطور كثيراً

فمحلات صناعات الكراسي الصغيرة والحراطين والنجارين التقليديين العاملين في صنع المفروشات أو البناء قد زادت من ١٠ عام ١٩٢٧ إلى ١٣ حالياً.

إن أكثر ورشات النجارة الحديثة تقوم في الأحياء السكنية، حيث تحتل أقبية المباني، فالورشة توجد في القبو وصالة العرض توجد في الطابق الأرضي وهذا منتشر في أحياء الجميلية والعزيرية والأحياء الحديثة.

و) الخيام وتجهيزات البدو الرحل

يباع في سوق الزرب القماش السميك المصنوع من شعر الماعز الأسود لصنع الخيام البدوية وتباع بضائع أخرى لحاجات البدو الرحل. لا يزال السوق قائماً ولكن بأهمية أدنى مما كان في السابق حيث تراجع الحياة البدوية وقد تناقص عدد المحلات من ٤٠ محلاً في عام ١٩٣٠ إلى ٢٢ محلاً في عام ١٩٨٠، إنه انخفاض ملحوظ ولكن حركة السوق لا تزال قائمة: فالتنقل الموسمي لرعاة الأغنام لا يزال ناشطاً وتبقى الخيمة التقليدية المسكن الضروري في فترة معينة من السنة. ثم إن هناك عامل آخر منشط لهذه التجارة هو تصدير الخيام إلى المملكة العربية السعودية والكويت ودول الخليج حيث لا يزال استعمال الخيمة قائمة عن طريق التقليد في الأوساط الغنية وحيث جرت العادة أن تضي هذه الأوساط عدة أيام في الصحراء وخاصة أيام الربيع ليس لحاجة ملحة إذ أن حياة التنقل البدوية في تراجع مستمر أيضاً.

كما أن عدة قرى في منطقة حلب وخاصة في أريحا وجسر الشغور قد اختصت بنسج أقمشة الخيام وإن جزءاً من إنتاجها يصرف محلياً والجزء الآخر المعد للتصدير يباع في حلب وخاصة في سوق الزرب^١.

ز) الحدادة التقليدية

تجتمع ورشات هذه الفعالية في سوق الحدادين غربي الجامع الكبير. بالقرب من باب إنطاكية وأن عملها في طرق النعال الحديدية للحيوانات قد تناقص كثيراً بكل تأكيد، كما أن عدد المشاغل نقص من ٣٣ إلى ١٥ وستناقص عدد العاملين فيها أكثر فأكثر، فبعضهم قد أصبح مسناً وقسم آخر تبدلت أعمالهم إذ يهتمون بالمنتجات الصناعية.

^١ يلاحظ مؤخراً ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين وبسبب حركة مسير الزوار الأجانب من القلعة إلى أسواق الزرب إلى تنمية أسواق "المدينة" انتشار بائعي النفائس والأقمشة التي يرغب السواح شراءها، وهذا التطور يجري على حساب الفعاليات السابقة في السوق المذكور.

ج) الصناعات الآلية

أسواق "المدينة" هي الموقع الأولي، لأول تصنيع آلي جرى في أوائل القرن العشرين. وازدهر في الثلاثينات خلال عهد الانتداب الفرنسي. وأول رائد في هذا التصنيع هو رجل أعمال من أصل تركي درس في مدارس النسيج في مدينتي إكس لاشابل وليون الفرنسيتين، يدعى السيد شوكت عزيز، استوطن مدينة حلب حوالي عام ١٩٣٠ وكان وكيلاً عاماً لمنطقة الشرق الأوسط لمصانع ديدريش للآلات النسيجية (الأنوال الميكانيكية) في مدينة بورغوان قرب مدينة ليون الفرنسية. وليؤمّن الدعاية الفعالة قام بتركيب نولين آليين في منتصف سوق الدهشة حيث يوجد "معلمو" صناعة النسيج. وهكذا استورد وباع عدداً من الأنوال الميكانيكية تقبلها الناس قبولاً حسناً في حلب وفي الشرق الأوسط كما أقام هو نفسه مصنعاً في خان سوق الدهشة، وتبعه بذلك عدد من الحلبيين مثل: عمر سالم وجوزيف خياط وغيره.... وفي بداية عام ١٩٣٤، أشاد معملان كبيراً للنسيج في ظاهر مدينة حلب على طريق إعزاز، تلك المنطقة التي ستغدو واحدة من أهم المناطق الصناعية الحديثة في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين.

واليوم لا يمكننا أن نقدر عدد الورشات الميكانيكية النسيجية في أسواق "المدينة" لأنها توجد في أماكن متفرقة وموزعة كثيراً. بين مخزن مفتوح على الشارع والسوق وبين غرفة في منزل سكني حيث لا يمكن معرفتها. كما توجد معامل صغيرة في الخانات حيث تتجمع عدة أنوال. ويجب القيام بتحقيق منظم وزيارات دورية ليمكننا الحصول على فكرة حول تجهيزاتها ثم إنتاجها. إن أهم فعالية في هذا المضمار هي صنع الخيوط ولفها على لفافات ونسج الأشرطة القماشية وقماش الثياب الداخلية وصقل الأقمشة.

ط) الأغذية

هي القطاع الثاني من فعاليات أسواق "المدينة" وتأتي بعد فعاليات النسيج وقبل تجارة المصوغات لها ٢٩٣ مخزناً، وهي بازدياد مستمر بالنسبة لما كانت عليه في عام ١٩٣٠ حيث تشغل ٢٦٧ مخزناً. إن حجمها الكبير يأتي من تنوعها ومن أهمية بعض الأسواق المختصة بها: مثل سوق العطارين وسوق السقراطية وسوقي الخضرة والفواكة وأخيراً الجزارين.

إن سوق العطارين وفيه ١٤١ مخزناً كان أحد الأسس الهامة في الدخل القومي لتجار حلب. إذ أن ازدهار تجارة التوابل قد دام طويلاً بفضل موقع حلب المتوسط بين الشرق والغرب كما أن مدينة كبيرة، كثيرة السكان مثل حلب تقوم في وسط تقليدي يستهلك الكثير من التوابل، لا بد أن يكون فيها سوق هامة لهذه المواد. وإذا لم تتطور هذه السوق بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠

فسبب ذلك يعود إلى تغيير محلات بيع العطارة إلى أماكن أكثر تلاؤماً. ففي الواقع، وكما رأينا فإن عدداً من تجار الجملة، والمفرق بآن واحد قد استقروا خارج أسواق "المدينة" مثل: سويقة علي وحول طرفي شارع السجن الممتد من الشرق إلى الغرب. ومن الحقائق المعروفة أن تجار التوابل في حلب لا يزالون يحتفظون بدور هام في استيراد وتوزيع التوابل والبهارات في سورية غير أن أهميتهم غير معروفة.

إن عدداً من تجار القلوبات^١ (قلب الفستق والجوز واللوز وغير ذلك...) في سوقي السقراطية والقصايبية هم تجار جملة وخاصة في موسم الفستق الحلي حيث يقومون بتسويق هذه المادة على صعيد سورية والخارج.

أما الجزارون وبائعو الفواكه والخضار فهم في سوق السقراطية. تناقص عدد مخازن هذا السوق من ٧٣ إلى ٦٤ مخزناً. لقد كان سوق السقراطية مركز التموين ضمن أسواق "المدينة" لمجموع حلب القديمة قبل توسعها في العهدين المملوكي والعثماني، وقبل أن توجد الأسواق الخاصة بالأحياء. مهما يكن فإن سوق اللحوم والخضار والفواكه وأفران الخبز التسعة لا تزال قبلة سكان الأحياء الغربية في حلب ضمن الأسوار إضافة إلى الأشخاص العاملين في أسواق المدينة، وإن السوق المذكور خلال موسم بعض المواد مثل الفستق والكمأة والورد من أجل المربي يبقى السوق الرئيسية في حلب عامة.

وفي السوق حيث تكثرت المطاعم، يستطيع المرء جالساً على إحدى الموائد أو واقفاً خارج المطعم، أن يتناول الأطعمة كالحمص والبقول والفلافل واللحوم المشوية والحلويات. وقد ازدادت هذه المطاعم من ٢٥ مطعمياً في ١٩٣٠ لتصبح ٤٨ مطعمياً في عام ١٩٨٠ تلك هي فاعلية قديمة جداً في أسواق "المدينة" تؤمن الطعام للأشخاص العاملين في أسواق "المدينة" طيلة النهار أو للأشخاص العابرين.

كما أن بعض المشاغل الخاصة بصنع السكاكر قد ظهرت مؤخراً: فهناك ١٢ مشغلاً لصنع الكراميل والسكاكر ومعملان للبسكويت ومعمل لصنع اللبان.

^١ لهم تسمية خاصة بين أقراهم، كما ذكرنا سابقاً فهم (مطوفون) لأنهم يضعون هذه البذور في الماء وما يطوف على وجه الماء فهو غير صحيح أو تالف.

ثانياً: الخدمات في عام ١٩٨٠

لقد بدأ هذا القطاع التقليدي الهام في الاضمحلال منذ عام ١٩٢٧ ولهذا فإن زواله كمياً وكيفياً في عام ١٩٨٠ كان منتظراً:

أ) الخدمات الخاصة التقليدية والحديثة

إن الخمسة عشر حلاقاً الذين كانوا في عام ١٩٢٧ أصبحوا سبعة فقط أما بقية الخدمات من سن السكاكين والمبيضين وصانعي الأقفال والحذاءين فقد زاد عددهم من ٣٥ إلى ٣٦.

ب) الخدمات التقليدية

إذا كان عدد الجوامع قد نقص قليلاً من ٢٨ إلى ٢٥ فإن عدد المدارس الدينية والكتاتيب قد نقص من ٥ إلى واحد وإن أماكن العبادة الأخرى كالكنائس والأديرة قد تلاشت بعد أن كان عددها تسعة. وإن الحمامات التي كانت تعمل قد تناقصت من أربعة إلى اثنين والمقاهي من ١٢ إلى اثنين والقساطل من ١٣ إلى ٥. وبين المستشفيات التي كانت تعمل لم يبق إلا واحد يعمل وهو المستشفى الوطني بالقرب من سوق الزرب بجانب سفح القلعة الغربي.

وهكذا فإن الحمامات وقساطل الماء التي كانت تشكل قطاعاً من الخدمات التقليدية أدركها الخراب والتحويل إلى مخازن وإن أماكن العبادة غير الإسلامية والمقاهي قد انتقلت إلى أحياء أخرى متعددة.

ج) الخدمات الحديثة والخدمات العامة

إن الخدمات الإدارية التي كانت تتواجد في أسواق "المدينة" كمديرية الأوقاف قد انتقلت إلى خارجها. وإن المركز الإداري الحديث الذي أنشئ وتطور في أواخر عهد الانتداب الفرنسي بالقرب من أسواق "المدينة" أي بالقرب من سفح قلعة حلب في منطقة تصلها الطرق الحديثة والتي تسلكها السيارات والباصات الداخلية، قد بقي مزدهراً وناشطاً حتى أنه زود بمبنى آخر في السبعينات هو قصر العدل وملحق لهذا الأخير فيما بعد بقليل.

^١ أحلي منذ أوائل القرن الواحد والعشرين، ثم أصبح معهداً صحياً، وسيدخل في مشاريع الدولة التي تريد أن تجعل من منطقة حول قلعة حلب مركزاً سياحياً.

وبين القنصليات التسع التي كانت موجودة في عام ١٩٣٠ بقيت واحدة هي القنصلية البلجيكية العامة في خان النحاسين في منزل الدكتور أدولف بوخة آخر سليل العائلات ذات الأصل الأوروبي والتي أدارت قنصليات متعددة^١.

وإن المصارف الثمانية التي كانت موجودة في ١٩٣٠ قد زالت منذ وقت طويل سواء بانتقالها نحو المراكز التجارية الحديثة أو لسبب التأميم.

أما الصرافون فقد كانوا ١٣ في عام ١٩٣٠ وأصبحوا ٦٦ في عام ١٩٨٠ هذه الفعالية المحظورة في مختلف المناسبات من قبل الدولة قد زالت تقريباً من أسواق "المدينة" في أعوام ١٩٨١-١٩٨٢. وأصبح عمل الصرافين أكثر صعوبة وقد التجؤوا إلى أماكن بعيدة عن الأنظار متوزعة في مختلف الأحياء.

ثالثاً: تغيير من نوع خاص في أسواق "المدينة": استقرار الريفيين تجاراً في الأسواق

أ) في سوق باب إنطاكية

إن باب إنطاكية، يقوم في منتصف الجهة الغربية للأسوار القديمة، هو أحد أقدم المداخل إلى أسواق "المدينة". كما أن أغلب المحاور التي تبدأ بأبواب الأسوار وتنتهي في المركز، فقد وجد في هذا المدخل منذ القدم سوق متطور له مخازن حتى خارج الباب نفسه (قد هدمت الآن) وقد تشكلت ضاحية صغيرة خارج أسوار المدينة قوامها صناع وتجار كان بعضهم أيضاً يتواجد على طول المحور الممتد من الباب إلى داخل أسواق "المدينة".

سوق باب إنطاكية غريب بشكله ومن دون أية مميزات معمارية واضحة وليس له مفهوم خاص. يتقابل فيه صفان من المخازن ذات سعات وأشكال مختلفة، مبنية أحياناً بشكل طفيلي وخاصة في مدخل الباب وخارجه، وهي أحياناً منازل سكنية حولت إلى مخازن. إن هذا السوق غير مغطى بأي نوع من الغطاء خشبياً كان أو قماشياً ولكن الشاغلين يعمدون الآن إلى تغطيته بالصفائح الحديدية الحديثة.

إنه في شكله القديم هذا يشابه سويقة (سوق صغير) لحي خاص بها. فالبيع اليومي هو للساكين حوله، وبعض الخدمات فيه تؤمن حاجات سكان الريف. إن هذا السوق يتميز اليوم بصورة رئيسية عن بقية أسواق "المدينة" بزبائنه الغرباء عن حلب حتى أنه لا يعد من أسواق "المدينة"

^١ انتقلت بعد وفاة الدكتور أدولف بوخة إلى خان الكتاب بجوار خان الوزير، وبالقرب من مركز المدينة.

رغم أن مخازنه تستمر من باب إنطاكية حتى قلب "المدينة" إنه يلاقي أسواق "المدينة" ولا يشكل جزءاً منها.

فنادراً ما يرتاد زوار أسواق "المدينة" هذا السوق لدى دخولهم إليها وأنهم منذ نهاية القرن التاسع عشر يعبرون منطقة باب الفرّج لهذا الغرض، وحديثاً يستعملون الطرق التي تدخلها السيارات والتي تحتاز قلب الأحياء القديمة الشمالية - الغربية الواقعة ضمن الأسوار.

إن صلات هذا السوق مع ريف حلب قديمة وخاصة مع المناطق الحضارية القديمة الموجودة إلى الغرب من حلب، وبشكل أدق المناطق الواقعة على طريق إنطاكية عبر الهضبة الكلسية حيث توجد القرى التالية: عندان ودار تعزة وإلى الشمال منها حريتان أو إلى الجنوب خانطومان. وإن حاصلات هذه المناطق الزراعية تخزن وتباع في الخانات التي بنيت في أسفل جدار السور وفي أبراج باب إنطاكية مثل خان سلمو وخان بصارة^١.

أما الفلاحون الذين يرتادون هذا السوق، كانوا، ولا زالوا، يعمدون فيه إلى صباغة الأقمشة القطنية المنسوجة في دارتعزة، باللون الأزرق الغامق لخياطة ملابسهم منها وخاصة شراويل الرجال ودراعات النساء (نوع من الصداري مزخرفة) وإن حوالي ١٠ أو ١٥ مصبغة في سوق باب إنطاكية ويسمون أيضاً (الرقعة جية) قد اختصت بهذا العمل، ولهذا النوع من الزبائن. ولما كان الصباغون يقومون بعملهم ويأخذون أجورهم حين يأتي الموسم الزراعي، لهذا يجوبون القرى خلال الموسم لأخذ أجورهم نقداً أو عيناً^٢.

يضم هذا السوق بعض الخدمات الخاصة لسكان الريف وأكثرها لا يزال موجوداً: مصلحو أحذية وبوابير الكاز والأسلحة والسكاكين وكذلك الحلاقون الجراحون.

تفصيل الخدمات كما كانت في ١٩٢٧ هو كما يلي: ٤٦ مخزناً للأطعمة (جزارة، فواكه، خضار....) ٥ تجار أقمشة، تاجر أدوات زراعية ٣ تجار جلود وأدوات جلدية، ١٠ مخازن لتأمين الخدمات الشخصية (حلاقون و.....) ٢٨ مخزناً للتصليح والإصلاح. قهوة واحدة، ٣٢ مشغلاً مهيناً تقليدياً (مصايغ، حدادة....) طاحونة تسير بقوة الدواب، ٧ خانات ومستودعات داخل وخارج باب إنطاكية هذا بصرف النظر عن عدة أراضي فارغة ومخازن مهملة أو متهدمة.

^١ لم تعد هذه الفعاليات موجودة في هذين الخانين.

^٢ انقرضت هذه الصناعة منذ أواخر القرن العشرين، وتغيرت فعالية هذه المصالح...

أما الخدمات الحالية فهي: ٣٩ مخزناً للأطعمة، ٣٤ تاجر أقمشة ٣٦ تاجر أدوات زراعية أو آلات أخرى. مخزنان لبيع أدوات الزينة (النوفوتية) مكتبة واحدة، خمسة مخازن للخدمات الخاصة، ١٣ مشغلاً مهنيًا تقليدياً، ثلاثة مستودعات، ١٣ مخزناً للتصليح والإصلاح، ١٣ مخزناً مغلقاً. وهكذا فإن التغير الرئيسي بين عام ١٩٢٧ وعام ١٩٨٠ هو الزيادة في عدد تجار الأقمشة وتجار الأدوات الزراعية والآلات.

كما أن ٣٣% من تجار السوق هم من الغرباء من أصل ريفي وأغلب هؤلاء هم تجار أقمشة يشترونها بالجملة من خان الجمرك ويبيعونها بالمفرق للزبائن الريفيين ولمواطنيهم في قراهم الأصلية بالنسيئة (أي لفترة معينة) دون تقاضي أي نوع من أنواع الفائدة. إنهم يعيشون في حلب عيشة تقليدية؛ محافظين على الروابط الوثيقة مع قراهم وهي بشكل عام قرية جداً بين ١٥ أو ٣٠ كيلو متراً، يرتادونها يوم الجمعة وخلال موسم الأعمال الزراعية الأساسية فيبقون فيها فترة ما. وهم في السوق مستأجرون، دفعوا فراغات ضئيلة في عام ١٩٦٩ بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ ليرة سورية وهي تساوي اليوم بين ٣٠٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ ليرة سورية.

وإن التجار الحلبيين في هذا السوق لهم أيضاً نفس الزبائن الآتين من الريف. ولا ننس إن التجارة والخدمات في الريف هي قليلة وأحياناً نادرة هذا إذا استثنينا وجود الصالات الاستهلاكية التابعة للدولة والتي تباع المواد التي تصنعها أو تؤمنها الدولة والمنتجات الغذائية المحدودة كالرز والسكر وما شابه.

إن اختصاص هذا السوق بزبائن محددين ومميزين يتوضح رغم نوع البضائع التي تباع فيه: سطول من الألمنيوم. أواني من البلاستيك، أقمشة ذات ألوان زاهية، خدمات للإصلاح والتصليح.

ويلاحظ مثل هذا التطور في أسواق قرية تقع أيضاً على طرق الدخول إلى أسواق "المدينة" مثل: سوق باب جنين وسوق العواميد وسوق جب أسد الله.

ب) سوقاً: العواميد وجب أسد الله

حتى خمس عشرة سنة خلت كانت الشوارع القديمة التي تربط باب جنين بأسواق "المدينة" تؤمن الخدمات المتوسطة لمنطقة محددة. مثال ذلك. وجود جامع "بيش قبة" وحمام الحرية. وفي هذه المنطقة يوجد أيضاً "قسطل" وخان يعرف بـ خان قيليش.

إن هذا الموقع الملائم لتطور محور تجاري قد جذب المستثمرين وأصحاب الرساميل الخاصة وإدارة الأوقاف الإسلامية أيضاً، فهدمت المنازل التقليدية وحل محلها مبان ذات طابقين أو ثلاثة تحتل المخازن الطابق الأرضي منها. كما هدم الجامع أيضاً وحلت محله بناية احتل الجامع طابقها الأول بعد الأرضي حيث توجد مخازن متعددة. وقد بني فندق جديد وحمامات صغيرة حديثة فحمام الحرية مثلاً أصبح أكثر حمامات حلب ارتياداً من قبل زبائن ريفيين عابرين أو من الشباب أو الجنود وغيرهم، بينما شغلت طبقة من التجار من أصل ريفي، المخازن الحديثة.

سبق استقرار هؤلاء التجار الريفيين، كما جرى في سوق باب إنطاكية، صلات مميزة وقديمة بين القرويين من سكان قرية نبل القرية من حلب وبين التجار الحلبيين في السوق. فقد اعتاد سكان قرية نبل المجيء إلى حلب لبيع منتجاتهم الزراعية وخاصة البطيخ والبيض والخضار في خان "قيليش" "وخان البركة" وهذه بدورها تباع بالمفرق بسوق الأطعمة "سوق باب جنين" القريب. لقد كان مالكو الخانين المذكورين (الخانجي) يلجؤون إلى نظام التسليف على شراء الحاصلات الزراعية، هذا النظام يسمح لمزارعي قرية نبل أن يشتروا من حلب الأقمشة والصابون والكبريت لبيعوها كبائعين متجولين في الريف. كما أن آخرين من سكان نبل كانوا يشترون النسيج الخام من حلب ويقومون بصبغه في نبل وبيعه في المنطقة أيضاً. ولما كان سكان نبل يزدادون بسرعة وخاصة منذ عام ١٩٦٠ (تعدادهم حالياً بين ١٣ و ١٤ ألف نسمة) لهذا استقر بعضهم في حلب بعد أن اشتروا منازل لهم في حي العقبة بين باب إنطاكية وباب جنين واشتروا مخازن في الأبنية الجديدة في شارع العواميد، هذا مع احتفاظهم بممتلكاتهم في القرية.

اختص هؤلاء التجار الجدد ببيع التوابل والخردة والسكاكر وما شابهها لزبائن هم أصلاً من مواطنيهم في المنطقة أو إلى الأكراد القريبيين من نبل وقد تحسنت ظروفهم المعيشية.

إن ظاهرة استقرار هؤلاء التجار من أصل ريفي، تبقى ظاهرة هامشية من حيث الموقع ومن حيث العمل التجاري، فأسواق "المدينة" ومناطق توسعها الرئيسية والتي سندرستها بعد قليل، تبقى الحيز الوحيد للتجار الحلبيين الأصل وعلاقتها مع سكان الريف علاقة بيع وشراء فقط. إن السوقين اللتين درسناهما: باب إنطاكية والعواميد هي قريبة من أسواق "المدينة" ولها صلة وثيقة بها ولكنها في الواقع لا تشكل جزءاً منها.

توجد أسواق أخرى تعطي نفس الصورة عن العلاقة بين الريف والمدينة تقع في الضواحي شرقي مدينة حلب يتم فيها منذ القديم اتصال المدينة بالريف أو في الأحياء الجديدة التي يكثر فيها المهاجرون من الريف وتقع شمالي وشرقي حلب.

والخلاصة

فإن التبدلات التي أثرت على الفعاليات في أسواق "المدينة" بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠ يمكن تلخيصها بثلاثة:

أولاً: تقلص وزوال تام لأكثر القطاعات التي تهتم بالألبسة التقليدية والتي تلائم الحياة في الماضي.

ثانياً: زوال أكثر فعاليات الخدمات العامة عدا الجوامع والمساجد.

ثالثاً: تطور واضح لقطاع النسيج وتجارة المصوغات والأطعمة.

إن "المدينة" بمجموعاتها كانت حتى عام ١٩٣٠، مركزاً متعدد النشاطات فقد كانت مركز حلب. وقد توسعت في مناطق قريبة منها: فكان المركز الإداري (السراي) أمام سفح قلعة حلب، وكان مركز السفريات واستقبال المسافرين في الطرف الغربي في باب الفرج.

أما "المدينة" ١٩٨٠ فهي جزء من مراكز حلب التجارية لكنه الأكثر أهمية بكتلته وتنوع الفعاليات فيه. إن لم يكن الموجه الرئيسي. وإن بعض مكاتب الاستيراد والتصدير لا تزال موجودة في الخانات.

ونحن حين نقوم بدراسة تحليل مقارنة حول توسع أسواق "المدينة" والقيمة العقارية لمخازنها، بدراسة قيمة الفروع، ثم ندرس توزيع الفعاليات التجارية بين أسواق "المدينة" والمراكز التجارية أخرى، عندها نستطيع أن نحدد أهمية "أسواق المدينة" تجارياً وأثرها الحالي.

القسم الثالث

أهمية أسواق "المدينة" بين المراكز التجارية الحالية في حلب

بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠ تغيرت أوضاع أسواق "المدينة" اقتصادياً وذلك بسبب تغير أنماط المعيشة وتطور المدينة عامة: فقد ازداد عدد السكان في حلب في تلك الفترة من ٢٣٠.٠٠٠ نسمة إلى حوالي مليون نسمة كما أن مراكز حلب التجارية قد تعددت وتنوعت ولم تعد أسواق "المدينة" إلا أحدها، وإن اتجهت إلى نوع من التخصص في الفعاليات. وسوف نقيم وضعها بالنسبة إلى المراكز الأخرى في حلب لهذا اخترنا بحث ثلاث نقاط مميزة وهي:

١. التوسع الطبوغرافي الحالي وأسبابه.
٢. وضع أسواق "المدينة" بالنسبة للمراكز الأخرى في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد اخترنا ثلاث فعاليات هامة متوزعة المواقع: تجارة المصوغات الذهبية والمجوهرات، تجارة الأقمشة بالجملة وأخيراً تجارة اللحوم بالمفرق.
٣. الأهمية العقارية وتتناول: سعر الأرض وثن البناء ومقدار الإيجارات والفروع وهذه الأخيرة تؤكد أهمية الموقع وبالتالي الأهمية التجارية لمختلف المخازن التجارية.

التوسع الحالي لأسواق "المدينة"

لقد درسنا تطور الملكية والفعاليات في أسواق "المدينة" بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٨٠ في حدودها التي كانت عليها منذ القديم وحتى ١٩٣٠ ولم نأخذ بعين الاعتبار توسعها الطبوغرافي الأفقي. علينا الآن أن نرى فيما إذا بقيت الأسواق المركزية محدودة بحدودها القديمة أم أنها توسعت وكيف تم ذلك؟. سوف نرى بالتتابع، مناطق محيط أسواق "المدينة" لندرس الفعاليات

الاقتصادية في تلك المناطق وسنسعى لمعرفة الأسس التي انطلقت منها وصلاتها مع أسواق "المدينة" المركزية، وهنا نذكر أن دراسة المخطط الأولي للأسواق أظهرت أن طول الشارع المستقيم بين القلعة وباب إنطاكية هو ٨٠٠ متراً، ويتراوح العرض بين ١٠ أمتار و ٤٠ متراً حسب توسع الأسواق الموازية للشارع المستقيم، وذكرنا أن المساحة الأولى المقدرة هي ١٦ هكتاراً بشكل عام.

علينا أولاً أن نلاحظ أن أسواق "المدينة" ضمن إطار حلب التقليدية كما عرفناها وكما كانت خلال العهد العثماني لم تكن مركز الفعاليات المنعزل وسط الأحياء السكنية، فالطرق المؤدية لها والتي تربطها - عبر الأحياء السكنية ضمن الأسوار - بالأحياء الموجودة خارج أسوار المدينة والضواحي، كانت محاور فعاليات مهمة، تجمع على جانبيها، وعلى مسافة مئات الأمتار من دون انقطاع، أسواقاً وخانات ومشاغل. وخدمات مثل: الطريق المؤدية إلى باب النصر والطريق المؤدية إلى الجنوب عبر باب قنسرين والطرق الآتية من الشرق والتي تصل إلى شرقي خندق القلعة إلى جنوب السوق القديمة التي كانت تقام في العراء وهي سوق الجمعة. هذه الطرق التي ذكرناها كانت تقطع استمرارية الفعاليات بمعنى أن الأسواق المتطورة التي قامت حول هذه الطرق هي مراكز مستقلة، اختصت بفعاليتها المتصلة بالتجارة مع الريف ومناطق البدو.

مع ظهور مراكز جديدة منذ نهاية القرن التاسع عشر خارج أسوار المدينة مثل مركز باب الفرج والمحور الرئيسي للحركة التقليدية الذي يربطه بأسواق "المدينة" والذي تطور أيضاً بدوره قبل وأواخر سنوات الحكم العثماني كظهور الأبنية الحديثة؛ فقد عرضت الشوارع وظهرت المخازن في الطوابق الأرضية. أن أول شارع هام فتح في النسيج العمراني التقليدي تم تنفيذه في حوالي عام ١٩٠٠ يصل هذا المحور مع باب جنين وطريق دمشق متفادياً الطرق المتعرجة في حي باحسيتا^١.

بقي هذا المحور حتى الخمسينات الشريان الحيوي الذي مثل التحديث وتحمل حيوية الفعاليات الاقتصادية المفتحة على الغرب الأوربي فنشأت المصارف ومكاتب الاستيراد والتصدير. وعلى هذا المحور سارت أول حافلة كهربائية في بداية الثلاثينات.

^١ نقصد بهذا الشارع، الطريق العريض المؤدي من باب جنين حتى السبع بحرات ويعرف بشارع المتنبى وعلى طرفه الأيمن بالنسبة للمنتجه شرقاً، توجد مباني المصرف التجاري السوري رقم ١ وغرفة التجارة السابقة، ومديرية الصناعة حالياً....

من ثم وخلال الخمسينات فتحت شوارع أخرى جديدة لتسهيل الاتصال بين أسواق "المدينة" وخارجها والوصول إلى المركز الجديد (في باب الفرج وبستان كل آب) وطريق دمشق وقد قامت على جانبيها الأبنية الحديثة التي لعبت دوراً ليس في توسع أسواق المدينة فقط بل في شوارع الأحياء القديمة بأن استعملت وحولت المباني السكنية التقليدية إلى مباني حديثة.

إن مجموع هذه المحاور الفعالة قد شكلت ملاحق أو مناطق توسع لأسواق "المدينة" وأمنت لها الاتصال مع المركز الحديث (باب الفرج وبستان كل آب).

١. المحاور التقليدية وتطورها الحديث

لقد تحدثنا بشكل واضح عن المحور المتجه إلى باب إنطاكية خلال حديثنا عن ظاهرة استقرار التجار ذوي الأصل الريفي، ولن نعود إلى هذا البحث ثانية. أما محور باب قنسرين فقد احتفظ بخصائصه التي تؤكد كونه مركزاً تجارياً لحي خاص به ولا يمكن أن يرتبط بصفة ما، بالأسواق المركزية في "المدينة".

بقي المحور التقليدي الثالث نحو الشمال عبر سويقة علي وباب النصر والضواحي الكبيرة كالجديدة وتراب الغرباء وداخل باب النصر والتدريه وقسطل الحرامي.... والتي يقطنها المسيحيون وصناع النسيج، وهذا مركز هام تطور بسرعة كبيرة.

أ) سويقة علي

اسم "سويقة" هو تصغير كلمة "سوق" وتعني سوقاً صغيرة في حي، وهذا هو واقع سويقة علي فعلاً منذ العصور الوسطى. في القرن الثامن عشر لعبت سويقة علي دورها كمحور تجاري هام وفتحت للتجارة الكبيرة ففيها عدة خانات وقيسريات ومخازن ومشاعل، وحمامان وجامع. أكثرها أوقاف التاجر حاج موسى الأميري ولا زالت حتى يومنا هذا. وإن أحفاده ما زالوا يسكنون في منازل العائلة القديمة وهي منتشرة في السوق وبعضها لا زال حتى الآن.

^١ صدر كتاب بالفرنسية بهذا العنوان عن المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق في عام ١٩٩٨ لمؤلفه جان كلود دافيد ومشاركة، فواز باقر وتيري غراندان ومحمود حريثاني.

لقد اختصت سوقة علي منذ الخمسينات ببيع الأواني البللورية والأواني والخرقة والأمشاط المصنوعة من العظم والأدوات الخشبية^١ والأدوات المنزلية وكانت بعض العائلات اليهودية مثل اشكنازي وكينيدي تستورد أدوات الخردة من ألمانيا بالإضافة إلى تجار مسيحيين منحدرين من عائلة: نحات وشاشاتي وتجار مسلمين مثل: آل شورنجي وبادنجكي وبعض الأرمن.

لقد كانت سوقة علي هامة ومتميزة بنشاطها وإثما من حيث الشكل العمراني تختلف عن أسواق "المدينة" لكنها ترتبط بها دون أن تكون استمراراً لها.

وهي حتى يومنا هذا تعتبر سوقاً مزدهرة لا تزال تحتفظ باختصاصها في بيع الأدوات المنزلية والأواني إن عائلة بادنجكي تسيطر على السوق فهي تستثمر عشرات المخازن في السوق نفسه وخارجه في الطرق المفتوحة مجدداً.

إن هدم كثير من المنازل السكنية التقليدية قد أتاح وجود صالات كثيرة للبيع مفتوحة على جانبي الشارع أو في شوارع جانبية غير نافذة وفي مساحات واسعة في الطوابق الأرضية من الأبنية المشادة. أما الطوابق العليا فقد خصصت لإنشاء المشاغل والمكاتب.

إن الاستيراد والتصدير بالجملة الذي ازدهر في الستينات مع تركيا والعراق ومصر وبفضل الوحدة مع مصر، قد تقلص الآن مع إغلاق حدود هذه الدول لأسباب سياسية وإن تجاراً آخرين وخاصة في دمشق لجؤوا إلى الاستيراد المباشر دون الاستعانة بتجار حلب. أما تجارة المفرق فقد بقيت مزدهرة وكذلك الفعاليات المهنية التي صنعت آلياً كمشاغل السكاكر ومطاحن الزعتر وخاصة التي تقوم بها عائلة ناشد.

في نهاية سوقة علي من الجهة الشمالية أي على بعد ٢٥٠ متراً من أسواق المدينة. تتفرع السوقة إلى عدة فروع هي بحد ذاتها أسواق ذات اختصاصات معينة. ففي مفرق الطرق يظهر مدخلا خان حاج موسى الأميري ذوي الفعاليات المميزة.

^١ مهنة استصناع الأمشاط، وبعضها من العظم فضلاً عن الخشب، وكذلك بعض الأدوات المنزلية من الخشب، حرفة أقي بها المهاجرون الأرمن الذين كانوا يقطنون منطقة جبل موسى بعد عام ١٩٣٨ ومغادرتهم اللواء السليب.

ب) خان حاج موسى الأعوج^١

خان صغير غير منتظم الشكل، شغل تجار الجملة المسلمون، مخازن الطابق الأرضي فيه في الخمسينات وقد اختصوا بتجارة الاستيراد والتصدير للأواني البللورية والخردة والتوابل، وشغل الطابق الأول العمال الأرمن العاملون في إصلاح الثياب المستعملة المستوردة من أوروبا وإلى جانبهم يهود من آل مزراحي واشكنازي يعملون في مشغل لصنع مغلفات الرسائل وآخر لورق السجائر.

لقد ترك اليهود والأرمن الخان وأصبحت محلاتهم مستودعات للتوابل والخردة ومعملاً للسكاكر.

ج) خان حاج موسى الساوي (المستقيم)^٢

هو أكثر اتساعاً من الخان السابق وله مميزات معمارية جميلة، كان يختص في الخمسينات بتجارة الألبسة المستعملة المستوردة من أوروبا ويقوم الأرمن، بفرزها وترتيبها للبيع وقد كان الطابق الأرضي يستعمل كمستودعات بينما يستعمل الطابق الأول مشغلاً لإصلاح الألبسة حيث تقيم وتعمل بين ٢٠٠ و ٣٠٠ امرأة أرمنية. وكان يصدر قسم كبير من هذه الألبسة إلى تركيا.

لا تزال هذه الفعالية موجودة ويعمل بها الأرمن أيضاً غير أن الألبسة تستورد الآن من ألمانيا وبحالة حسنة، لهذا فإن مشاغل الرتي والإصلاح قليلة جداً ولا تعمل بها النساء. لا تصدر هذه الألبسة وتباع في حلب في مخازن كثيرة متفرقة ولدى باعة متجولين يحتلون أرصفة بعض الشوارع المكنتزة. توجد مستودعات الألبسة بالجملة في أسواق "المدينة" وخاصة في خان الجمرک وتعود بعضها للأرمن أيضاً.

أصابه الحريق في مطلع العام ٢٠٠٦، وأتى عليه. وقد أخلته الدولة لتقوم بترميمه كلياً في الشهر الثاني من العام نفسه.

^١ التسمية العامة، بسبب مدخله المتعرج، والمعروف أن مدخل أكثر خانات حلب، مستقيم الشكل.

^٢ هي تسمية العامة له، ولأن مدخله عكس الخان السابق، فهو مستقيم، كما في كثير من الخانات بحلب.

د) سوق حاجي أفندي^١

هو امتداد سويقة علي نحو الشمال الغربي، وفي الخمسينات كان أحد الأسواق الهامة المتخصصة بصنع وبيع الأحذية الحديثة الرخيصة. لقد ترك الحذاؤون السوق ولم يبق من العشرين الذين كانوا سوى أربعة وحل محلهم بائعو السكاكر والألعاب المنتقلون من سويقة علي المجاورة.

هـ) سوق القندرجية

هو امتداد سويقة علي نحو الشمال الشرقي وكسابقه كان يوجد فيه حوالي ٦٠ حذاء وثمانية مخازن لبيع لوازم صنع الأحذية "كرسته جية" وكوئي طرايش ومصلح بوابير الكاز وبائع فواكه وكاتب عدل وحلاق ومصبغة وفرن وحمام وجامعان. يشكل التجار المسيحيون فيه نسبة تصل إلى ١٥% والبقية هم من المسلمين. في عام ١٩٥٢ وضعت له مديرية الأوقاف سقفاً من صفائح التوتياء بدلاً من الغطاء الخشبي السابق وكان ذلك أحد علامات الازدهار. ولكن فتح الشارع الجديد الممتد من الشرق إلى الغرب والمعروف بشارع السجن في عام ١٩٦٣ قد أدى إلى هدم حوالي ثلاثين مخزناً فيه. حوالي عام ١٩٧٩-١٩٨٠ بدأ بائعو الألعاب والسكاكر يحلون شيئاً فشيئاً محل الحذائين الذين لا يزالون يشكلون الأكثرية في سوق باب النصر وهو السوق الذي يقع في امتداد سوق القندرجية نحو الشمال.

و) سوق خان استانبول وشارع العدسات

يقع متعامداً مع سوق حاجي أفندي، كان فيه حوالي عام ١٩٣٠، عدة عدسات (مطاحن حجرية) لطحن التوابل وغيرها، ومصلح بوابير الكاز وعدة حذائين وخاصة نجارو صناديق الزواج ومصلحو الموبيليا (التجهيزات المنزلية الخشبية) كما كان في السوق أيضاً فندق وجامع ومحكمة عسكرية فرنسية (في خان استانبول إلى جانب سجن الأحرار في الخان نفسه، والمقاومين للانتداب الفرنسي).

^١ ذكر لي الأستاذ سعيد الأميري المحامي، أن التسمية جاءت من تسمية المستأجرين لأحد الملاكين، وكان من عائلة الجابري، وبعد أن حج وعاد، أطلق عليه اسم "حاج" و"أفندي" لكونه من الملاكين.

في ١٩٦٣ هدمت بلدية حلب النهاية الشمالية الغربية للسوق لتفتح شارع السجن. أهم الفعاليات الحالية في السوق هي: بيع الموبيليا وحقائب السفر المصنوعة من الخشب وصفائح التوتياء أو من الجلد الاصطناعي ومنجد المفروشات وأغطية النوع (اللحف) كما يوجد أيضاً ثلاثة تجار يبيعون النارجيلة والتحف الشرقية.

في سوق العجمي

يقع متعامداً على نهاية سويقة علي وقد غُطّي جزء منه. اختص في السابق بتنجيد أغطية الفراش وصنع الصناديق الخشبية المغطاة بصفائح المعدن بالإضافة إلى بعض الحدادين. لقد بدأت فعاليات السابقة تختفي شيئاً فشيئاً لتحل محلها تجارة الخردة ومشاعل السكاكر وبيعها.

٢. محور سويقة حاتم - قسطل الحجارين - باب الفرج: محور تجاري نشأ في بداية القرن العشرين

هو في بدايته مدخل قديم نحو مركز "أسواق المدينة" ولم يعرف عنه أي نشاط تجاري إلا في فترة متأخرة. نشأ مع تطور المركز الحديث لمدينة حلب خارج الأحياء القديمة (باب الفرج، بستان كل آب....) أي في نهاية القرن التاسع عشر.

في الخمسينات استقر فيه تجار الأقمشة والخياطون وتجار السجاد ومستوردوا آلات الخياطة وآلات الكتابة وأخيراً مكتبة عربية كبيرة (علماً بأن في حي العزيزية وجدت مكتبات اختصت بالكتب العالمية وخاصة الفرنسية) أما في الطوابق الأخرى من الأبنية فقد استقرت مكاتب الاستيراد والتصدير.

لم تتغير هذه الفعاليات في أيامنا هذه ولكن البيوت التقليدية هدمت وحلت محلها أبنية حديثة شغلها تجار ومشاعل الألبسة النسائية الجاهزة.

لقد امتاز هذا المحور في فترة معينة، هي بدايات الأخذ بالحضارة الغربية وأن مخازنه الأولى تقريباً بنيت على الطريقة الحديثة فللمخزن ذي المساحة الكافية واجهة بللورية، والمشتري يدخل إلى المخزن عوضاً عن أن يبقى خارج المخزن كما في الأسواق التقليدية.

لم يتبدل هذا المحور كثيراً إذ لم تتغير مظاهره من حيث حدثته أو اتساعه.

٣. التوسع الحالي لأسواق بيع الأقمشة على حساب الأحياء القديمة

أ) زقاق الشخاخ أو سوق يبرق حالياً^١

إنه زقاق ضيق يتجه شمالاً-جنوباً ويقع بين الجدارين الخارجيين لخان الجمر ك غرباً وخاني النحاسين والبرغل شرقاً. يبدأ من مدخل سوق الشام حيث تباع الأقمشة القطنية ويتجه إلى الأحياء السكنية في محلة الجلوم.

لم يكن في أول هذا الزقاق في الستينات سوى مخزنين ومنذ عشر سنين بدأ يرتاده بائعون متجولين يبيعون فيه الأقمشة على ألواح خشبية يعرضون عليها بضائعهم "بسطة" وقد ازداد عددهم بسبب أهمية الموقع فهو نقطة عبور يرتادها الكثيرون. ومنذ سنة خرقت جدران الخانات لتظهر إلى الوجود ١٦ مخزناً وقد ازداد عددهم بسرعة كبيرة وعملهم الرئيسي بيع الأقمشة بالجملة والمفرق.

ب) أمثلة أخرى تتحول فيها بعض الأزقة بين أسواق "المدينة" والجلوم إلى أسواق

مثل هذه أعمال جرت بشكل خاص في شارع حمام عتاب وشارع خان الشيباني ومحاور أخرى تقع بين أحياء الجلوم وباب قنسرين.

ففي عام ١٩٧٠ تحولت خانات قديمة وقيساريات ومنازل سكنية في المناطق المذكورة أعلاه إلى مشاغل لتفصيل الألبسة الجاهزة وحياتها من الأقمشة الملونة المطبوعة والمصنوعة من خيوط النايلون. وفي عام ١٩٨٠ حولت جميع مخازن الطوابق الأرضية في الأبنية إلى محلات لبيع الألبسة الجاهزة أو الأقمشة بنصف الجملة أو بالمفرق، ثم أنشئت في المناطق نفسها مكاتب للتجار للبيع بالجملة ومشاغل يدوية لحياكة النسيج وأخرى لصنع السكاكر والعلكة. فضلاً عن مجاورة هذه المناطق لمركز المدينة، واتصالها معها، فقد ازدهر تصدير هذه البضائع إلى الخارج، وخاصة إلى البلاد العربية المجاورة.

^١ رغم وجود مراحيض في مركز الأسواق (أحدها بناه الأمير تيز المملوكي في سوق المناديل)، ووجود مضاعفات في كل جامع ومسجد، وعددها أكثر من خمسين جامعاً ومسجداً، لكن بعضها لا يفتح إلا أوقات الصلاة. لهذا يضطر البائع في سوق السقطة والبهيرية أن يلجأ إلى قضاء حاجته السريعة في زاوية معتمة من زوايا زقاق مجاور. هذا الزقاق القريب من السوقين المذكورين، أصبح سوقاً حين فتحت المخازن في طرفي جدرانه، ولكنه احتفظ بالاسم القديم (زقاق الشخاخ). ولا ندري من أين جاءت كلمة يبرق، ربما لأن البيرق كان يباع فيه للمارة...

ج) زقاق الزهراوي: امتداد أسواق "المدينة" نحو الشمال

مثال آخر عن زقاق في حي سكي تقليدي لم يكن يوجد فيه أي مخزن وأية خدمات سوى جامع صغير. فمُنذ اثنتي عشرة سنة بدأت مشاغل الألبسة الجاهزة تحتل المنازل غير المأهولة ثم تحولت الطوابق الأرضية إلى مخازن مفتوحة على الشارع: وفي بعض الحالات كان المحضر يهدم بكامله ويقوم مكانه بناء ذو عدة طوابق، مع طابق أرضي فيه عِبَّارات مغلقة ملأى بالمخازن التجارية، حتى أن الجامع بني من جديد واحتل الطابق الأعلى ليكون الطابق الأرضي معداً ليكون مخازن تجارية أما الطوابق العليا من المباني الحديثة فقد أصبحت مشاغل أو مكاتب. لقد كان التفصيل يجري في المشغل أما الحياكة فيجري قسم منها في منازل السكان في الأحياء الموجودة خارج الأسوار حيث تتوفر يد عاملة رخيصة وماهرة. وإن إنتاج هذه المنطقة يباع إلى زبائن حلبين بينما يصدر إنتاج حي الجلوم إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

إن زقاق الزهراوي وأسواق الجلوم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسواق "المدينة" حيث يتم شراء الأقمشة لدى بائعي الجملة في خان الجمرك وحيث يباع قسم من إنتاجهم.

لقد أصاب الزقاق الضيق المسدود المتعادم مع زقاق الزهراوي والواقع بين الزقاق المذكور وشارع الجامع الكبير نفس التطور الذي لاحظناه، خاصة وأن أكثر السكان فيه قد هجروا بيوتهم منذ سنين.

لقد شهد زقاق الزهراوي قبل أن تتطور صناعة الألبسة الجاهزة فيه لسنوات، تحولاً هاماً فقد استقر فيه حوالي ستين مشغلاً لصناعة الحلّي في مخازن في الطابق الأرضي لمحضر كبير. وقد بلغ عددهم في ١٩٧٨ أربعة وستين مشغلاً وتناقصوا في ١٩٨١ إلى تسعة وخمسين مشغلاً حيث حلت المخازن محل الورشات السابقة.

٤. الشوارع الجديدة التي فتحت في النسيج العمراني القديم

أ) الشارع الممتد بين سويقة حاتم والقلعة، ذو الاتجاه الشرقي الغربي (شارع الأموي - القلعة) إنه أول شارع نفذ في السنوات الأولى من الخمسينات ليسهل الوصول من باب الفرج إلى المركز الإداري (السراي) القائم بالقرب من القلعة، وخاصة للسيارات، وقد أصبح الشارع حيويًا تجوّه السيارات ويقطعه المشاة بحركة مرور كثيفة، إلا أن الأرصفة ضيقة لا تتيح مرور المشاة بسهولة ولا تسهل بالتالي أعمال البيع والشراء، رغم ذلك فقد قصده الجميع وأصبح فروغ المخازن فيه كبيراً جداً.

انتظمت المخازن في هذا الشارع بصفوف محدودة في الطوابق الأرضية لعدة مبان: ففي الجهة الجنوبية بعد موقف السيارات أمام الجامع الأموي الكبير^١ تقوم بناية عالية لمديرية أوقاف حلب الإسلامية على جزء من أرض خان الصابون وقد أعدت مخازن الطابق الأرضي فيها لبيع العطورات كما فيها بعض تجار الحلي، والخردة جيه أو بائعو الأواني. وفي الطوابق العليا توجد المكاتب التجارية، والمشاغل وبعض البيوت السكنية. بعد هذه البناية توجد ساحة صغيرة ويأتي بعدها الجناح الشمالي لخان الوزير الذي هدم لدى فتح الشارع وهو عبارة عن جدار أصم لا مخازن فيه^٢. ثم نرى بناء ضخماً لمديرية الأوقاف الإسلامية قريباً من القلعة قام مكان المدرسة العسرونية (المعروف باسم بناء جمعية النهضة الإسلامية الخيرية وكانت فيه): في الطابق الأرضي منه يوجد تجار ومؤجرو الخيام والذين جاؤوا بعد هدم بنائهم الذي كان موجوداً أمام خان الوزير، ثم يوجد الحذاؤون الذين ابعدوا بعد هدم سوقهم لدى فتح شارع السجن. ثم بعض بائعي الأواني وحلاق ومكتبة أما الطوابق العليا فهي سكن للموظفين أو لموظفين سابقين لدى الأوقاف الإسلامية.

وفي الطرف المقابل (أي الشمال) من الشارع يوجد عدة مبان حديثة شغل مخازنها، تجار مختلفون. وحلاق. ومطعم صغير. وتجار الأقمشة المشمعة ومصلح أجهزة الراديو، وبائعو الأشرطة المسجلة. أما الطوابق العليا فهي للسكن.

إذا انحدرنا مع الطريق إلى الغرب فإننا نسير بمحاذاة مبنى البريد والبرق، ثم المطبخ العجمي، وهو بناء تاريخي ثم سلسلة من المخازن التي بنيت في بداية هذا القرن أو مؤخراً. أما البناء الكبير الذي أنشئ في عام ١٩٥٤ على أنقاض حمام الواساني (ويقال إنه أقدم حمام في حلب) وخان الشيخ سالم، فقد شغلت مخازنه الحديثة تجار الأواني والخردة والجوارب والقمصان والعطور، وفي الطوابق العليا وجدت مكاتب التجارة ومشاغل وسكن. أما المخازن القديمة القائمة أمام الجامع الكبير فهي لتجار الأقمشة ولصيدلية.

إن فعاليات هذا الشارع تتميز بغرابتها، ومن الواضح أنها تعكس وصفاً استثنائياً، فهي لا تشابه الفعاليات التي رأيناها في المحاور الأخرى ولا تتلاءم مع حركة المرور الكثيفة. ففي قسمه الشرقي القريب من القلعة وعلى مسافة قريبة منها لا نرى أي تشابه بين الفعاليات فيه وبين الأسواق المركزية ونستطيع أن نعدّها فعاليات خاصة بحي من الأحياء.

^١ ألفي موقف للسيارات وأصبح المكان حديقة حديثة جداً...

^٢ رمم القسم الذي هدم لدى فتح الشارع وأعيدت الغرف فيه، والمطة على الباحة، ولكن بشكل أضيق من ذي قبل.

ب) شارع الجامع الكبير ذو الاتجاه الشمالي- الجنوبي (أي من السبع بحرات حتى الجامع الأموي الكبير)

فتح بعد الشارع السابق، لكن طرفاه بقيا دون إعمار حتى عام ١٩٧٠ حيث عمر الطرفان ولم يبقَ إلا بعض المحاضر فارغة في الجهة الجنوبية من الشارع^١. يوجد بعض الأبنية التي ترتفع خمسة أو ستة طوابق، بعضها للأعمال الإدارية والخدمات كما يوجد مصرف، وقسم للشرطة ومصلحة المياه. أما التجار فهم يعملون في تجارة الأقمشة وصنع الألبسة الجاهزة حيث تكثر مشاغل هذه المهنة- ثم يوجد مكاتب تجارية ومكاتب مختلفة، وفي الأعلى منازل سكنية.

ج) شارع السبع بحرات إلى السجن القديم ذو الاتجاه الشرقي - الغربي

نفذ هذا الشارع أيضاً في بداية الستينات مخترقاً أحياء سكنية، وبذلك قضى على أسواق كانت تعتبر امتداداً لسوقة علي نحو الشمال. لم يعمر طرفاه إلا جزئياً منذ عام ١٩٦٥ وبأبنية تتجاوز الثمانية طوابق، أعلاه بناء نقابة المعلمين.

في أول الشارع بين السبع بحرات والسوقة وفي الطوابق الأرضية استقرت محلات بيع التوابل والخردة ومستودعات واسعة لبيع هذه المواد بالجملة. أما الطوابق العليا فهي للمكاتب والسكن.

في القسم الثاني من الشارع حتى السجن القديم وفي الطوابق الأرضية يوجد تجار الألبسة المستعملة (البالية) وتجار التوابل وفي الطوابق العليا سكان المنطقة.

وهكذا نصل إلى الحدود الشمالية لتوسع فعاليات أسواق "المدينة" وسوقة علي حيث ظهر استعمال الطوابق الأرضية في الأبنية العالية بشكل واضح وسنعود على البحث ثانية حين ندرس نشوء الخانات الحديثة لتجارة الجملة والتي تصلها السيارات الكبيرة الشاحنة.

د) شارع عبد المنعم رياض

فتح هذا الشارع في أواخر الستينات على أنقاض بعض الأبنية المهملة والمستملكة للهدم منذ فترة في الحسي اليهودي القديم. ولقد تم إعمار الطرف الشرقي بأبنية عالية^٢ من قبل بلدية حلب بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ أما الطرف الغربي فلم يعمر حيث يشكل جزءاً من مشروع المركز الحديث لحى باب الفرج.

^١ يقام أحدث بناء فيه في عام ٢٠٠٥، بعد أن كانت أرضه مقلب قمامة.

^٢ وعددها ستة أبنية، على نسق واحد.

لقد خصصت المخازن في الطوابق الأرضية للتجار الذين استملكوا مخازنهم وهدمت سابقاً في منطقتي باب الفرج وشارع الخندق ولقد عملت البلدية على جمع كل فعالية على حدة في مخازن متجاورة، متبعة بذلك طريقة تجميع الفعاليات في أسواق "المدينة" فهناك مجموعة مخازن لبيع الأدوات الصحية ومواد البناء ثم مجموعة بيع الحقائق السفرية، والحقائب العادية ومجموعة أخرى للمطاعم وبيع الحلويات ثم الأدوات الصناعية وبيع الأواني وأخيراً التجهيزات المنزلية.

لقد بيعت كل المخازن بيعاً غير أمثل لم تشغل كلها. وإن تغيير موقع هذه المخازن من مكانها القديم في موقع باب الفرج قد أدى إلى تقلص فعاليتها غير أن اعتياد الناس من جديد للمرور من المنطقة الجديدة سوف يؤدي إلى انتعاشها.

إن مجموعة أبنية شارع عبد المنعم رياض، البعيدة نسبياً عن أسواق "المدينة" تجمع فعاليات تجارية ليس لها أية صلة معها كانت موجودة في أسواق باب الفرج وشارع الخندق، وهي تشكل جزءاً من العناصر التجارية التي دخلت حديثاً في بداية القرن العشرين.

٥. تصنيف الفعاليات في مناطق توسع أسواق "المدينة"

من مختلف الفعاليات التجارية المتجمعة، ومن المشاغل القريبة من أسواق "المدينة" التي درسناها حتى الآن، يمكننا أن نقوم بتصنيف أولي فئري:

١. الفعاليات القديمة التي لا علاقة لها بأسواق "المدينة".

٢. الفعاليات القديمة أو الحديثة المرتبطة بأسواق "المدينة".

الزمرة الأولى تظهر في أسواق خاصة، فيها واحدة أو أكثر من فعاليات قديمة جداً أو أقل قدماً مثال بيع الأواني البللورية والخردة والتجهيزات المنزلية وأمشاط عظمية وأدوات خشبية في سوقة علي، ومطاحن الزعتر والتوابل وألبسة مستعملة وأحذية حديثة. ولوازم صنع الأحذية (كرسته) وصناديق جهاز العروس ومفروشات في السوقة وفي السوق الممتد بعدها. حقائب سفرية وصناديق خشبية وحقائب جلدية أو من المعدن وأغطية الفراش في السوق الممتد بعد السوقة. بيع سجاد، خياطون، ماكينات خياطة وآلات كاتبة في سوقة حاتم. فعاليات مختلفة لأسواق محلية في مختلف الأحياء. فعاليات منقولة من باب الفرج وشارع الخندق في شارع عبد المنعم رياض.

هذه الفعاليات ذات الأهمية المختلفة لم تكن موجودة عملياً في أسواق "المدينة" المركزية ولم تختف اليوم كلياً إنما تغيرت أهميتها. فبعض هذه الأسواق تطورت قليلاً أو لم تتطور، ونقصت بها

سوق حاتم والفعاليات التي انتقلت من باب الفرج والخندق. بعضها تقلصت فعاليتها التقليدية، ودخلتها فعاليات أخرى جاءت من أسواق قرية، وهذه حالة التوسع الشمالي لسوق علي حيث تطورت تجارة الأواني والتجهيزات المنزلية والخردة على حساب فعالية الأحذية الحديثة وصناديق الزواج وأغطية الفراش والفعاليات الأخرى للأسواق المحلية الصغيرة.

أما الزمرة الثانية وهي الفعاليات القديمة أو الحديثة المرتبطة بأسواق "المدينة" فهي تتعلق بصورة رئيسية الستين مشغلاً لصنع الحلبي الموجودة في زقاق الزهراوي منذ أواخر سنوات الستينات والمشغل التي انتقلت من أسواق "المدينة" أو التي أحدثت نتيجة الطلب المتزايد وخاصة تجارة الأقمشة وصنع وبيع الألبسة الجاهزة.

إن تواجد فعاليات الزمرتين حالياً. يتعلق بشكل رئيسي بتوفر الأماكن الملائمة وقربها وبمعايير أخرى مميزة كسهولة الحركة للوصول إلى المستودعات وتجارة الجملة والقيمة التجارية للموقع فمثال ذلك:

- إن امتداد سوق علي إلى المناطق المجاورة لها قد جرى بإعادة إشغال المخازن في الأسواق القديمة التقليدية المرتبطة مباشرة لها والتي تكمل حركة المشاة وإنشاء مخازن جديدة في الشارع الممتد إلى القلعة حيث تنتهي السوق.

- أما مشاغل صنع الألبسة الجاهزة فقد احتلت بشكل رئيسي، منازل السكن التي تركها ساكنوها والخانات والقيسريات الموجودة قرب أسواق "المدينة" أو طوابق المباني التي بنيت على طول الشوارع التي فتحت حديثاً. أما مخازن البيع، فهي موجودة إما في الشوارع القديمة التي حولت إلى أسواق أو في الشوارع التي فتحت حديثاً وهي كلها بجوار أسواق "المدينة".

- وفيما يتعلق ببيع الثياب المستعملة والتوابل.... بالجملة، فإن القرب من أسواق المدينة ليس هاماً والشروط الواجب توفرها هي إمكانية وصول العربات الآلية.

إن تنظيم مجموعة هذه الفعاليات الجديدة، مرتبط، من حيث المهنة والموقع بالمحاور والأسواق ذات الفعاليات التقليدية القديمة وإن شبكة الطرق الحديثة التي قامت على أنقاض الأحياء القديمة لا يمكن أن تستفيد إلا من حركة المرور الآلية، فجوانب كل هذه المحاور الكبيرة الحديثة ترجع بأهميتها لموقعها بالمقارنة مع المحاور والطرق التقليدية القديمة.

إن روابط العمل، والروابط الشخصية والموقع، هي مؤشرات حيوية داخلية وخاصة في بعض الفعاليات في أسواق "المدينة" وسويقة علي.

أما الفعاليات التي توسعت، وهي منتجات الصناعة الحديثة المستوردة أو منتجات مهنية تقليدية، أو منتجات مصنعة؛ فهي مرتبطة بطريقة الحياة الجديدة، وإن كانت في أسواق "المدينة" أو في السويقة من حيث الأصل أو من حيث الصناع الذين يقومون بها أو من حيث زبائنهم؛ لكن هذه الفعاليات ليست طارئة أو مفروضة من عل. فهي تبقى دائماً مرافقة في الاستمرارية والتقاليد التجارية لأسواق "المدينة".

القسم الرابع

أهمية أسواق "المدينة"

التجارية بالمقارنة مع توسعها وأسواق المركز الحديث

بعض الفعاليات الحالية ما هو خاص بأسواق "المدينة" وبعضها موزع بينها وبين مراكز أخرى. كما توجد، أخيراً، فعاليات تجارية أو مهنية، تتواجد في المركز الحديث أو في مراكز أخرى، لم تكن موجودة من قبل في أسواق "المدينة".

أولاً: الفعاليات المرتبطة بأسواق "المدينة"

أ) تجارة النسيج نصف الجملة أو بالمفرق

وهي محصورة تقريباً في أسواق "المدينة" كما يوجد ثلاثة مراكز أخرى تختص بهذه التجارة الأولى: شارع المتني أو شارع المصارف، حين يتقاطع في شارع قسطل الحجارين يوجد عدة مخازن تباع النسيج الثمين المستورد للخياطة النسائية. والثاني سوقة حاتم حيث يوجد حوالي اثني عشر مخزناً لتجارة النسيج مختصة ببيع النسيج الصوفي أو التركال المستورد والمصنوع في سورية للخياطة الرجالية: أما الموقع الثالث فهو في الشارع الممتد بين بوابة القصب والجديدة وفي بعض الشوارع القريبة حيث يوجد عشرات من بائعي النسيج المتنوع وخاصة النسيج المطبوع الجيد للخياطة النسائية وأقمشة المفروشات. إن مجموع المخازن في هذه المواقع الثلاثة لا يتجاوز المائة مقابل ٦٥٥ مخزناً في أسواق "المدينة".

ب) الخياطون والخياطات

تصعب الموازنة بينهما بسبب تشتت هاتين الفعالتين وأهمية العمل المنزلي. غير أن حصة أسواق "المدينة" تبقى الأهم خاصة إذا أخذنا في حسابنا العدد الكبير من المشاغل التي تنتج الألبسة الجاهزة والمجتمعة في محيطها.

ج) تجار وصناع المجوهرات

إن مراجعة سجلات وزارة المالية، حيث سجلت أسماء دافعي الضرائب، تتيح لنا دراسة دقيقة عن توزع هذه الفعالية في مختلف مواقعها:

كان عدد المخازن التي تمارس هذه المهنة في عام ١٩٧٨ هو ٤٤١ مخزناً منها: ٣٣١ عائدة لمسيحيين و ١٠٢ لمسلمين و ٨ لليهود. وفي عام ١٩٨١ أصبح المجموع ٤٧٠ منها ٣٥٠ لمسيحيين و ١١٧ لمسلمين و ٣ لليهود.

أما المواقع فنوضحها بالجدول التالي:

أماكن الصنع في أسواق "المدينة" قيسرية الحكاكين		قرب أسواق "المدينة" أي زقاق الزهراوي	محلات البيع "المدينة" وجوارها	الأحياء القديمة أي الجديدة وجوارها	الأحياء الحديثة	المجموع
١٩٧٨	٢٧	٦٤	١٤٧	١٢٧	٧٦	٤٤١
١٩٨١	٢٨	٥٩	١٣٧	١٢٤	١٢٢	٤٧٠

يلاحظ في هذا الجدول تناقص واضح في هذه الفعالية في أسواق "المدينة" إذ انتقل الرقم من ٣٣٨ مخزناً في عام ١٩٧٨ أي بنسبة ٥٤% إلى الرقم ٢٢٤ مخزناً في عام ١٩٨١ أي بنسبة ٤٧,٧%. رغم أن هذا التناقص ضعيف من الناحية العددية لكنه هام من ناحية النسبة: أما في الأحياء القديمة شمالي الأسوار أي الجديدة وجوارها يلاحظ أيضاً تناقص إذا انتقل الرقم من ١٢٧ أي بنسبة ٢٨,٨% إلى ١٢٤ أي بنسبة ٢٦,٤%.

لا يعود هذا التناقص إلى فقدان أهمية موقع هاتين المنطقتين اللتين تحتفظان بربائنها أو يزدون بل إلى عدم وجود مخازن في أسواق "المدينة" والارتفاع الفاحش لأسعار الفروغ. هذان العائقان يقفان أمام زيادة هذه الفعالية بالإضافة إلى رحيل التجار الخمسة اليهود وتوسيع بعض المخازن يرفع الحواجز بينها أما في الضاحية الشمالية (الجديدة وجوارها) فإن الأسباب الرئيسية لعدم التوسع هو أيضاً فقدان المخازن، وارتفاع أسعار الفروغ.

نتيجة لكثرة الطلب على المجوهرات والحلي والاستفادة من هذه الأحوال الملائمة للمهنة، فقد قام التجار الجدد بالتفتيش عن مواقع يجهزون فيها محلات للبيع والعمل، وجدوا أكثر المواقع ملائمة هو حي السليمانية، وهو محور كبير باتجاه شمالي - جنوبي تتفرع منه أحياء تقطنها طبقة

شعبية من المسيحيين. المحور نشيط جداً وعلى طرفيه مخازن متنوعة تأخذ شكل مركز تجاري لمدينة أوربية صغيرة وأسعار الفروغ أقل مما هي في أسواق "المدينة" والمخازن أحياناً مهيأة لعدة أعمال تجارية في الحي وللتجارة اليومية العامة على مستوى عال. أما باقي المواقع فهي متفرقة تقريباً في الأحياء الحديثة وتصل حتى مضافة اللاجئين الفلسطينيين في النيرب على بعد عدة كيلو مترات من مركز مدينة حلب.

(د) الجزارون

إن إحصائيات وزارة المالية تسمح لنا أيضاً بدراسة تحليلية مفصلة تتناول مجمل مدينة حلب. ففي عام ١٩٨١ يوجد ٣١ جزّاراً في أسواق "المدينة" (وبالتحقيق الشخصي تبين وجود ٣٩ أو ٣١ فقط) ٢٢ منهم في سوق السقراطية وتسعة في سوق باب إنطاكية وهذا من مجموع ١٠١ جزّاراً في الأحياء القديمة ضمن الأسوار و ٣٠١ في مجمل الأحياء القديمة داخل وخارج الأسوار، أما في حلب كلها فقد بلغ عدد الجزارين ٦٨١ جزّاراً.

فإذا كان نصيب أسواق "المدينة" في مهنة الجزارة قليلاً، فمن المعروف أن مجموع محلات بيع اللحوم في الأحياء القديمة يشكل نصف مجموع الجزارين في حلب كلها وأن سكان الأحياء القديمة يشكلون ١٥% من مجموع سكان حلب.

إن مهنة بيع اللحوم كباقي تجارة المواد الغذائية التقليدية في الأحياء، تتجمع في سويقة متخصصة تقريباً في المهنة وأن أسواق بيع اللحوم الرئيسية في الأحياء القديمة هي:

- السقراطية وباب إنطاكية (ضمن أسواق حلب) ٣١ محلاً - باب جنين ١٧ محلاً - الجديدة ٣٦ محلاً - قارلق ٢٩ محلاً - قسطل حرامي ١٨ محلاً - الكلاسة ٣٨ محلاً.

يرتاد سكان الأحياء القديمة هذه المحلات وكذلك فئة محددة من سكان الأحياء الحديثة، وبوضوح أكثر، إن الفئة الغنية من الطبقات المسلمة ترتاد أسواق "المدينة" وترتاد الطبقة المتوسطة وفقراء الفئة المسيحية محلات الجزارة في قسطل الحرامي ويرتاد سكان الأحياء التي يقطنها النازحون من الريف الشمالي سوق قارلق أما محلات الكلاسة فترتادها الطبقة الشعبية المسلمة القاطنة في الأحياء الجنوبية الغربية. أما سوق باب جنين فيرتاده الموظفون ومستخدمو الدوائر في مركز حلب الحديث وموظفو النقل الداخلي حيث توجد محطة باصات النقل

^١ حسب الإحصاءات الرسمية، كما ذكرنا.

الداخلي بقربه. ولصعوبة الدخول إلى الأحياء والأسواق القديمة ونظراً لتعود بعض طبقات السكان الأغنياء العاملين في أسواق "المدينة" وفي الجديدة، فإن الكثيرين يؤمنون طلباتهم من اللحوم عن طريق الهاتف لتصلهم طلباتهم إلى بيوتهم.

إن باقي أسواق بيع اللحوم في الأحياء القديمة ذات أهمية أقل بكثير ونستطيع أن نحدد زمرها: إذ يوجد تسع أسواق للأحياء في كل منها بصورة عامة من ٧ إلى ٩ جزارين بينما يتوزع عشرون جزراً في عدة أسواق بحيث يكون في كل سوق اثنان أو ثلاثة.

وفي أحياء الطبقات المسيحية والإسلامية المتوسطة والتي نشأت في حوالي عام ١٩٠٠م، يوجد عدد كاف من الجزارين كغيرهم من بقية باعة الأطعمة:

إذ يوجد ٢٣٧ جزراً في عام ١٩٨١ وقد زاد عددهم ٢٨ جزراً في ١٩٨٢ إن توزعهم يشبه توزع باعة الأطعمة في مدينة أوربية مع بعض الاختلاف، فهنا يوجد تجمعات، لكنها لا تشكل سوقاً مختصة.

في الأحياء التي تقطنها الطبقات الشعبية الإسلامية النازحة من الريف يوجد ١١٨ جزراً في عام ١٩٨١ يتجمع بعضهم مع غيرهم من باعة الأطعمة والخدمات في أسواق جديدة خاصة في الأحياء على الطريقة التقليدية القديمة وقد كانت الزيادة ٢٦ جزراً في عام ١٩٨٢.

أما في الأحياء التي تسكنها الطبقات الغنية، وذات الكثافة المتوسطة أو القليلة، يندر أن نجد فيها مجموعة تجارية خاصة بها، وإذا وجدت فهي ضعيفة، وللمجموع هذه الأحياء يوجد ٢٥ جزراً في عام ١٩٨١.

هـ) الفعاليات الأخرى في أسواق "المدينة"

توجد في أسواق "المدينة" فعاليات اختصت بها في هذه الأسواق دون غيرها: إصلاح وبيع أكياس القنب (الخيش) البهارات والتوابل والنباتات الطيبة، الحبال، الصوف والقطن للمفروشات، السجاد وأنواع البساط. أما تجارة أدوات الزينة "النوفوتية" فتتوزع بين سوق استانبول الجديد في "المدينة" وشارع التل في المركز التجاري الحديث. أما بقية قطاعات الفعاليات فهي بقايا فعاليات سابقة اختصت بها أسواق "المدينة"، ولا تتعدى عشرين مخزناً لكل قطاع.

ثانياً: القطاعات التجارية التي لا توجد في أسواق "المدينة"

هي بصورة رئيسية، التجارة الحديثة للمواد المستهلكة المستوردة أو المصنعة منذ فترة في سورية. ثم تجارة وتصنيع تقليدي أو متطور لبعض المواد في أسواق حلب القديمة، ومن هذه الزمرة:

- تصنيع النحاس في سوق النحاسين في الضاحية الشمالية خارج الأسوار.
- النجارة التقليدية في سوق باب الحديد - قبو النجارين أو قبو المسلاتية (ضمن الأسوار) وفي الضاحية الشمالية خارج الأسوار.
- أدوات متنوعة مصنوعة من إطارات السيارات القديمة (الضاحية الشمالية خارج الأسوار).
- تجارة التمور والزيت والزيتون والحبوب (باب جنين، وخان الجفتلك) منتجات الحليب (باب جنين).
- أما الزمرة الأولى فتشمل القطاعات الأكثر تميزاً والتي تشكل بصورة عامة أسواقاً خاصة في مركز البلدة أو الأحياء الحديثة وهي التالية:
- المفروشات الحديثة (الجميلية، العزيزية،).
- صناعة الأحذية الحديثة (باب النصر، الضاحية الشمالية).
- بيع الأحذية الحديثة (العزيزية، التل).
- الأدوات الكهربائية (العبارة).
- إصلاح وبيع الأجهزة الكهربائية والراديو والأشرطة (العبارة).
- ألبسة جيدة مستوردة (العبارة، العزيزية).
- قطع تبديل السيارات (بستان كل آب، سليمان).
- مطاعم (بستان كل آب).

إن دراسة بعض القطاعات كتجارة المفرق لبيع اللحوم والحلي الذهبية، تسمح لنا بتوضيح تقابل وتعایش نظامين تجاريين لمادة واحدة، يحدد كل واحد بأسسه الأولى، ينظر فيه النظام التقليدي أو النظام الحديث.

من الملاحظ، في أغلب الحالات، أن التجارة، حسب النظام القديم في المخازن الموجودة في أسواق "المدينة" أو في الأحياء القديمة الأخرى، تتطور بوضوح وتلاءم مع شروط الحياة الجديدة مع احتفاظها ببعض صفاتها الخاصة مثل ذلك: باعة اللحوم في أسواق "المدينة" وفي "الجديدة"

بشكل خاص، فهم مازالوا مستمرين بأعمالهم لشهرتهم، ولتمسكهم بعادات زبائنهم، ولأنهم استطاعوا أن يكونوا ملائمين مع طلبات زبائنهم الميسورين وأصحاب المزاج الخاص. أما بعض التجارات الأخرى فقد تلاءمت، بشكل مختلف، ولم يحدث حتى الآن أن اختفت إحدى الفعاليات اختفاءً تاماً أو تغير موقعها تغيراً تاماً، وإذا حدث شيء من هذا القبيل، فيكون ذلك بسبب عوامل خارجية عامة مثل ذلك: إن تجارة النسيج تطورت تطوراً هاماً، واختفت تجارة بعض الأنواع التقليدية ومع ذلك تبقى زمرة مركبة من مختلف الأنواع التقليدية، وتبقى مخازنها كما هي وربما كان العدد قليلاً بالنسبة لمجموع عدد المخازن في المدينة كلها إلا أن عدد زبائنها هو نفسه أو ربما زاد أيضاً.

القسم الخامس

السوق العقارية

أسعار الفروع

تعتبر القيمة العقارية لحل تجاري، من بعض النواحي، نتيجة لقيمتها التجارية، ويمكن أن نعتبر هذه إشارة للحركة التجارية للمحل المذكور ولقيمة الموقع بالنسبة لمجموعة المحلات المجاورة إن كان في سوق تقليدية أو مع بقية مخازن في طابق أرضي في بناء حديث.

لتقدير القيمة العقارية لمخزن ما يجب التمييز بين ما تعنيه الأمور الثلاثة التالية: سعر البيع، وقيمة الآجار، وأسعار الفروع.

١. سعر البيع

التاجر في الأحياء التجارية الحديثة وفي الأسواق القديمة هو المالك لمخزنه بصفة غالبية. وفي حالة البيع العقاري لا تبحث قيمة الفروع بين البائع والمشتري.

أما سعر بيع المخزن في أسواق "المدينة" فروغاً فيتناسب مع قيمته الحقيقية التي تحددها مساحته والقيمة التجارية لموقعه، وفيما يلي نقدم أمثلة عن سعر بيع المخازن حديثاً وفي مختلف أسواق و"خانات" المدينة:

- خان الجمرك ٣٠٠.٠٠٠ ل.س

- سوق الجمرك ٢٠.٠٠٠ ل.س

- سوق العتقية ١٠.٠٠٠ ل.س

- سوق استانبول ٦٠.٠٠٠ ل.س

- سوق الذراع ٢٠.٠٠٠ ل.س

- سوق العطارين ٨.٠٠٠ ل.س إلى ٢٠.٠٠٠ ل.س حسب المساحة.

أما خارج أسوار "المدينة" فإن أسعار البيع تخضع إلى المضاربة، ففي شارع التل وهو سوق حديث نشيط جداً، كان سعر المتر المربع في عام ١٩٧٥ هو ١٥.٠٠٠ ل.س و ٢٢.٠٠٠ ل.س في ١٩٨٢. وتتراوح القيمة في الطوابق الأرضية من الأبنية الحديثة التي بنتها بلدية حلب في شارع عبد المنعم رياض حسب إطلال المحل على الشارع الرئيسي: فسعر المتر المربع في المخازن المطلة على الشارع الرئيسي قد بيع بـ ٨٥٠٠ ل.س أما المحلات الواقعة على الشارع الخلفي فسعر المتر المربع فيها ٦٥٠٠ ل.س أما المخازن الواقعة على الممرات بين الشارعين فسعر المتر المربع فيها ٧٥٠٠ ل.س.

٢. الإيجار

حين لا يكون التاجر مالكاً، فإنه يدفع إيجاراً سنوياً ولا يتبدل عادةً لثلاث سنوات، ويقدر حسب قيمة العقار. وعلى سبيل المثال، نقدم قيمة الإيجارات التالية: ودائماً لعام واحد:

- سويقة حاتم ٦.٠٠٠ ل.س

- باب الفرج ٤.٠٠٠ ل.س

- سوق العطارين من ٦٠٠ ل.س إلى ١.٠٠٠ ل.س

- سوق النحاسين من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ل.س

- سوق البهرمية ٨٠٠ ل.س

- سوق الطرايشية ٨٠٠ ل.س

- سوق استانبول الجديد من ١٠٠ إلى ١٥٠ ل.س

- سوق الصابون من ١٠٠ إلى ١٥٠ ل.س وفي أسواق الجديدة، وهو مركز الأحياء المسيحية القديمة تتراوح قيمة الآجار بين ٥٠٠ و ١.٠٠٠ ل.س.

إن قلة قيمة الإيجار المذكورة أعلاه تدل على أن القيمة الحقيقية للمخزن ليست في بنائه وإنما تكمن في الفعالية التي تدور حول المحل؛ هذه القيمة تظهر بشكل واضح في سعر الفروغ.

٣. أسعار الفروع (الفروغية)

معترف بما قانوناً، يدفعها المستأجر الجديد للمستأجر القديم، شريطة أن لا تتغير الفعالية، وإذا تغيرت تدفع عندئذ إلى المالك. وإذا كان العقار تابعاً للأوقاف، فإن مديرية الأوقاف هي التي تقبض، إضافة إلى الإيجار، "هبة" مقدارها يوازي إيجار ثلاث سنوات.

إن الجدول الملحق يعطي أرقام قيمة الفروع الحقيقية أو المقدرة مع القيمة الحالية أو الأخيرة ثم القيمة القديمة وتاريخها وفي أكثر الحالات، فإن التحقيق الذي أجريناه مع المستأجرين الحاليين أعطانا القيمة الحقيقية التي يمكن أن تتغير حسب مساحة المخزن وحسب وضعه داخل السوق. إن القيم التي ذكرناها على سبيل المثال تبين استقرار أو ارتفاع قيمة الفروع: ففي سوق الصاغة لا يوجد أي تغيير بين المستأجرين منذ عام ١٩٧٨، إذ أن الأبناء، بصورة عامة، يخلفون آباءهم في المهنة، ولهذا نقدر قيمة الفروع برقم أعلى للفروع المدفوع من قبل الصاغة الذين يشترون محلاتهم في أسواق قريبة من سوق الصاغة. نفس المشكلة نراها في سوق العبي وسوق الزرب.

أما في سوق الصابون فإن عائلتين تشغلان قسماً كبيراً منه منذ فترة طويلة: عائلة "أنيس قرقناوي" وعائلة "دهان كو" وإن كل تغيير في الإيجار يتم عامة بين أقرباء لا يدفعون فروغاً.

إن القيم المذكورة في الجدول، أخذت في معظمها من أسواق "المدينة". وللمقارنة أخذنا قيماً أخرى من الأسواق المحيطة بأسواق "المدينة" القديمة والحديثة وقيماً أخرى من بعض المخازن الهامة في المركز الحديث.

إن القيم الأكثر ارتفاعاً: أي بين ٤٠٠ ألف ل.س ومليون ليرة سورية هي في المحلات خارج أسواق "المدينة" وأقصاها هي في سوق شارع التل الذي فتح أواخر التاسع عشر على حدود الحي المسيحي القديم والأحياء التي كانت تبني آنذاك. لقد اختص هذا السوق ببيع كل ما يتعلق باللبسة والأدوات المستوردة أو التي لها صلة بأسلوب المعيشة الغربي أو على الذوق الغربي مثال: أحذية نسائية، عطورات، أدوات تجميل، ألبسة داخلية وخارجية. وهي في كل الأحوال تجارة متنوعة بدون اختصاص بنوع معين، إذ يوجد أيضاً مكتبات وصيدليات وبيع ألعاب وأواني وأحذية وألبسة الأولاد. وإن أغلب التجار هم من الأرمن. إن ضغط هذا السوق كبير على الأحياء المحاورة قديمة كانت أو حديثة، فكثير من المعابر المؤدية إليه تتحول إلى أسواق حيث الفروع مساو أو أقل قليلاً.

إن سوق الصاغة المعروف بـ "ساحة فرحات" القريب جداً من سوق التل ويؤدي إليه. الباعة فيه مسيحيون، تتراوح قيمة الفروغ فيه بين ٦٠٠ ألف ليرة سورية ومليون ليرة سورية. إنه مركز تجاري أيضاً على مستوى عال جداً ويظهر أنه سيمتد إلى ساحة الحطب وهي مركز قديم لحبي مسيحي ضمن أحياء الجديدة حيث أن المساحات قليلة أيضاً بسبب وجود سوق تقليدي نشيط للمحلة فيه جزارون وبائعو الدجاج، وباعة الفواكه والخضار.

سوق العزيزية في الحي المعروف بالاسم نفسه، مركز هام حديث، ذو تطور وفعالية هامتين تصل قيمة الفروغ فيه إلى مليون ليرة سورية. لقد كان منذ سنوات حياً سكنياً تقيم فيه عائلات مسيحية برجوازية في أبنية صغيرة أو كبيرة أو بيوت كبيرة لعائلة واحدة لها حديقة. غير أن أبنية أوائل القرن العشرين الحالي بدأت تخدم شيئاً فشيئاً وتحل محلها أبنية حديثة، استعملت الطوابق فيها كمخازن حيث انتشرت فيها فعاليات تجارية تشابه ما رأيناه في شارع التل ولكن من نوعية ثمينة ومنتجات مستوردة غالباً.

مركز حديث آخر هو شارع القوتلي وتتراوح قيمة الفروغ فيه بين ٥٠٠ و ٦٠٠ ألف ليرة سورية، أي أقل مما رأيناه. إنه المحور الرئيسي للمركز الحديث وشریان فعال وشعبي حيث تتجمع أكثر دور السينما، فيه بعض المطاعم والمقاهي والمرايح الليلية، وفي الطوابق العليا يوجد كثير من عيادات الأطباء ومكاتب مهن حرة أخرى وفي الطوابق الأرضية توجد محلات متنوعة: لبيع الساعات وتصليحها، والثياب والأنسجة، ومطاعم وصيدليات ومكتبات، وبيع أجهزة راديو. أكثر رواد الشارع هم من الذكور وربما بعض العائلات الريفية الآتية إلى حلب لاستشارة طبيب أو شراء أدوية.

أما باب الفرج فهو نقطة البدء لشارع القوتلي وعلى اتصال مباشر بالأحياء القديمة والمركز الحديث، إن قيم الفروغ فيه قليلة نسبياً تتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف ليرة سورية بسبب رغبة الدولة باستملاك المحلات الموجودة فيه وهدمها لأغراض التوسع العمراني المقترح منذ سنوات في المنطقة. وقد هدمت الآن أحد أطراف ساحة باب الفرج، إذا لم تتغير فيه قيم الفروغ منذ الستينات، علماً بأنها كانت الأعلى على قيم شارع القوتلي وفي حلب جميعها. إن عدم التغير هذا يفسر أيضاً بقدوم البنية التجارية للمنطقة التي لم تعد بموادها، تلائم ذوق العصر وطريقة الحياة العصرية.

إننا لم ندرس كل محلات المركز الحديث ولا بد أن هناك الكثير من المخازن التي تنخفض قيم الفروغ فيها إلى أقل من ٤٠٠ ألف ليرة سورية. كما أن بعض المحلات في محاور أخرى حيث تصل قيم الفروغ فيها إلى حوالي مليون ليرة سورية. أما في سويقة علي وسويقة حاتم، وهما

طريقان تقليديان للدخول إلى أسواق "المدينة" - قد تكلمنا عنهما سابقاً - فهما لا يزالان ناشطين رغم بعض الركود. هذا ما يفسر بشكل واضح قيم الفروغ فيها ومقداره ٤٠٠ ألف ليرة سورية.

أما قيم الفروغ التي تقل عن ٤٠٠ ألف ليرة سورية وتصل حتى ٢٠ ألف ليرة سورية فهي موجودة في بعض أسواق "المدينة" أو في بعض المحلات التي أوجدت في الشوارع الجديدة التي أحدثت في الأحياء القديمة ضمن الأسوار ومثال ذلك سوق الحبال: حيث نرى أقل قيمة للفروغ سجلت حتى الآن وفي بعض المحلات الحديثة بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف ليرة سورية وفي أكثر أسواق "المدينة" بين ٥٠ و ١٠٠ ألف ليرة سورية.

أما أعلى سعر للفروغ فقد كان في سوق الصاغة ويقدر بحوالي ٤٠٠ ألف ليرة سورية، كذلك في الأسواق القريية مثل سوق الحراج وسوق البزازين فهي حوالي ٣٠٠ ألف ليرة سورية أما محلات الخانات فهي ذات فروغ مرتفع بسبب سعة هذه المحلات فهي بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ألف ليرة سورية بصورة عامة.

تأتي بعض أسواق "المدينة" في الدرجة الثانية من حيث قيمة الفروغ وتتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ ألف ليرة سورية. مثال ذلك: سوق النحاسين حيث تباع بشكل خاص الأحذية الحديثة في محلات واسعة لها واجهة زجاجية على الطريقة الأوروبية ثم سوق الحور الذي درسناه حيث استقر تجار المعادن الثمينة والقطع النادرة. ثم سوق استانبول العتيق المختص ببيع النسيج وأخيراً سوق استانبول الحديد حيث تباع أدوات الزينة الرخيصة والنوفوتية.

في أسواق أخرى لا تتعدى قيمة الفروغ ١٠٠ ألف ليرة سورية مثال سوق العلبيه وسوق الجوخ وسوق الجمرك، وهي أسواق تباع فيها الأقمشة بالمفرق ثم سوق الطرايشة وسوق الخيش وبعض محلات سوق العطارين ذات السعة الكبيرة.

أما الأسواق التي تقدر قيمة الفروغ فيها بستين ألفاً من الليرات السورية، فهي المحلات الصغيرة في سوق العطارين ثم سوق البهرمية وفيه مختلف الاختصاصات، ثم سوق الذراع حيث لا تتجاوز قيمة الفروغ الأربعين ألفاً من الليرات السورية، رغم أنه سوق مزدهر.

إن الأسواق حيث قيمة الفروغ أقل مما ذكرناه، موجودة في المحور الرئيسي لأسواق "المدينة" قرب باب إنطاكية حيث تباع حاجات سكان الريف، وتباع المواد الغذائية (جزارون باعة خضار وفواكه ثم قلوبات وفستق) الفروغ فيها يقدر بثلاثين ألفاً من الليرات السورية. أما في سوق الحبال فالفروغ فيها لا يتعدى عشرين ألفاً من الليرات السورية.

٤. على ماذا تدل قيمة الفروغ؟

تساعدنا عوامل متعددة على تحديد قيمة الفروغ، ويمكننا أن نصنفها حسب أهميتها كما يلي:

١. مساحة المحلات.
٢. موقعها المتقدم أو المتأخر وشكلها، وتنظيمها الداخلي.
٣. قيمة المواد التي تباع فيها.
٤. مدى ازدهار الأعمال فيها.
٥. بيع الجملة أو بيع المفرق.
٦. العلاقات الاجتماعية والعائلية والعملية بين تجار السوق الواحدة.
٧. الموقع بالنسبة لمجاور المرور التقليدية والمشاة.
٨. الموقع بالنسبة لحركة المرور الآلية.
٩. الموقع بالنسبة للقرب من المراكز الإدارية والخدمات العامة.

تستعارض هذه العوامل أحياناً: إذ نجد في المحلات ذات الفروغ المرتفع نوعين متعارضين: الأول محلات حديثة تقع في المركز التجاري الحديث أو في مناطق الأحياء القديمة التي تطورت. ذات سعة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ متراً مربعاً لها واجهة زجاجية، النوع الثاني محلات قديمة صغيرة جداً أحياناً في سوق قديم يمر فيه الزبائن أو يقفون، وسعتها محدودة بالموقع القائمة فيه.

أما في المناطق ذات الفروغ الأقل، فالتعارض أيضاً قائم وخاصة من ناحية سعة المحلات ففي سوق الحبال تتراوح سعة المحل بين ٢ و ٣ أمتار مربعة ولكن في سوق الصاغة حيث تصل قيمة الفروغ إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية فالمخازن الكبيرة فيها والكبيرة منها تكاد تصل إلى ٣ أو ٤ أمتار مربعة، بعكس هذا نرى المخازن الكبيرة في سوق العطارين تتراوح سعتها بين ١٠ و ١٥ متراً مربعاً فقيمة الفروغ لا تتجاوز ١٠٠ ألف ليرة سورية بينما مخازن سوق السقطية حيث المطاعم وباعة الخضار واللحوم فقيمة الفروغ لا تتعدى ٣٠ ألف ليرة سورية.

أما من حيث قيمة المنتجات المباعة وهي عامل هام فعوامل التعارض موجودة أيضاً، فبين المحلات ذات الفروغ المرتفع نجد محلات سوق الصاغة إن كانت في أسواق "المدينة" أو في المركز التجاري الحديث، تباع المصوغات الذهبية والحلي الثمينة، كذلك محلات سوق التل ومن بينها

أيضاً محلات المسيحيين للصياغة كما في ساحة فرحات فقيمة الفروغ فيها تعادل قيمة محلات سوق الصاغة. هذه كلها تتعارض مع المحلات التي تبيع الأحذية وأدوات الزينة الرخيصة والخيوط ولوازم الخياطة، وهي منتجات ذات قيمة متدنية، ومع ذلك فقيمة الفروغ واحدة. وهكذا فإن قيمة الفروغ تعكس أحياناً القيمة الاجتماعية للشيء ومدى ارتباطه بالطبقة الشعبية أكثر مما تعكس حقيقته.

إن عامل ازدهار الأعمال سبب هام وهذا يفسر الانخفاض النسبي لقيمة الفروغ في مخازن سويفة علي حين انخفضت البيوع بالجملة وخاصة الاستيراد والتوزيع وإعادة التصدير لكثير من البضائع المعروفة في السويفة المذكورة والازدهار الحالي مرتبط بتجارة المفرق فقط.

يلاحظ أيضاً أن شكل البيع لا يلعب دوراً كبيراً في قيمة الفروغ فإذا قارنا فروغ محلات البيع بالجملة في سوقي العلبية والجوخ مع محلات البيع بالمفرق في الأسواق المجاورة لرأيناها متساوية.

ثم إن الموقع على محاور المرور التقليدية للمشاة، يلعب دوراً هاماً في قيمة الفروغ فهي في سويفة علي وسويفة حاتم تصل إلى ٤٠٠ ألف ليرة سورية بينما هي في شارع الجامع الكبير القريب من السويقتين والذي يخدم الأحياء نفسها غير أنه مخصص لمرور السيارات أيضاً لا تتجاوز ١٥٠ ألف ليرة سورية رغم أن المحلات هنا أوسع وأفضل.

عامل آخر هام يخلقه التجار ويحبذه الزبائن وهو القرب من محاور المرور الحديثة ومرور السيارات في السوق نفسه كما في الشوارع التجارية الحديثة. فمن الواضح أن المحلات التجارية ذات الفروغ المرتفع هي في المركز التجاري الحديث حيث تتجول السيارات، والمحلات ذات الفروغ المتوسط هي في الشوارع المفتوحة حديثاً ضمن النسيج العمراني القديم والمحلات ذات الفروغ القليل هي في الأسواق التي لا تدخلها السيارات. وعلى هذا نرى سوق التل الذي لا تدخله السيارات فترة ما بعد الظهر تكون النساء أكثر زبائنه يتجولن سيراً على الأقدام أو يحضرن بوسائط النقل الداخلي وأن ساحة فرحات حيث محلات بيع الحلبي بالقرب من التل لا تدخله السيارات تقريباً وإن شارع القوتلي حيث وقوف السيارات ممنوع على طرفيه وتتعدد الأمثلة فيه، يظهر فيه أن عادات الحلبيين من جميع الطبقات الاجتماعية أكثر من حاجاتهم تدعوهم إلى التجول مشاة أو عن طريق وسائل النقل العام وخاصة حين يكون لديهم الحاجة إلى الشراء.

نتيجة لهذا كله، فإن أسواق "المدينة" وإن لم يستطع الزبائن التجول فيها إلا مشاة فإن خطوط النقل الداخلي المشترك تؤمن نقل الزبائن إليها من جميع الأطراف.

إن قيمة فروغ المحلات الموجودة في الشوارع المفتحة حديثاً ضمن الأحياء القديمة ليست أعلى بصورة عامة من المحلات الموجودة على المحاور التقليدية المخصصة للمشاة وربما يكون الأمر عكس ذلك ففي تجارة بيع الأدوات المنزلية والأواني البللورية وغيرها نرى قيمة الفروغ في شارع القلعة هي أقل من قيمة الفروغ في سويقة علي القرية منها. أما في الشارع المفتوح حديثاً والمعروف بشارع السجن فتصل قيمة الفروغ بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف ليرة سورية وهذا على ما يظهر يخالف كل الملاحظات الأخرى. إلا أن هذه حالة خاصة لأنها تتعلق بمحلات ذات سعة كبيرة تستعمل مخازن لتجارة الجملة إذ أن سعة المخازن وسهولة المرور وإمكانية نقل البضائع الثقيلة وتحميلها على السيارات كل ذلك يوضح أهمية قيمة الفروغ.

مهما يكن فإن أياً من هذه العوامل لا يستطيع أن يؤثر بمفرده، وكل واحد له نصيب في تحديد قيمة الفروغ. لا يمكن لعامل واحد أن تكون له الأفضلية الأكيدة. خاصة في الأحياء الحديثة. ويمكن القول أن هذا الاختلاف يعكس حكم الزبائن أنفسهم. فقيمة الفروغ مرتفعة في المركز التجاري الحديث لأنه حديث كما أن اختلاف المحلات يؤثر كثيراً لاختلافها مثلاً: فمحلات المركز التجاري الحديث هي أكثر سعة ومغلقة بواجهة زجاجية ومعنى ذلك أنها نظرياً أكثر راحة كما أنها مجهزة بوسائل الراحة (تكييف الهواء) وغير ذلك، لكن السؤال الآن هل كل هذا سبب ارتفاع قيمة الفروغ أم شهرة المحلات نفسها؟

خلافاً لما ذكرناه في البدء من نظريات، فقيمة الفروغ ليست مؤشراً على الأهمية التجارية لمحلات المركز التجاري إنما هي نتيجة العادة (الموضة) والجذب الحديث والطريقة الغربية في العرض والطلب. يلاحظ في المركز التجاري الحديث نفسه اختلاف في قيم الفروغ يعود إلى ظواهر منها: قدم البنية التجارية وتغير في نوع الزبائن وفقدان الحداثة والجدة وهذا ما رأيناه في موقع باب الفرج وشارع القوتلي وشارع الخندق وهذه كانت في فترة الانتداب الفرنسي وحتى الستينات نقاطاً رئيسية في المركز الحديث لم تعد موجودة الآن أبداً.

وهكذا فإن تغير قيم الفروغ في أسواق "المدينة" لا يعني ضياع مميزاتها التجارية. لكنه يعود إلى فقدان الاهتمام بها لدى قسم من جمهور السكان الحليين. رغم هذه الصورة فإن أسواق "المدينة" تبقى الأفضل وربما الوحيدة في تأمين بعض الحاجات الضرورية.

هذه الصورة التي رسمناها لقلب لا تهم كثيراً أو قليلاً سكان ريف حلب وهم عنصر هام جداً فيها وعدم الاهتمام هذا لا يعني أن أسواق "المدينة" أصبحت سوقاً خاصة لسكان الريف في منطقة حلب إنما كذلك من قريب أو بعيد وهي الآن أكثر من أي وقت مضى، لكنها من ناحية أخرى ليست لسكان الريف فقط كما أنها ليست هي الوحيدة التي يرتادونها.

جدول أسعار الفروع (في المليون التجارية) - (الذي قام بالتقارير المليون التجارية)

اسم السوق					
١٩٨١ إلى	١٩٧٦ إلى	١٩٧٠ إلى	١٩٦٠ إلى	١٩٦٠ قبل (تقريباً)	
١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٦٩		
١٥٠٠ - ١٢٠٠	٥٠٠ - ١٥٠٠	١٠٠ - ١٥٠	١٥٠ - ٥٠		شارع الصالحين (المليون الكبيرة) -
٤٠٠٠ - ١٥٠٠	٥٠٠	١٠٠	١٥		شارع الملك (المليون التجارية من أشتية) (باب الفروع) -
١٠٠٠					العزيزية (ساحة قطار محلي) -
١٠٠٠					ساحة فروع (الشارع الكبيرة) -
٢٠٠٠		٩٠			العزيزية (الشارع) شارع شلت -
٢٠٠٠					ساحة فروع (الشارع الصغيرة) -
٧٠٠ - ٦٠٠	٧٠ - ٤٥	٥ - ٢			جادة فروع (الشارع) شارع الفروع -
١٥٠٠ - ٥٠٠		٤٠ - ٢٠	٢		شارع الفروع -
٥٥٠		١٧	١٥		شارع الفروع (القسم القديم من باب الفروع) -
٦٠٠	١٠٠				شارع، كمين القديم -
٥٠٠ - ٤٠٠					شارع بارون -
٥٠٠ - ٢٠٠					شارع الملك (باب الفروع) -
٤٠٠ - ٢٠٠					باب الفروع -
٤٠٠ - ٢٠٠					جادة فروع (الشارع) -
٥٠٠ - ٤٠٠					شارع، كمين القديم (باب الفروع) -

٤٠٠	١٠٠	٤٠٠	٤٠٠	سورة ماعن	Δ
٤٠٠		٤٠٠	٤٠٠	سورة علي	*Δ
٤٠٠ - ٤٠٠	٥٥		٤	سورة الصباغ	*Δ
٤٠٠ - ٤٠٠				باب جيمه (الجان)	●
٤٠٠ - ٤٠٠			١٥	نزلة سليمان	●
٢٠٠			١٠٠	سورة المراج	*
٢٠٠	٢٠٤			عبارة الملاية	●
٢٠٠	٤٥		١٠٠	سورة البرازيه	*
٢٠٠				خامه المراج	*
٢٠٠ - ٤٥٠	٥٠	٥	٤	شاه خايمه المزي (كيسه المزيه)	●
٤٥٠			١٠٠	خامه المزي	*
٤٠٠	٢٥			سورة المزي (المطامير المزي)	■
٤٤٥ - ١٧٥	٤٠ - ١٥			سورة المزي (المطامير)	■
٤٠٠ - ١٧٥	٧٥			المصايد، جيبه المزي	—
٤٠٠	٨ - ٧	٢ - ٢	١	عبارة المزي (المطامير المزي)	●
٤٠٠			٥٠	سورة المزي (المطامير)	*
٤٠٠	٨٠ - ١٠		٤٥ - ٢	سورة المزي (المطامير)	*Δ
٤٠٠			٢٠	سورة المزي (المطامير)	●
٤٠٠	٢ - ٢		١	سورة المزي (المطامير)	*
٤٠٠	١٠٠			سورة المزي (المطامير)	■
٤٥٠ - ٤٠٠	٢٠ - ٢٠			سورة المزي (المطامير)	■

١٩٨١ إلى ١٩٨٢	١٩٧٦ إلى ١٩٨٠	١٩٧٠ إلى ١٩٧٥	١٩٦٠ إلى ١٩٦٩	قبل ١٩٦٠ (تقديرًا)	
٢٠٠	١٢٥				شارع عبد المنعم رياض (١٨ م²).
٢٠٠				١٠	سورہ سانبول بعثتہ .
٢٠٠ - ١٥٠	٩٠	٥ - ٤			زفانہ الزهراني .
١٦٥ - ١٥٠			٨ - ٧	٥	بستان عذاب .
١٥٠					شارع الجامع الكبير .
١٥٠				٧٠	سورہ سانبول الجديد .
					عبارة سينا حليب
١٤٥		٤٥	٧		(الخازن الصغيرة) .
١٣٥					سورہ الخوزیر المنقرعة سورہ العفنة
١٣٥					(نمازہ الطابعه لدریجی) .
١٢٥		٤٠			خادمہی الذخیرع .
١٠٠		٧			بنایہ بسطوریہ والنزہۃ المقابلہ .
١٠٠		٨			سورہ القندریة .

القسم السادس

مشاكل وتنبؤات

إن أسواق "المدينة" مركز تجاري حلب منذ القديم. وإن التحريات الأثرية غير كافية لتحديد العناصر الأساسية السابقة للعهد الهلنستي وهي موجودة بجوار أسواق "المدينة" إن لم تكن فيها نفسها. إن التخطيط العمراني المدرسي (الكلاسيكي) في الفترتين الهلنستية والرومانية قد أوجدا هذا المركز بالشكل الذي احتفظ به تقريباً حتى الآن.

إن تطور البنية العمرانية حسب الخطوط الأولى في الموقع نفسه، في فترتي: العهد البيزنطي، وما قبل الإسلام، قد خلق العناصر الرئيسية للمركز التجاري والديني في الفترة العربية الإسلامية كما يظهر من وجود الأسواق والجامع الكبير، كما حدد الصلة بين المركز التجاري والمركز الإداري بالقرب من القلعة.

تابعت "المدينة" تطورها. فمنذ بداية القرن الخامس عشر وبعد حصار تيمورلنك وخلال فترات تقدم وتراجع امتدت حلب بشكل واضح وظهرت ضواحي كبيرة كما توسعت أسواق "المدينة" على حساب النسيج العمراني السكني ضمن الأسوار وظهرت مراكز تجارية أخرى تابعة للأسواق.

إن ظهور أحياء حديثة، وعناصر جديدة للمركز التجاري الحديث في حلب، المدينة المعقدة والمتنوعة، يعتبر تحولاً هاماً في استمرار تطور هذه المدينة القديمة ذات آلاف السنين. ولكن الأهمية الكبرى للتغير الذي يجري حالياً والذي يتناول الأحياء القديمة، يجعلنا نفكر بأن هذا التغير الحالي هو قلب للأوضاع، سيؤدي بسرعة إلى تغيير كامل في توزيع الوظائف العمرانية وحتى زوال المراكز التقليدية.

إن أسواق "المدينة" تحتفظ حتى اليوم بأصالتها، وقد استطاعت أن تواكب التطور، ولم تنحدر إلى مستوى أن تكون تابعة للمركز الحديث. إن حركة التطور فيها نحو التحديث بطيئة لكنها غير متوقفة، ويمكن أن نرى هذا التطور في تغير مظهر الأسواق: فقد تغيرت أبواب المخازن الخشبية إلى أبواب حديدية كما أدخلت الكهرباء والهاتف بشبكاتها المدلاة من سقوف الأسواق، ورغم ذلك فإن هذه التغيرات تعتبر بنظر الحليين قديمة أيضاً. إلا أن الشيء المميز هو تغير واجهات بعض المخازن التي أصبحت مغلقة بواجهة زجاجية على الطريقة الأوروبية الحديثة كما نرى تطوراً في بعض المنتجات المباعة وتغييراً في ثياب البائعين بطيئاً وجزئياً، إذ أن وسط البائعين هو من أكثر الأوساط المحافظة في مدينة حلب في هذا المضمار.

هذه التغيرات لم تمس الصلة بين البائع والمشتري ولا الخصائص الرئيسية العملية لأقسام أسواق "المدينة". أما تغير الملكية، وظهور مالكين جدد، وتجار جدد، فهي عوامل تؤكد على خصائص الأسواق الأساسية، إذ أن المالكين الجدد هم غالباً المستأجرون القدماء وإن التجار الجدد عادةً منحدرين من أوساط تقليدية جداً وجدت في الأحياء الأخرى، والتجار من أصل ريفي هم قلة لكنهم يؤكدون الصفة العامة، وإن عقليتهم الجديدة المدنية قد مرت عبر طريقة الحياة الأكثر محافظة.

إذا كانت المظاهر الخارجية قد تغيرت، فإن طريقة المعيشة، وعقلية التجار استمرت. وسكان حلب بشكل عام هم في تطور بطيء جداً وخاصة العقلية التجارية.

إن الازدهار الحالي لأسواق "المدينة" والنشاط المرافق له ليستا ظاهرتين للديمومة الناتجة عن قوة الاستمرار للبنى التقليدية فقط، بل هي أيضاً تعني الحفاظ على العادات. كما أنها تدل على ناحية إيجابية، وخاصة وجود الطرق الحديثة ووقوع هذه الأسواق على خط السير نحو المركز الإداري القائم في قلب حلب القديمة، إن دار الحكومة وقصر العدل بالقرب من القلعة سرتبطان بثلاثة شرايين طرق أحدها هو الطريق المفتوح حديثاً بين الشرق والغرب والذي يحاذي أسواق "المدينة" من الجهة الشمالية ويمتد من الجامع الأموي الكبير إلى القلعة، وبسبب خطأ في تنظيم المرور نلاحظ أن تدفق السيارات لا يواصل طريقه نحو دار الحكومة حتى أن السيارات الصغيرة تشكل نسبة كبيرة من هذا التدفق فتتوقف أمام الجامع الكبير وتعود إلى المركز الحديث، متفادية طريق القلعة لأنه يقودها إلى طريق طويل، أما ركاها فإنهم يتابعون طريقهم إلى دار الحكومة سيراً على الأقدام عبر أسواق "المدينة".

إن من الصعب التكهّن بتطور أسواق "المدينة" في المستقبل، ويلاحظ أن حالة حلب هي استثنائية. إن وضع المدن الأخرى كحمص مثلاً حيث الظروف مختلفة فإن وضع الأسواق

التقليدية فيها لم يتطور. حتى أن بعض العوامل الإيجابية في أسواق "المدينة" يمكن أن تزول، إذ أن مبنى البلدية الذي كان بالقرب من القلعة قد نقل في الستينات كما أن مبني دار الحكومة وقصر العدل قد يزولان في وقت قريب ولكن من يدري المستقبل.

إن دراسة قيمة الفروغ قد أوحى إلينا بأن المركز التجاري الحديث قد زادت أهميته وأن أسواق "المدينة" ومجموع البنى التقليدية قد فقدت أهميتها ليس كعنصر فعال ولكن كتخطيط أيضاً: إن هذا خطر كبير على أسواق "المدينة" يتمثل في أن تفقد عملها التجاري، حتى أن التردد إليها قد يزول. أما شكلها المعماري وإن تغير أحياناً إلا أنه لن يزول، فمبانيها تحت حماية الدولة لأنها مبان تاريخية ولا تهدم. نظرياً على الأقل قد تلقى نفس المصير الذي لقيته باقي المدن في العالم العربي الإسلامي وتصبح متحفاً يرتاده السواح فقط أو الذين ينتابهم الحنين إلى الماضي، ولكن في الواقع إن مثل هذا المصير لأسواق "المدينة" لن يحصل قبل فترة طويلة حتى ولو أن الحكومة السورية قررت تشجيع الحركة السياحية، فإن من الممكن أن تبقى أسواق "المدينة" ناشطة فعالة، طويلاً، أكثر من أي عنصر آخر من عناصر المدينة التقليدية وخاصة السكن. إن هذه الأسواق تتفق كثيراً مع رسوخ عقلية قديمة نجدها أيضاً في المركز الحديث فإن تجارة قطع تبديل السيارات مثال نموذجي: يعود تطور استعمال السيارة إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كذلك إنشاء حي بستان كل آب كسوق حديث لبيع قطع التبديل، ففي شوارع هذا السوق الخمسة التي تمتد على مساحة سبع هكتارات والتي بنيت في أواخر القرن التاسع عشر تجتمع عدة مئات من وكالات بيع قطع التبديل وورشات التصليح وأن بائعي قطع التبديل يشكلون عدة مستويات: بينهم بائعو قطع التبديل القديمة في مخازن أو على الأرصفة أما قطع التبديل الجديدة فتباع إما حسب ماركتها أو حسب نموذجها إن كان شفروليه أو فورد أو بيجو وغير ذلك. ثم بين التجار من يبيع مصافي الزيت، أو جوانات المحرك أو غير ذلك. كذلك نجد اختصاصيين في التصليح حسب نوع السيارة أو حسب العمل المطلوب إن تجوال الزبون هنا بين هؤلاء جميعاً كتجواله في أسواق "المدينة" فعليه أن يسأل عدة تجار ليحصل على مطلوبة أو ليتفق على السعر. إلى جانب الباعة والمصلحين يوجد في باقي أنحاء المحلة عشرات من المطاعم وحوالي خمسين فندقاً وحوالي اثني عشر مرآباً للسيارات ومثلها دور السينما.

إن من الواضح أن تجمع كل هذه الفعاليات ذات الأصل الأوربي في مثل هذه البنية العمرانية، هو طراز محلي، ولا يوجد فيه أي هج أوربي إنه هج محدد يظهر تشابهاً مع هج أسواق "المدينة" التقليدية.

لدينا أمثلة عديدة في المركز التجاري الحالي أحدها وهو الأحدث من بين الأسواق الحديثة هو سوق بيع الأدوات الكهربائية في العبارة حيث يجتمع حوالي مئة مخزن تعرض كل أنواع الأدوات، وكلها مستودرة وتشكل عناصر مقومات الحياة اليومية لكل الطبقات الاجتماعية: أجهزة راديو، مجموعة ستيريو صغيرة، فيديو، وأجهزة تلفزيون، وأدوات حلاقة، كهربائية وآلات تصوير وآلات حاسبة إلكترونية، وغسالات وأواني مطبخ معدنية، وأدوات تزيينية، وآلات بيانو.

إن دراسة مفصلة ودقيقة للمركز التجاري الحديث توضح لنا شكل النظام التجاري "الشرقي" في مظاهره الحديثة جداً ولكنه استمرار لنموذج تنظيمي لمركز منحدر من التقاليد المتمثلة في أسواق "المدينة".

إن المركز التجاري الحديث هو نتاج هذا التقليد، وإن تطور أسواق "المدينة" هو ميزة التلاؤم مع متطلبات المنتجات الحديثة أكثر من كونه حركة في اتجاه تغيير النظام التجاري.

الملحق (١)

الخانات والقيساريات في أسواق حلب

قد يتبادر للأذهان، أول وهلة، أن الحديث عن الخان سيكون سريعاً، يتناول بناءً كبيراً أُعد، حسب موقعه، للبيع أو الشراء، أو لحزن البضائع، أو إيداع الحيوانات، أو مؤخراً كما كان خان الشونة قرب قلعة حلب، حيث أنشئ تجمع لأصحاب المهن اليدوية، والمفروض أنهم يقومون بأعمالهم اليدوية حصراً أمام الزوار والسواح، لا أن يكونوا تجاراً فقط، كغيرهم في أسواق "المدينة".

إن الحديث عن الخانات ودورها، هام جداً.

الخان والقيسارية بناء هام في تاريخ حلب وقارة آسية من وجوه عدة، منذ عصور تاريخية، لعب ومازال يلعب دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية، ويجب دراسة دورهما الكبير من خلال دراسة تطور حلب بالذات منذ ألف وثيف من السنين.

الخان: كلمة تركية مغولية تعني البيت الكبير، ويضم أسرة كبيرة أو عشيرة بفروعها، ومنها اشتقت كلمة **خانة** وتعني منزل الإنسان، وبلغه اليوم، الحي الذي ينتسب إليه وسجلت ولادته فيه. ثم تفرعت الكلمة إلى الرئيس الكبير مثل كلمة جنكيز خان وهمايون خان، وإلى استعمالات أخرى أهمها (كارافان سراي أي مكان القوافل) وهذا تعريف أطلقه الأوربيون على الخان، وأضافوا: (هو بناء ضخمة من الحجر والآجر، يغلق بباب كبير من الحديد (نسوا الباب الصغير، باب الخوخة) يظهر من الخارج كأنه حصن منيع، له باحة داخلية كبيرة مكشوفة فيها حوض للماء - ومن جهاته الأربع يقوم طابقان: في الأرضي مخازن ومستودعات وفوقه طابق للإقامة وإقامة القنصل) وزاد على ذلك أحدهم فقال: (إن كل الخانات في سورية متشابهة عدا خانات دمشق فهي ذات هندسة عمرانية أجمل، بنيت من حجارة بيضاء وسوداء متناوبة ولأبوابها مداخل كأنها الجوامع وباحتها الداخلية مغطاة بقباب جميلة).

أما القيسارية: فلا نعرف لها معنى محدداً وقد تكون مشتقة من كلمة (قيصر) أو مدينة قيسارية نسبت إليها أو اشتقت منها، وقد اختلف استعمال هذا البناء حسب الفترات التاريخية، من مركز لموظفي الدولة لجباية الرسوم، ومن نزل لخدم التجار الكبار، إلى مكان للصناعات اليدوية.

لم تكن الخانات، كما هي اليوم، في مركز المدينة التجاري، فقد كانت في كل مكان في العالم الآسيوي بشكل خاص وكانت على أنواع كثيرة: خانات الطرق لاستراحة القوافل، خانات التجارة وسكن الجاليات الأجنبية في المدن، خانات لتربية المواشي في الضواحي والقرى، خانات لبيع الغلال الزراعية. ومهنة الخانجي هنا هامة جداً وجرت حولها أبحاث كثيرة وخاصة دوره الكبير الاقتصادي والمالي في العلاقة بين الريف والمدينة.

القيساريات انتشرت في قلب المدينة وضواحيها وخارجها وكانت أيضاً على أنواع: أغلبها للصناعات اليدوية المختلفة، وقد كان منها مئات وخاصة لحياكة النسيج، وصل إنتاجها إلى أقاصي الدنيا، وبعضها لإقامة متوسطي الحال. فالخان فندق بخمسة نجوم والقيسارية بنجمة واحدة أو أكثر، وأقدم فنادق حلب على الطريقة الحديثة ظهر أولاً في قيسارية في أسواق المدينة، وعلى التحديد بجانب سوق أبرك، ويقع أمام خان أبرك (القصايبية).

تعرضنا في تعريف الخان لنظامه العمراني والقيسارية تشابهه ولكن بمساحة أقل. وأوردنا تعريف الأوربيين له، وهؤلاء لم يذكروا أن في أكثر الخانات كان يوجد معابد للديانات السماوية الثلاث، ولازال بعضها موجوداً، وفيها أقبية لجلب الماء من بعيد إلى الأحواض فيها (كما في خان أفامية)، كما أن طرازها الهندسي يختلف من عصر إلى آخر، فالخانات التي بنيت في الفترة المملوكية تختلف عن التي بنيت في الفترة العثمانية بنواحي واضحة، حتى أن مداخلها تختلف طرازها والواجهات وغير ذلك...

لعب الخان دوراً تاريخياً

في كل مكان وجد فيه ولازال يلعبه، فهو متميز للأعمال التالية وما أكثرها: للتجارة بأنواعها، للإقامة، لسكن الجاليات الأجنبية، لاستراحة المسافرين والرحالة والحجاج، لتعارف القوميات والأجناس، لتبادل الآراء (كالمؤتمرات التي تعقد اليوم في الفنادق) لمرور الباحثين والدارسين (انظر لوحة خان النحاسين في سوق المحمص أسواق المدينة بحلب)، للجوء عابري السبيل الفقراء، وهؤلاء الحق بالإقامة مجاناً طالما يحتاجون للإقامة (اقرأ لوحة التأسيس على

واجهه مدخل خان مراد باشا في معرة النعمان)^١ أو بدفع مبلغ معين، وقد كانت الخانات تأخذ عدة دراهم عن إقامة السيد وربع درهم للخادم في القيسارية^٢ فقد أوقفت لبعض الخانات أوقاف كثيرة، حتى أنها نفسها أبنية وقفية، أصبح بعضها في العصور المتأخرة ملكية خاصة.

إن إقامة الجاليات الأجنبية في الخانات منذ القرن الثالث عشر في حلب، حتى أن لكل جالية طبيبها الخاص، ومن هؤلاء الطبيبان الأخوان رسل اللذان اهتمتا بالجالية الإنكليزية، ووضعاً كتابهما الضخم عن حلب، طبع في لندن عام ١٧٥٦، و١٧٩٤ تحت عنوان (تاريخ حلب الطبيعي) وترجم مؤخراً إلى العربية... وكانت إقامتهم في الخان في صلب الاتفاقيات الدولية (اتفاقية الامتيازات المعقودة بين السلطان سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول عام ١٥٣٥م) وبقوا فيها لاعتبارات أمنية واقتصادية حتى عام ١٨٢٢م، حين سمح لهم السلطان محمود الثاني بمغادرتها ولأسباب متعددة.

إن دراسة التاريخ القنصلي، وهي دراسة تلقى اهتماماً كبيراً اليوم، في خانات حلب، هامة جداً فهي دراسة: اقتصادية، دبلوماسية، ديموغرافية، علاقات عامة، دينية، تاريخية، (اقرأ أبحاث: الجاليات الأجنبية، وتاريخ حلب الطبيعي، ومؤلفات دارفيو، ومراسلات شوفالية، وتاريخ الكنيسة الشرقية وغير ذلك من مجلدات كثيرة وغنية بالمعلومات التاريخية) وعمرانية أيضاً وتأثيرها واضح في الأحياء الحديثة بحلب وبخاصة في حي العزيزية.

وهل ننسى دور الخان الأخير في تصوير المسلسلات التلفزيونية، ودور خان الشونة في أحياء الحفلات على أنواعها، أو لم يلتجئ إخواننا الأرمن لخانات حلب خلال المحن التي أصابتهم وقد تركوا كتاباتهم المنقوشة على الحجارة فيها (دراسة د. روبر جبه جيان).

إن دراسة تاريخ الخانات والقيساريات بحلب هامة جداً، فمن هذه الدراسة عرفنا التاريخ الديني لكنائس حلب، عبر تاريخ طويل ومجىء البعثات الدينية ونشاطها وإقامتها في خانات حلب: الفرنسيين منذ ١٢٢٩م. الكبوشيون منذ ١٦٢٣م. الكرمليون منذ ١٦٢٥م. اليسوعيون منذ ١٦٢٧م وغيرهم...

^١ حالياً متحف أقليمي في مدينة معرة النعمان، واختص بترميم وعرض لوحات الفسيفساء القديمة.

^٢ من مذكرات تافرنية في عام ١٦٣٧، وقد كان قنصلاً لفرنسا في حلب.

أما الجاليات فقد بدأت أعمالها التجارية بحلب منذ القدم ودراسة تاريخ القنصليات فيها واضح، ونعطي بعض الأمثلة: فقد كان لفرنسا قنصلية في خان الجمرک منذ أوائل القرن السادس عشر، وتبعها افتتاح قنصليات كثيرة (عددها تسع حتى مطلع القرن العشرين، كما تبين من دراستنا عن أسواق حلب). وقد كانت أول قنصلية إنكليزية في مطلع القرن السابع عشر في كل المشرق افتتحت مع تأسيس شركة الهند الشرقية عام ١٦٠٣م في خان البرغل، وإن موضوع تأسيس أول قنصلية هولندية بحلب كان عام ١٦٠٧، كما جاء على لسان سفير هولندا أمام حشد كبير من الحلبيين، وكان هذا موضع فخره. لقد عرفت خانات حلب أحياناً بأسماء الجاليات التي سكنتها: خان البنادقة، خان الفرنسيين وغير ذلك ولهذا الخان الأخير وانتقال القنصل الفرنسي وجاليته إليه، قصة طريفة.

إن تاريخ الجاليات أنفسهم في خاناتهم بحلب ثم علاقتهم بالسكان موضوع دراسات كثيرة، هذه العلاقة كان لها تأثيرها ولا يزال واضحاً إلى اليوم في مجالات عدة... كما أن الخانات كانت يوماً ملجأً لسكان حلب من الانكشاريين (أصبح عددهم ٢٠٠٠٠ في عام ١٨٥٠) حين أرادوا الانتقام من الأهالي بعد مذبحتهم في عام ١٨٢٣.

لن نستطيع في هذه العجالة أن نتعرض لتاريخ خانات وقيساريات حلب ببعض التفصيل وقد زاد عددها، حتى فترة متأخرة، عن المائة وخمسين خاناً وعشرات القيساريات. وبقي منها الكثير إلى اليوم في مركز المدينة (أسواق المدينة) سبع وعشرين خاناً وستة قيساريات، وإنما سنذكر تاريخ بناء بعضها: فخان الجمرک عثماني وهو أكبرها مساحته نصف هكتار، بني عام ١٥٧٤م ويضم ٥٢ محلاً في الطابق الأرضي و٧٧ في الطابق العلوي. خان خاير بك مملوكي ١٥١٤م، خان الصابون مملوكي ١٤٧٩، خان العلية عثماني ١٥٥١م، خان الحبال عثماني ١٥٩٤م، خان الطاف عثماني ١٥٩٥م، خان الوزير عثماني ١٦٨٢م... وكل خان له تاريخ خاص به: موقعه، بناؤه، مؤسسه، ملكيته، أهميته.... بنيت بعض القيساريات إلى جانب بعض الخانات: قيسارية العلية مثلاً، وبعضها في سوق خاص: قيسارية الفرائين، قيسارية الجلي، قيسارية الحكاكين... إن بعض الخانات بنيت مركزاً مدنياً متكاملًا كخان مراد باشا في معرة النعمان فهو: خان وسوق وحمام ومدار (لطحن القمح) وفرن، وجامع وتكية وفيه أجنحة خاصة.

ما هو وضع الخانات حالياً: أهمل بعضها إهمالاً كبيراً وألغي السكن فيها، حتى الحارس لم يعد يقطن فيها كالسابق، ولا يوجد من يهتم بالخان بشكل دائم سوى شخص واحد يسمى (الأوضه باشي). (كلمة تركية): يغلق باب الخان أو القيسارية مع إغلاق الأسواق وأبوابها، وقد

يمضي الليل للحراسة. بقيت أهمية الخان التجارية مستمرة حتى اليوم وتضاهي بأهميتها أحدث المراكز التجارية في المدينة.

أنشئت بعض المعامل فيها، بكل ما في هذه الكلمة من معنى، وأحدثت بعض الصناعات التقليدية فيها كخان الشونة، واستمر بعضها الآخر كما كان ولكن أكثرها انتهى أمره.

بعض خانات الأحياء الشرقية من المدينة قد أزيل أو حلت فيه ورشات ميكانيكية، وأذكر أنني أشرفت على دراسة مهندسين فرنسيين فيها وقد خرجا بنتائج رائعة ونظماً معرضاً في باريس وأصدرا كتاباً، لأن دراستهما كانت لنيل درجة الدكتوراه. ولا يعرف مصير هذه الخانات موضوع الدراسة!!؟

ما هو مستقبل خانات حلب: زالت معظم خانات الطرق بينما حفظ بعضها عندنا وعند جيراننا في المنطقة كما رمت المديرية العامة للآثار والمتاحف بعضها واستعملته متاحف إقليمية: المعرة، أفامية.... وبعضها رمم واستعمل لغير ما كان معداً له، وبعضها رمم وترك ليتهدم من جديد.

أما في مركز مدينة حلب القديمة فلا يزال الاهتمام بالخانات قائماً مادامت أهميتها التجارية في أسواق المدينة قائمة، وبعضها وصل إلى حالة مزرية، حتى أن غرفة القنصل فيها، وغرفة كبير التجار لم تعد تبرز من ماضيها التليد شيئاً. هذا إذا لم تكن الورشات الميكانيكية تزداد فيها يوماً بعد آخر وخاصة خانات الضاحية الشمالية (الجديدة) وبشكل خاص في وقف إبشير باشا والي حلب والصدر الأعظم فيما بعد.

لقد وضع أكثر من مشروع لجعل هذه الخانات كما فعل غيرنا، فنادق دولية ممتازة، ولكنها فشلت، ونجحت وزارة السياحة في مشروعها بخان الشونة، وكان من المنتظر أن يكون فعلاً سوقاً للمهن اليدوية. لا شكلاً.

إن مستقبل الخانات كمستقبل الحمامات والمنازل الكبيرة وغيرها من الأبنية التاريخية الرائعة، رهن، بدراسة عميقة ومستفيضة، وتمويل، وقد تحقق بعضها. كما وجد مشروع كبير لخان وقيساريات في بلاد مجاورة لكنه زال مع زوال مقترحيه. لقد عرضت دولة أجنبية شراء خان بكامله، أي خان لنقل حجارته جواً إلى بلادها وإعادة بنائه ليكون فندقاً فخماً، وفشل المشروع أيضاً.

إن مبيت ليلة في خان، كما كان يفعل أجدادنا في القرون السالفة، شيء جميل جداً، يفوح منه عبق الماضي وتكون ليلة لا تنسى.

الملحق (٢)

الجاليات الأجنبية في أسواق حلب

قدر عدد سكان سورية في عهد السلم الروماني بسبعة ملايين نسمة وكانت حلب كما هي اليوم من أهم المدن فيها. وعلى نطاق الشرق الأدنى اعتبرت ثالث مدينة من حيث الأهمية التاريخية والأثرية بعد استانبول والقاهرة، فهي المركز التجاري الذي اتجهت إليه جميع القوافل بين بريطانيا والهند وسومطرة وفرنسا والهند الصينية والصين واليابان وفارس وغيرها. في مختلف مراحل تاريخها.

خلال الحكم العثماني أعطيت حلب أهمية خاصة. وهل أكثر من أن يدفع الطامع في منصب والي حلب في عام ١٥٩٦م بين ٨٠ و ١٠٠ دوقية بندقية. وحين وصلها السائح الفرنسي دوراندیل الذي زارها في منتصف القرن الثامن عشر وصفها بأنها (أكبر مدينة تجارية في جميع بلاد السلطان). وقال الفرنسي بوجولاد (أن حلب كانت عام ١٨٠٠م أهم مدينة تجارية في المملكة العثمانية بعد القاهرة واستانبول).

أسواقها التي تجاور أو كروبول المدينة التي تعود إلى الألف الثالثة قبل الميلاد، هي في الواقع أحد أهم الأمثلة عن مراكز المدن العربية في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي والتي تلقت تأثيرات هللنستية وبيزنطية، بل تعتبر المثال الوحيد في العالم مع بعض أوجه الشبه بأسواق فاس وتونس وأصفهان وهرارة.

إن سقوفها الحجرية على طريقة (القبو) أو (الغمس) تميزها، وتجعلها تلائم إقليم مدينة حلب القاري، فهي دافئة شتاءً وباردة في الصيف.

قال عنها قنصل فرنسا في حلب الشوفالية دارفيو في عام ١٠٦٤هـ/١٦٨٣م (....) وحسن الأبنية ليس في جوامع حلب بل خاناتها وأسواقها حسنة البناء أيضاً، وفي خاناتها حُجر واسعة يستأجرها

الغرباء للسكن ولتعاطي التجارة. وبعض سطوح هذه الأسواق مغطاة بالرصاص. وفي هذه الأسواق تجدد كل ما تطلبه نفسك من لوازم الزينة والحاجات الضرورية من اللؤلؤ إلى حصيرة القش).

لقد تميزت أسواق حلب على مر التاريخ بنشاط اقتصادي كبير وهذا ما يفسر حركة التجارة المحلية والدولية والتي ذهبت بعيداً جداً. فمنذ عام ١٥٣٥م ازدهرت التجارة بين فرنسا وحلب وفتحت فرنسا لها أول قنصلية عامة ولا غرو فقد كانت حلب هي الهند الصغرى كما قال هايد في كتابه تاريخ تجارة المشرق، وهي اكبر مركز للتجارة في المشرق، حتى أن دولاً أخرى سارعت إلى افتتاح قنصليات لها فيها مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، والبلاد المنخفضة (هولندا)، واتحاد النمسا والمجر وبلجيكا وغيرها. وقد حسبت المسافة بين لندن وميناء الإسكندورة (مرفأ حلب) باثني وأربعين يوماً بواسطة قارب وبطقس مناسب. وكان الحمام الزاجل ينقل أخبار وصول البواخر من الميناء إلى حلب بأربع ساعات قاطعاً مسافة مائة وخمسة كيلو مترات.

حتى أنه في عام ١٦٦٢ تم إحصاء خمسين شركة إنكليزية بحلب ولدى الجالية الإنكليزية مكتبة فيها مائتان وثمان وعشرون مجلداً.

إن قوافل التجارة العابرة بين بريطانيا والهند، وبين هولندا وسومطرة، وبين فرنسا والهند الصينية، والصين واليابان وفارس وغيرها كانت تتمركز في مدينة حلب المركز التجاري الدولي: كما أنه من الحقائق الثابتة أن معامل ليون الفرنسية أكملت تطور صناعاتها النسيجية الحريرية بتقليد الأنسجة الحلبية، وكانت هذه الأقمشة تصدر إلى أوروبا، وقد قدرت صادرات حلب في عام ١٥٥٦ بمائة ألف دوقية. وفي عام ١٧٧٠ كان حجم التجارة العامة السنوية للمدينة ١٨ مليوناً من الفرنكات الفرنسية، وكانت كمية الأقمشة المستوردة، والمصدرة من وإلى أوروبا عام ١٧٧٥ ستة آلاف وثمانية وعشرين بالة.

وقد ذكر المؤرخ ابن الشحنة في الدر المنتخب أن مائة حمل حمل من الحرير كانت تباع في نفس يوم وصولها إلى حلب.

ومن المعروف أن قوافل التجارة كانت تتألف من آلاف الجمال. وقد عرف أن قافلة البصرة التي تجهز في أسواق حلب كانت تتألف من ستة آلاف حمل أما قافلة بغداد فكان تعدادها ألفي حمل وقافلة ديار بكر كانت ستمائة حمل، وإن مشكلة الأمن كانت تفرض تجمع القوافل، برية كانت أو بحرية، إذ كانت السفن تبحر جماعات خوفاً من القرصنة، كما تسير قوافل الجمال جماعات خوفاً من الصحرى وقاطعي الطريق والقرصنة. هذا وأن تجهيز القوافل في مخانات حلب مناسبة مشهورة في تاريخ المدينة والأهالي على السواء.

إن مثل هذا النشاط التجاري في أسواق حلب قد دعا بالضرورة إلى تجمع جاليات أجنبية متعددة في مدينة حلب، وفي أسواقها بالذات.

فمنذ ١٥٤٨/١٢/١٠ كان مركز جالية البندقية في حلب، وقد جاءت بعدها جاليات مدن بيزة وجنوة، وفي ١٥٨١ أنشأت الشركة الشرقية الإنكليزية فرعها في حلب، كما انطلقت أول بعثة إنكليزية من حلب لاكتشاف تدمير في عام ١٦٧٨ غير أنها تعرضت لقاطعي الطرق، بعد أن غادرت حمص، وبعد سنتين قامت بعثة أخرى استطاعت الوصول إلى تدمير.

في عام ١٦١٢م حصلت هولندا على امتيازات تجارية في أسواق حلب، وأسست في عام ١٦٥٠ الشركة الهولندية في المشرق على غرار الشركة الشرقية الإنكليزية. وقد لحقت سردينيا وليفورنيا وروسيا والسويد والدانمرك رفيقاتها من الدول فأنشأت علاقات تجارية مع حلب كما أشار الرحالة فولني بعد أن أقام في حلب في عام ١٨٧٤ إلى أن الإمبراطور النمساوي فرانسوا جوزيف أسس قنصلية، في حلب سلمها إلى أحد أفراد الجالية اليهودية وكان غنياً مشهوراً ويدعى روفائيل بنيتو الذي (خلق ذقنه وارتدى اللباس الموحد وحمل السيف) كما ذكر المستشرق النمساوي أرثور بريخافوتيه في كتابه النمسا والمشرق.

ولقد كان الأجانب يقطنون في الخانات المنتشرة في أسواق حلب بأمر من الباب العالي وذلك حماية لأرواحهم.

وقد روت الأميرة بليجيو بوزو في عام ١٨٥٤ أن الأوربيين في حلب لم يكونوا بعيدين عن موطنهم، وحين زارت حلب شعرت أنها بين أهلها فقالت (إن ساكني الخانات كانوا يشكلون فيما بينهم ارسنقراطية يعتزون بها عن حق وهم من أصل أوربي، لم يتخلوا عن عقيدتهم وعاداتهم، وقد نسيت أحياناً أنني كنت في الشرق، وأعتقد أن ذلك مديح كبير لمدينة آسيوية).

كما لاحظ الرحالة الألماني شيلنكر عام ١٦٩٩ أن الأجانب كانوا يرتدون فراءً طويلاً بنفسجياً وقبعة على طريقة الأوربيين الآخرين القاطنين هذا البلد). وإذا ذهبنا أعمق في تاريخ حلب. فقد ذكر الراهب الفرنسي سكاني المجدد جيوفاني دي مارينوني في عام ١٣٥٢ أنه دهش لدى عودته من الصين أن في حلب أناساً يلبسون الثياب الغربية ويتكلمون الفرنسية بلهجة قبرص.

من المعروف أن القوانين العثمانية وآخرها القانون الصادر في عام ١٩١٢م، قد أعطت الحق بالتملك والتصرف للدول الأجنبية، في المدن والقرى، لعقارات لحاجات التمثيل السياسي والحماية القنصلية، وكذلك للشركات الأجنبية التجارية المرخص لها بإجراء الأعمال التجارية في سورية ولبنان، كما أعطى الحق نفسه للطوائف الدينية للرهبانات والمؤسسات الخيرية.

لقد كانت كل جالية أجنبية في حلب تقطن في أحد خاناتها، وكان لكل جالية طبيها الخاص، وقد اشتهر الطبيبان الأخوان رسل بين عامي ١٧٤٢ و ١٧٦٨ ووضعاً كتابهما الضخم عن حلب وقد نشر في لندن في عام ١٧٥٦ و ١٧٩٤.

كما كان لكل دولة قنصلها ويمكن القول أن قناصل كل من البندقية وبيزا وجنوة كانوا الرواد في هذا المجال ومن المعروف أن القنصلية الهولندية اتخذت مقراً لها في خان النحاسين في عام ١٥٣٩ في منزل يعتبر أقدم منزل لازال عامراً، حل فيه الرحالة بيترو ديلافالي والذي كتب عن حلب.

ثم قنصل إنكلترا. واشتهر القنصل سيربول بندار بين عامي ١٦٠٦ و ١٦١٠ ويقال أنه جمع أموالاً طائلة صرف منها ١٩٠٠٠ استرليني لترميم كنيسة القدس بولس في لندن. كما كان أول مفوض هولندي هو كورنيليوس فان هاغن. وحين أسست الشركة الهولندية الشرقية كان فان لير الهولندي يملك تجارة في حلب ويتمتع بلقب القنصل التاجر.

قد انتقلت القنصليات الكثيرة التي كانت منتشرة في خانات أسواق حلب إلى خارجها منذ عام ١٨٢٢ في عهد السلطان محمود الثاني، إلا أن القنصلية البلجيكية العامة لازالت قائمة في منزل قنصلية البندقية حتى اليوم^١.

إلى جانب الجاليات التجارية الأجنبية، كانت الرهينات والإرساليات الدينية، وقد وجد الفرنسيون في حلب منذ عام ١٢٢٩ وكان مقرهم في أسواق حلب، وفي القرن التاسع عشر استقبل قنصل إنكلترا جون باركر رئيس هيئة الفرنسيين في منزله في خان الطاف. كما استقر الكابوشيون في خان القصاية في عام ١٦٢٣م والكرمليون في خان الجمرك وكان يعرف أيضاً بخان الفرنجة أو الخان الكبير في عام ١٦٢٥م. وكان اليسوعيون في خان العلية في عام ١٦٢٧م وكان لكل رهبنة وإرسالية لباسها الخاص ترتديه بحرية وذكرنا في عام ١٣٥٢ دهشة الفرنسيين في حيوفاني دي مارينيوني.

من الجدير ذكره أن ستة محاضر واسعة في أسواق حلب تعود ملكيتها إلى الطوائف الدينية خصصت كأوقاف تستعمل كأديرة وكنائس ومدارس ومستشفيات وملاجئ. وكانت الإرساليات الدينية تشرف عليها لفترة قريبة وقد أدت خدمات كبيرة لأهالي حلب.

^١ قد انتقلت مؤخراً إلى خان قريب من الأسواق القديمة، إلى خان الكتان بجوار خان الوزير المعروف والكائن على الطريق بين الجامع الأموي وقلعة حلب.

حلب وأسواقها لم تغب عن أذهان الشعراء الأجانب أيضاً فشكسبير يذكر حلب وزوجة البحار الذي ذهب زوجها إلى حلب في رواية مكبث، أما لامارتن فقد ألهمته مدام جوريل زوجة مدير القنصلية الفرنسية بحلب بقصيدته المعروفة.

لقد لعبت الخانات والقيساريات في أسواق حلب دور القلب من الجسم، فهي كما رأينا موطن الجاليات الأجنبية وقناصلهم ومراكز الرهبنات والإرساليات الأجنبية. وهي الفنادق التي يتزل فيها العابرون والتجار والرحالة وغيرهم حيث تستوعبهم جميعهم. إن مساحة خان الجمرك مثلاً نصف هكتار وفيه اثنتان وخمسين غرفة كبيرة وصغيرة في الطابق الأرضي وسبعة وسبعين محلاً في الطابق الأول فضلاً عن مسجد وسبيل وغير ذلك من أماكن الخدمات العامة.

وقد ذكر تافرنيه في عام ١٦٣٧ إن المبيت في الخان أو القيسارية مقابل نصف درهم للسيد وربع درهم للخادم، والمعاملة جيدة.

كما كانت هذه الخانات بالنسبة للمواطنين الحلبيين ملاذاً من الحوادث الدامية أحياناً فمن المعروف أن السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٣ عمل على القضاء على بقايا الفرقة الانكشارية... وقد حاول فلول هؤلاء في حلب الانتقام من السلطة العثمانية فقام عشرون ألفاً منهم بتدبير مذبحة في حلب في عام ١٨٥٠ جعلت الحلبيين يلوذون بالخانات شبه الحصنة.

وبعد ألا يحق لنا أن نلقي نظرة على هذه الأسواق، فنرى أنها فعلاً هي "المدينة" وهذا التعبير الذي يطلقه سكان حلب على مجموع هذه الأسواق أصبح مفهوماً عالمياً يطلق على مركز المدن العربية وعهودها الأولى.

إنه ستة وثلاثون سوقاً وسبعة وعشرون خاناً وست قيساريات. ففيها فضلاً عن البيع والشراء والصناعات التقليدية، كل ما يتصوره المرء من خدمات عامة عدا البيع والشراء: الحلاقون، شاحذو السكاكين ومصلحو جميع أنواع الأدوات، والحمامات، والمقاهي، سبلان وقساطل ومستشفيات وغير ذلك وكثيراً لو مدت مخازنها على شكل رواق بعضها تجاوزت أعلى ناطحات السحاب في العالم، يتجول المرء فيها وكأنه في متاهة لذيذة ينتقل من سوق طويلة إلى أسواق قصيرة ومن عريض إلى ضيق، وهو في كل خان كأنه في عالم خاص، تصادفه أضرحة لأولياء والمساجد والجوامع المنتشرة بكثرة فهي تتجاوز العشرات، وتستوقفه الصناعات اليدوية التقليدية الرائعة، ولو عصب عينيه لاستطاع أن يعرف في أي سوق هو من الرائحة المنتشرة من المواد التي تباع في أسواق العطارين والسقطين والبهرمية وغيرها.... وسوف يرى كل طبقات الشعب وجميع الأزياء المختلفة واللهجات المتباينة. أما البيع والشراء فيتم في جو ودي صديق، حيث يُستقبل المشتري في وسط الدكان ويرتاح على دكة (سجادة).

حقاً إنها أكبر سوهر ماركيت في العالم، سابقاً ولاحقاً، ألم تنقل الجلود الملونة التي هيئت في حلب إلى فرنسا ليتم تجليد كتب مكتبة لويس الخامس عشر ملك فرنسا.

بقي أن نذكر أمراً، وربما حقيقة تاريخية، إن أهم ومعظم عقارات أسواق حلب أنشئت لتكون وقفاً لأعمال الخير والبر والإحسان ولتكون ملكاً مؤبداً لذرية الواقف طالما هي قائمة، فإن انقرضت فيعود الوقف إلى الخيز. وإن أقدم نص وقفي في أسواق حلب يعود إلى عام ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م. ففي أسواق حلب ٦١٨ عقاراً وقفياً من أصل ١٥٧٣ عقاراً مجموع محاضر الأسواق. فيها أسواق بكاملها خصصت لتكون وقفاً، وإن ١٩٢ منها أوقفت لتكون مصدراً مالياً للجوامع والمساجد و٣٩ للتكايا التي تأوي عابر السبيل فيأكل ويشرب ويبيت ثم يتابع سبيله حيث يريد، حتى أوقاف القساطل والسبلان ليرتوي فيها الإنسان والحيوان في عبوره أسواق حلب وبلغت ٢٣ محضراً. أكبر واقف في أسواق حلب هو إبراهيم شهيد محمد باشا الصدر الأعظم ٩٨٢هـ/ ١٥٧٢م وبلغت محاضره الوقفية ٨٦ محضراً علماً بأن بعض المحاضر يتألف من أكثر من مائة قسم ويؤلف سوقاً أو أكثر.

أما عقارات الأسواق ذات الملكية فهي بين ملكية خاصة وبين ملكية عامة، ثم ملكية الدولة التي أوجدها السلطان عبد الحميد الثاني ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦م ثم أصبح اسمها الأملاك المدورة وأخيراً الأملاك الأميرية.

هذا هو الجانب المشرق من أسواق حلب الوجه الأصيل الذي لا يزال يحتفظ بأصالته وإشراقه، وتقاليده الرائعة.

رغم ذلك، لم يخلُ الأمر من كوارث أملت بهذه الأسواق التي هي موضع إعجاب العالم. فإن زلزال الساعة التاسعة مساء ١٣ آب ١٨٢٢م دمر ثلث المدينة وقتل حوالي عشرين ألفاً من سكان حلب، ولما ضرب الزلزال الثاني المدينة، في عام ١٨٧٢م اضطّر سكان الخانات من الجاليات الأجنبية إلى بناء بيوت من الخشب والتوتياء في حي الكتاب خارج أسوار المدينة.

إن مشاريع تحديثية تتناول المدينة القديمة في حلب وقد مست، منذ الخمسينات من القرن العشرين الجانب الشمالي من أسواق حلب. وإن بعض مشاريع التحديثات تناولت أجزاء قليلة من الأسواق ولنا الأمل الكبير ألا تطلق معاول الهادمين فيها.

الملحق (٣)

طرائف من أسواق حلب

أسواق "المدينة"، هي مركز حلب القديمة منذ القرن الرابع قبل الميلاد وإلى اليوم، والقلب النابض فيها، فيه جميع الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وحتى العلاقات الخارجية، أما الفعاليات الثقافية فهي غير بعيدة، وكانت في الأحياء السكنية القريبة.

لقد اخترنا في هذا الملحق، الحديث عن (طرائف متنوعة) برزت في صحائف متفرقة، وفي كتب متعددة، وهي جزء لا يتجزأ من تاريخ هذه الأسواق.

لقد قدّر المؤرخ الغزي، في الربع الأول من القرن العشرين، عدد مخازن الأسواق بخمسة عشر ألف مخزن، وجاء من بعده كثيرون يضعون لها طويلاً، إذا صُفّت إلى جانب بعضها، اثني عشر كيلو متراً، وهو فعلياً لا يتجاوز الخمسة كيلو مترات!! مهما يكن فإن مساحة الأسواق وعدد المخازن زاد كثيراً على حساب الأحياء السكنية المجاورة، وحتى على حساب جدران الخانات الصماء التي فتح بعضها مخازن كثيرة، ومنها الجدار الغربي لخان النحاسين على سبيل المثال.. ويصح أن نقول عنها بلغة العصر الحديث (أكبر مجمع تجاري في العالم) (مكيّف في مناخ قاري قاس).

تعتبر أسواق "المدينة" أحد أهم الأمثلة عن مراكز المدن العربية في حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي، والتي تلقت تأثيرات هلنستية وبيزنطية، ولا تزال قائمة. كما تعتبر في عمارتها، المثال الوحيد في العالم، مع بعض الشبه بأسواق فاس وتونس واصفهان، وسقوفها الحجرية على طريقة (القبو) أو (الغمس)، تميزها عن باقي الأسواق من نفس الفترة، وتجعلها (مكيّفة) وملائمة للمناخ القاري، فهي دافئة شتاءً وباردة صيفاً.

عُرفت أسواق حلب منذ القديم، واشتهرت، فذكرها الأدباء والشعراء أمثال شكسبير ولامارتين، وانطلقت منها أول بعثة إنكليزية لاكتشاف تدمير عام ١٦٧٨، وأوصى لويس الخامس عشر ملك فرنسا، أن يستورد منها الجلود الملونة لتجديد كتبه.

لقد قصدتها الرحالة العرب وغير العرب لشهرتها: فقد جاءها الرحالة المعروف، أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناي الأندلسي في عام ٥٨٠ هجرية ١١٨٤ ميلادية، لزيارتها، ومما قاله في وصف أسواقها: (واسعة الأسواق، متصلة الانتظام، مستطيلة، تخرج من سماء صناعية إلى سماء صناعية أخرى، إلى أن تفرغ من جميع الصناعات المدنية، وكلها مسقف بالخشب، فكأنها في ظلال وارفة، فكل سوق منها تقيد الأبصار حسناً، ويستوقف المستوفى تعجباً، أما قيسارياتها فحديقة بستان، نظافة وجمالاً، مطيفة بالجامع المكرم لا يتشوق الجالس فيها مرأى سواها، ولو كان من المرائي الرياضية، وأكثر حوانيتها خزان من الخشب البديع الصنعة، قد اتصل السماط خزانة واحدة، وتخللها شرف خشبية، بديعة النقش، وتفتحت كلها حوانيت فجاء منظرها أجمل منظر، وكل سماء منها يتصل بباب من أبواب الجامع المكرم^١).

كما جاءها الرحالة العربي أبو عبد الله محمد بن بطوطة في عام ٧٢٧ هجرية ١٣٢٦ ميلادية، ومما قاله: (وأسواقها مسقفة بالخشب فأهلها دائماً في ظل ممدود، وقيسارياتها لا تماثل حسناً وكبراً وهي تحيط بمسجدها، وكل سماء منها محاذ لباب من أبواب المسجد^٢).

أما الرحالة الأجانب والذين جذبتهم أهمية حلب، والناحية الاقتصادية خاصة، فقد زاروها منذ أوائل القرن الثالث عشر الميلادي، فقد جاءها الفرنسيون في عام ١٢٢٩م، واستقر رهبانهم في خانات الأسواق، (فنادق ذلك الزمان). وفي عام ١٣٥٢م زارها الراهب الفرنسي سكاني المجدد جيوفاني دي مارينيوني، لدى عودته من الصين، ودهش إذ رأى في أسواق حلب أناساً يلبسون الثياب الغربية ويتكلمون اللغة الفرنسية بلهجة جزيرة قبرص.

في عام ١٥٣٩م بنى التجار البنادقة قنصلية ومسكناً للقنصل وكنيسة، في خان النحاسين، ولا يزال البناء قائماً إلى اليوم، وفيه استقبل قنصل البندقية في عام ١٦٠٩م الرحالة الإيطالي المعروف بييرو ديلافالي الذي كتب عن حلب وأسواقها: (أكبر مركز للتجارة في الشرق).

^١ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمؤلفه الشيخ محمد راغب الطباخ الطبعة الأولى حلب ١٩٢٤ الجزء الثاني ص ١٥٨.

^٢ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لمؤلفه الشيخ محمد راغب الطباخ الطبعة الأولى حلب ١٩٢٤ الجزء الثاني ص ٣٧٦.

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر عين الفارس (دارفيو) قنصلاً في حلب وكتب الكثير عن رحلاته في الشرق، وفي عام ١٦٨٢م كتب: (إن مسلمي هذه البلاد يحبون الإفرنج كثيراً وهم يختلفون بذلك عن كل الذين عرفتهم في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية، الحلبيون هم أكثر سكان الإمبراطورية وداعة، وأقلهم إيذاءً، وأفضلهم معاملة، وهم أناس طيبون لا يستطيعون إلحاق الأذى بمن جاورهم، وهم يحبون الأجانب ولا سيما الفرنجة، وهم مهرة في التجارة ولكنهم صادقون^١).

في عام ١٦٩٩م زار الرحالة الألماني شيلنكر أسواق حلب، وذكر أن الأجانب يرتدون فراءً طويلاً بنفسجياً، وعمره على طريقة الأوربيين الأجانب القاطنين في هذا البلد، بينما كان رجال الدين الآخرون يرتدون لباس رهبانياتهم^٢. أما السائح الفرنسي دورانديل فقال: إنها أكبر مدينة تجارية في جميع بلاد السلطان) وقال مواطنه بوجولاد في عام ١٨٠٠: (حلب أهم مدينة في المملكة العثمانية بعد القاهرة واستانبول).

أما الأميرة بلجيو بوزروت، فقد ذكرت، حين زارت حلب، في عام ١٨٥٤م: (أن الأوربيين في حلب لم يكونوا بعيدين عن وطنهم) وشعرت أنها بين أهلها، واستطردت تقول: (إن ساكني الخانات كانوا يشكلون فيما بينهم أرستقراطية يعتزون بها عن حق، وهم من أصل أوربي، لم يتخلوا عن عقيدتهم أو اسمهم، وعن عاداتهم ووطنهم، وقد نسيت أحياناً أنني كنت في الشرق، وأعتقد بأن ذلك مديح كبير لمدينة آسيوية، مع أنه قد لا يرضي معجبي الشرق^٣).

في عام ١٨٧٤ زارها الرحالة الفرنسي الشهير فولني وقال في أهلها (إن الحلبين يعتبرون بحق، مسلميهم ومسيحييهم، أكثر سكان تركية ثقافة، ولا يتمتع التجار الأوربيون في أي مكان بمثل ما يتمتعون به هنا من حرية واعتبار، لهذا غدت مدينتهم ملجأ المضطهدين المسيحيين حتى فاق عددهم فيها بعد عدد السكان المسلمين (يقصد في أسواق حلب كتجار كبار وجاليات)، ولكن الحلبين كانوا عنيفين أشداء في مواقفهم من السلطات العثمانية فتحدوها أكثر من مرة^٤).

إن الحديث عن كتابات الرحالة عن أسواق حلب يطول، ونختتم البحث، بنص واف يقول (يتجول المرء في أسواق حلب، وكأنه في متاهة لذيدة، فينتقل من سوق طويلة إلى سوق قصيرة، ومن عريض إلى أضيق. أما في كل خان، فإنه في عالم خاص، تصادفه أضرحة الأولياء هنا وهناك، وتستوقفه

^١ محافظة حلب د. عبد الرحمن حميدة سلسلة (بلادنا) (١) مطبوعات وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٢ ص ٥٤.

^٢ الأب رباط المسيحية في الشرق الأوسط المجلد الأول ص ٤٠١.

^٣ آسية الصغرى وسورية ص ٢٧٠-٢٧٢.

^٤ محافظة حلب د. عبد الرحمن حميدة سلسلة (بلادنا) (١) مطبوعات وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٢ ص ٥٤.

الصناعات اليدوية التقليدية، ولو عصب عينيهِ لاستطاع أن يعرف في أي سوق هو، من الرائحة المنبعثة منه، وخاصة في أسواق العطارين والسقطة والبهرمية. وسيصادف كل طبقات الشعب بأزياء مختلفة، ولهجات متباينة. أما البيع والشراء فيتم في جو ودي صديق، حيث يجلس المشتري في وسط الدكان على دكة، أو ربما سجادة. حقاً إنه أكبر سوبر ماركت في العالم ولو ركبت هذه الأسواق فوق بعضها لطاولت أعلى ناطحة سحاب في العالم^١ لقد ذكر شوفالييه دارفيو، قنصل فرنسا في حلب عام ١٦٨٣ في الجزء السادس من مذكراته: (في أسواق حلب تجد كل ما تطلبه نفسك من لوزام الزينة والحاجات الضرورية، من اللؤلؤ إلى حصيرة القش).

إن الخدمات العامة في أسواق حلب، كانت وما تزال، مميزات رئيسية: الحلاقون، شاحذو السكاكين، تصليح جميع أنواع الأدوات، من بوابير الكاز إلى الساعات والأقفال، ثم الحمامات والمقاهي والسبلان وغيرها، حتى أن القنصلية البلجيكية العامة، هي رمز باق لجميع القنصليات التي كانت منتشرة في خانات حلب^٢. والملاحظ في هذه القنصلية لوحة زيتية لأحد أفراد العائلة ذات الأصل النمساوي - المجري، بلباس شرقي، وقد شرح لي الدكتور أدولف بوخه أن أحد أجداده، حين سافر إلى دمشق، ارتدى هذا اللباس ليدخل المدينة إذ تعتبر مدينة مقدسة، بينما كانت حلب آنذاك وإلى اليوم مفتوحة للجميع.

لم تكن شهرة أسواق حلب والتي قدمناها آنفاً بسبب عمارتها أو خصائص مميزة فيها، فإن أهميتها التجارية كانت كبيرة جداً، وذات سمعة عالية آنذاك، وسنذكر مقتطفات تتحدث عن الشهرة التجارية لهذه المدينة العريقة، والتي مازال بعضها إلى اليوم:

ذكر ابن الشحنة المتوفى عام ١٤٨٥م، أن حمولة مائة جمل من الحرير، كانت تباع في أسواق حلب يوم وصولها، بينما لا يباع جزء منها، في القاهرة خلال أشهر، وكان الحرير المستورد يصنع جزء منه في حلب، ويُصدّر الجزء الآخر إلى الغرب ففي عام ١٧٧٥ كانت البضائع المستوردة والمصدرة تقدر بـ ٦٠,٢٨ بالمئة وخاصة إلى مدينة ليون الفرنسية. ورغم أن بعض الطرق الدولية قد تحولت بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٧، فقد بقيت أهمية حلب، وبقي التجار البنادقة سادة البحر الأبيض المتوسط آنذاك، في حلب بل إن التجارة ازدهرت وخاصة بعد عام ١٥٣٥ بين فرنسا وحلب حين افتتحت أول قنصلية فرنسية في هذه الأخيرة، وكان اتصال حلب مع العالم، حينئذ، سريعاً، فحين تصل السفن إلى الاسكندرونة، ميناء حلب.

^١ د. محمود حريثاني من الذكريات، لم ينشر.

^٢ د. محمود حريثاني من الذكريات، لم ينشر.

كانت الأخبار عن رسوها تصل خلال أربع ساعات عن طريق الحمام الزاجل، والمسافة هي ١٠٥ كيلومترات.

وثائق تاريخية كثيرة تدل على ازدهار التجارة في أسواق حلب بين عامي ١٦٠٦ و ١٦١٠ جمع قنصل إنكلترا السير بول بندار، أموالاً طائلة صرف منها ١٩٠٠٠ جنيهًا استرلينيًا لترميم كنيسة القديس بولس في لندن.

وجنت فرنسا في تلك الفترة ١٨ مليوناً من الفرنكات عائدات تجارية سنوية، وفي عام ١٦٦٢. كان يوجد في حلب خمسين شركة تجارية إنكليزية^١. وكانت هولندا قد سبقتها وحصلت على امتيازات تجارية في حلب، وعين أول مفوض هولندي (كورنيليوس فان هاغن) وفي ١٦٥٠ ظهرت الشركة الهولندية في المشرق على غرار الشركة الإنكليزية وكان السيد (فان لينر الهولندي يملك تجارة في حلب) ويتمتع بلقب (القنصل - التاجر) بينما بقي كورنيليوس القنصل الرسمي.

في عام ١٨٧٤ وخلال إقامة الرحالة الفرنسي الشهير فولني، أشار إلى أن الإمبراطور النمساوي جوزيف الثاني أسس قنصلية في حلب وسلمها إلى تاجر يهودي غني هو رفائيل بنيتو، الذي خلق ذقنه وارتدى اللباس الموحد وحمل السيف^٢. وهكذا كانت في أسواق حلب في تلك الفترة، قنصليات عديدة أهمها قنصليات: سردينيا، ليفورنيا، النمسا، روسيا، بروسيا، السويد، الدانمرك، البلاد المنخفضة (هولندا) الولايات المتحدة الأمريكية، المجر، بلجيكا، ويمكننا القول بأن حلب، غدت أكبر مركز للتجارة في المشرق، وبلغ عدد الجمال في القوافل المغادرة والآتية إليها ٦٠٠٠ جملاً باتجاه البصرة، ٢٠٠٠ جملاً باتجاه بغداد، ٦٠٠ جملاً باتجاه ديار بكر^٣ كما أن السفن أيضاً تجتمع على شكل قوافل خوفاً من القرصنة.

كل ذلك جعل الباحث الإنكليزي المعروف، هايد يدعو حلب، (الهند الصغرى)^٤. إن آخر الرحالة الذين زاروا حلب وأعجبوا بها في مطلع القرن العشرين، الأنسة جرترود بل الإنكليزية فقالت: (لا أعرف حتى الآن مدينة تعتبر بوابة للدخول إلى آسية، أفضل من مدينة حلب، فهي تتميز ببنائها المعمارية ومحافظتها على روح وذوق التراث العربي مما جعلها تحظى بتقدير خاص دون سائر المدن.

^١ من المعروف أن إنكلترا أسست في عام ١٥٨١ فرع شركتها الشرقية، وافتتحت أولى قنصلياتها في المشرق.

^٢ بريخا فويتية في كتابه النمسا في المشرق.

^٣ تنقص أو تزيد أعداد الجمال حسب الحالة الأمنية في المنطقة.

^٤ هايد في كتابه تاريخ تجارة المشرق.

لقد اهتمت السلطنة العثمانية، بأعمال غايتها تسهيل الأمور التجارية، وصدر القانون العثماني في عام ١٣٣١/١٩١٢ الذي أعطى الحق بالتملك للدول الأجنبية والتصرف بالمدن بعقارات، لحاجات التمثيل الدبلوماسي، والحماية القنصلية، وكذلك للشركات الأجنبية التجارية المرخص لها في إجراء الأعمال بسورية ولبنان، كما أعطى مثل هذا الحق للطوائف الدينية والرهبات والمؤسسات الخيرية.

وهكذا أصبحت حلب مركزاً عالمياً تعبره وتستفيد من موقعه، القوافل التجارية بين بريطانيا وفرنسا وهولندا، والمدن الإيطالية متجهة منها، إلى فارس وسومطرة والهند الصينية والصين واليابان، من جهة أخرى.

لقد كانت أسواق المدينة، بفعاليتها تلك وأهميتها، مركز مدينة حلب، مستمراً، خلال ثلاثة وعشرين قرناً، حتى الربع الأول من القرن العشرين ولهذا فهي مركز المناسبات، مهما كانت أهميتها، حيث فيها تبرز الأحداث التي تمر على مدينة حلب عامة، ويقع على التجار أن يشاركوا في ترميم قلعة جعبر وعليهم أن يغلقوا محازنهم لدى وفاة الوالي، وتجري فيها (الاحتجاجات والاعتصام وخاصة في الجامع المكرم). وخلال أيام العيد، وبين الجامع الكبير والقلعة، يمر موكب الوالي بعد الصلاة متجهاً إلى القلعة ليتم نحر الأضاحي وتوزيعها على مستحقيها حتى كبار رجال الدولة وكانت جوقة الإنكشارية بستة طبول تعزف على باب سوق الزرب، ولهذا يجب القيام بمعام الزينة في كل مناسبة. ولكثرتها، أمر والي حلب أرقطاي عام ١٣٤١م بعدم الزينة (لأنها تكررت حتى سمجت) وقال الشارع ابن الوردي:

يا زينة الأسواق حتى متى

كم من ملك جاء وكم نائب

ما بقيت تحلق حتى تنبتا

فقد كرروا الزينة حتى اللحي

رغم ذلك فقد أصابت أسواق المدينة كوارث طبيعية كزلازل عام ١٨٢٢ المدمر، وقد هدم عدد من الأسواق ووصف المؤرخ الطباخ ما تبقى من هذه الزلزلة^١ (تهدم في هذه الزلزلة أيضاً مما كان أمام باب القلعة من الدور والأسواق والمدارس والجوامع يبدأ ذلك من جانب خان الفرايين غرباً إلى المحلة المعروفة بساحة الملح والمحلة المعروفة بالمزوق (الطونبغا) والحمام المعروف بباب الأحمر شرقاً إلى حدود محلة القصيلة ومحلة السفاحية شمالاً...).

^١ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء الشيخ راغب الطباخ الطبعة الأولى ١٩٢٤ المطبعة العلمية الجزء الثاني ص ٤٢٤.

^٢ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء الشيخ راغب الطباخ الطبعة الأولى ١٩٢٤ المطبعة العلمية الجزء الثاني ص ٤٢٤.

ويضيف (في سنة ١٣٠٠/١٨٨٣ تجدد فيها في أول هذا القرن ثلاثة خانات شرقي خان الفرايين ثم خان بينها وبين المدرسة الخسروية وهو الخان المعروف بالشونة، وقد دخل فيه بقية سوقين كانا للمدرسة المذكورة...).

أما كوارث الإنسان فهي كثيرة منها تدمير المغول في عامي ١٢٦٠ و ١٤٠١، ثم الحرائق وهي كثيرة: فمن المعروف أن الأسواق كانت مغطاة بالحصر المنسوجة من أوراق البردي والقصب^١ والخشب وحين جرى حريق ١٢٨٧/١٨٧٠، والذي طال عدة أسواق، كما يقول المؤرخ الغزي (.... استعرت والتهبت وانفتحت منها أبواب جهنم، وأخذ الناس يفرغون حوانيتهم إلى الجامع الكبير حتى صار فيه تلال من الأرزاق...) ويضيف (.... ومن لطف الباري تعالى على عباده أن النار لم تصل إلى سوق العطارين مع أنها لم يبقَ بينها وبينه إلا مسافة ذراع....) وقد اُشار نقولا الماركوبلي الذي كان يقطن خان العلية بـ (هدم زابوقي سوق الذراع وسوق الباطية لقطع الطريق على النار منعاً لها من الوصول إلى سوق العطارين، فإنها لو اتصلت به لانعدمت حلب حرقاً وهدماً لما اشتمل هذا السوق من أنواع البضائع الملتهبة كالبارود والنفط....)^٢. ومنذ ذلك الوقت سقطت أسواق حلب بالسقوف الحجرية المعروفة بالجميلون^٣. ثم لا ننسى حريق أهالي سيس للجامع الأموي، وانتقال النار إلى بعض الأسواق المجاورة.

آخر حريق أصاب أسواق (المدينة) كان في عام ١٩٧٩، فقد دُمر سوق (الباطية) عن آخره، اشتعل الحريق بعد منتصف الليل، يذكر أحد العاملين في السوق وكان صغير السن آنذاك أنه سمع عن أبيه، أنه غادر السوق بعد منتصف الليل، ولم يكن الحريق قد حدث، وأن السبب في حدوثه هو تماس كهربائي، حين كبر هذا الصغير عرف التفاصيل، حسب الرواية، إذ أن مؤسسة الكهرباء كانت في صدد قلب التيار من ١٢٠ فولت إلى ٢٢٠ فولت، ولم يكن الجميع يعلم بذلك فحدث الحريق.... ومن الواضح أن أحد التجار المعروفين ويذكر أنه من عائلة البادنجكي قد جمع من زملائه مبلغاً وزعه على المتضررين، وتلك مآثر معروفة بين تجار حلب.

^١ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء الشيخ راغب الطباخ الطبعة الأولى ١٩٢٤ المطبعة العلمية الجزء الثالث ص ٤١٠.

^٢ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء الشيخ راغب الطباخ الطبعة الأولى ١٩٢٤ المطبعة العلمية الجزء الثالث ص ٣٩٨.

^٣ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء الشيخ راغب الطباخ الطبعة الأولى ١٩٢٤ المطبعة العلمية الجزء الثالث ص ٣٩٩.

الملحق (٤)

خان الجمرک^١

المقر الأول للقنصلية الفرنسية

أحد أكبر خانات مركز مدينة حلب القديمة، وربما أكبر خان في الفترة التي بني فيها، أي في القرن السادس عشر الميلادي، بداية الحكم العثماني في حلب (١٥٧٤).

عُرف بأكثر من اسم، فهو: الخان الكبير، وهو خان الأجانب، وخان الجالية الفرنسية، التي اتخذته مقراً لها، قبل أن تغادره إلى خان الفرنسييس أي خان الحبال حالياً. لا نعلم من أين جاءت تسمية (الجمرك)، ربما لتمركز رجال استيفاء الرسوم الجمركية فيه. مهما يكن فإن التسمية الحالية هي تسمية محلية، ويُخشى أن يفرض آخرون تسميةً جديدة، حين يضعون أسماءهم على لوحات مرمرية في أماكن بارزة، وتحت سمع وبصر المسؤولين عن المدينة القديمة.

يقع في منتصف الجهة الجنوبية من الطريق المستقيم الواصل بين باب إنطاكية والقلعة، موازياً لسوق السقراطية وعلى جانبي مدخله يوجد سوق الجمرك، أو سوق الهواء، ولا يوجد توثيق لهذه التسمية.

يبرز تاريخ الخان، بشكل أوضح، من خلال الوثائق الأجنبية التي وصلتنا والتي تحدثت عن سكن الجاليات الأجنبية في خان الجمرك (الخان الكبير)، وفي خانات الأخرى، خاصة سكنى القناصل الأجانب إلى جانب جالياتهم.

^١ كتب البحث الدكتور جان كلود دافيد وترجمه الدكتور محمود حريتان كما شرحه وعلق عليه.

لقد عرفنا الآن، مختلف الأماكن التي وجدت فيها القنصلية الفرنسية، وتنقلها من خان إلى آخر، كما عرفنا الأماكن التي وجدت فيها القنصلية البريطانية، وكذلك أماكن سكن وأعمال كبار التجار الهولنديين، وتجار البندقية، وفيما بعد، روسيا وفارس والولايات المتحدة وغيرها.... جميعهم كانوا في الخانات، في قلب الأسواق القديمة بالقرب من الجامع الكبير. لقد عرفت أماكن سكنهم بسهولة، خلال دراسة نموذجين معماريين عرفنا بهم، نموذج محلي عاشوا فيه، كما هو مع تبديلات بسيطة ولكنها واضحة، ونموذج استوردوه معهم، أوجدوه هنا، قام على أشكال معمارية معروفة في حوض البحر الأبيض المتوسط، أو في استانبول، أو في البندقية^١ (دار بوخة في خان النحاسيين، هي عمارة البندقية في مركز حلب القديمة).

لقد عرفنا التبدلات المعمارية التي ادخلوها إلى أماكن تواجدهم، كما عرفنا أيضاً طريقة معيشتهم في مجتمعاتهم. وعرفنا مختلف الأعمال التي مارسوها.

فيما يتعلق بالقنصلية الفرنسية قبل القرن السابع عشر وانتقالها من خان الجمرك إلى خان آخر، عرفنا مفروشاتهم وخاصة تزيينات بيوتهم، بناء على وصف أحد قناصل تلك الفترة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل بقيت آثار هؤلاء الغربيين الذين عاشوا قروناً في هذه الأماكن، واضحة؟؟

لنجيب على هذا السؤال سوف نبحث عن وجود القنصلية الفرنسية في خان الجمرك، من الوصف المعماري لمقرها، وفي حالته الراهنة:

يشكل خان الجمرك جزءاً كبيراً من مجموعة المباني الضخمة التي بنيت في الفترة العثمانية، في حلب، فقد بني في عام ١٥٧٤ من قبل الصدر الأعظم إبراهيم خان زاده سوكولو محمد باشا^٢، وإن مجموعة المباني في هذه البقعة، تنبئ عن عظمة السلطان العثماني، خاصة وإن هذه المباني هي أوقاف إسلامية يعود ريعها إلى الديار المقدسة مكة والمدينة، وأن تجارها في سوق السقراطية غير ما هم الآن فبعضهم كان يبيع الألبسة أيضاً.

^١ للاستزادة راجع كتاباً بالفرنسية (المدن في الإمبراطورية العثمانية، فعاليات، ومجتمعات) الجزء الثاني ص ٨٤-١٢٤ نشر المركز الوطني للبحث العلمي ١٩٩٤. وكتاب (مواقع ومباني احتفت، شواهد من الرحالة) ر.س. شرقية، الجزء الثامن ١٩٩٦ ص ١٣-٢٤.

^٢ يذكر سوفاجيه في كتابه عن حلب بالفرنسية، والذي طبع في باريس عام ١٩٤١ في الصفحة ٢١٦: (بمجموعة تضم في موقع واحد، ٥٢ مخزناً و٧٧ غرفة وسوقاً رائعان بنيا من الحجر النحيت وتأتيهما الإضاءة من عشر قباب، ويضم ٣٤٤ مخزناً وسبيلين وجامعاً ومدخلاً ضخماً عليه سلسلة قباب لها زخارف تحدد محور المجموعة، وتغطي هذه المجموعة مساحة لا تقل عن ٨٠٠٠ متراً مربعاً).

إن واجهة مدخل الخان. هي اغنى زخرفياً، من زخارف السوق، وإن الاهتمام بالزخارف، تعبير عن أهمية المكان، وأهمية فعالياته. تعلو الواجهة قبة عالية، وتشكل الواجهة من عدة مستويات: الباب الكبير الضخم، والزخارف المحيطة به، والمداميك المتناوبة البيضاء والسوداء، ثم نافذتان وأمامهما قضبان معدنية، تعلوهما لوحة كتابية عن التأسيس بالكتابة العربية، ثم المدليات، وفوقها القبة.

إن هذه النوافذ كانت للقنصلية الفرنسية القديمة، وحين يفتح مصراعها، يدخل النور إلى باحة الخان، يظهر التناقض حينئذ مع عتمة الأسواق، وفي هذه الأسواق، كما كان في السابق، تظهر الحركة، لكنها قليلة الضجيج، ففي هذا السوق، يلاحظ الهدوء، كما لو أن التجارة فيه خفية^١.

لقد ملئت باحة الخان بالأبنية الطفيلية، بعضها، ربما قدم، وخاصة الأبنية التي تحيط بجدران الجامع، وبذلك تبدلت الباحة كثيراً عما كانت عليه في القرن السادس عشر. غير أن الحركة فيه وباللات الأقمشة، والبضائع الموجودة التي تُخزّن، كل ذلك يدل على استمرار الحركة التجارية والبيع والاستيراد والتصدير.

إذا لم يعد رجال الجمارك موجودين في الخان، منذ زمن طويل، فإن بعض الصرافين موجودون. حتى سنوات خلت، كما كان يوجد فرع للبريد توفي المسؤول عنه، منذ فترة قريبة، كل هذا يدل على أهمية الفعاليات في هذا الخان.

في جزء صغير من الجناح الجنوبي، لازال البناء القديم قائماً، مع أروقة الحركة ذات القناطر، على مستويين لتخديم الغرف والمستويات، ومكاتب التجار، والسكن القديم للأجانب. أما ما تبقى فقد تبدل كلياً، بعد التهدم الذي حصل بزلزال ١٨٢٢، وخاصة بما أضافه التجار والقناصل الغربيون الذين استفادوا من الفراغات، لتلائم ظروف معيشتهم وأعمالهم.

أما الجناح الشمالي فهو، منذ الأصل، لا يوجد فيه أروقة: وفوق دهليز الدخول يوجد جزء من الواجهة القديمة المطلّة على الباحة وهي محفوظة، مع الغرفة القديمة التي استعملت قنصلية.

إنها ضخمة، ومشابهة للواجهة الخارجية المطلّة على السوق بتناسق مشابه، خاصة بوجود نافذتين في الطابق الأول لها قضبان من الحديد المطرّق، محاطتين بإطار من حجارة تتناوب بين الأصفر والأسود على جوانبها أعمدة مضمفورة وإفريز من المقرنصات. في الطابق الأرضي على طرفي

^١ كتبها جوزف بوستون في ١٦٦٢ في كتاب، أعيد نشره في ١٨٦٢. وذكر قنصل الملك لويس الرابع عشر في حلب، هذه العبارة أيضاً.

دهليز الدخول إلى الخان يوجد على اليمين درج، شديد الصعود يقود إلى رواق داخلي في الجناح الشمالي، لخدمة صفين من الغرف على طرفيه. في منتصف هذا الجناح ينقطع الرواق، وهو كما قلنا يقع فوق دهليز الدخول، بجناح داخلي ضخم تقع مساحته بين واجهتي المدخل، على الخان وعلى السوق. إن تشكل هذا الجناح المجمع، يشبه شكل قاعة الاستقبال أو القاعة الرئيسية في منزل كبير، يُدخل إليها من الجهتين الشرقية والغربية للرواق الداخلي، أي من درجين، عبر ممر مقبي ضيق نسبياً وترتفع أرضيته أكثر من ستين سنتيمتراً عن أرضية الممر.

هكذا توجد هذه القاعة على مفترق الأروقة والأدراج التي تخدم الجزء الشرقي والغربي من الخان، هذا يوضح ما ذكره القنصل دارفيو^١ (إن الصالة الكبرى، هي تماماً الممر إلى الأروقة التي هي أجنحة الخان).

ممران متناظران في الشرق والغرب، يقودان إلى فراغ مركزي مسقوف بقبة، يشبه فراغات مركزية للقاعات، وخلافاً للفراغات في أكثر قاعات المنازل، فإن للقاعة قبة نصف كروية من الآجر ليس لها رقبة، ترتكز مباشرة على الجدران المحيطة بالمربع المركزي بواسطة إفريز بسيط مزخرف بأربع متدليات ذات مثلثات كروية. ورغم أن هذه القاعة، قد قسمت، بأزمان مختلفة بجدران وحواجز وملئت اليوم ببالات النسيج، وبمكتب، فإنه يلاحظ، وبسهولة، التشكل المتقاطع على شكل متصالب وأساسي: ففي الشمال والجنوب يوجد تدعيمات واسعة، مقببة على شكل أقواس منكسرة، تعطي شكل إيوان وتوجه إلى الخارج بواسطة نوافذ كانت مفتوحة قديماً باتجاه الشمال نحو السوق، وباتجاه الجنوب نحو باحة الخان. كل واحد من هذه الأواوين يحتوي على غرفتين صغيرتين، تؤديان في الجنوب إلى غرفتين ذات سقوف على شكل أقواس منكسرة، وتشرفان على الباحة بنوافذ، وفي الشمال غرفتان سقوفهما قباب، ولكن بدون نوافذ. وفي شرقي الفراغ المركزي، يفتح باب في جدار قديم، لكنه لا يتعلق بالبناء أصلاً، يؤدي إلى غرفة صغيرة ذات سقف على شكل قوس منكسر ومحور متعامد مع الفراغ المركزي. في الغرب يوجد باب آخر فتح في حاجز غير سميك يؤدي إلى غرفة واسعة مسقوفة بنفس الطريقة. هذه الغرف في الشرق والغرب تظهر وكأنها إيوانان مفتوحان على الفراغ المركزي، وضعت فيها جدران، ربما منذ القدم، لتستعمل كغرف منفصلة. إن الإيوان الشرقي أقصر من الآخر، ولا يشغل كامل الفراغ، تاركاً المجال إلى غرفة صغيرة، يدخل إليها من رواق الدخول، استعملت كمطبخ وربما مرحاضاً إن هذا التشكل المعماري قديم، إن لم يكن هو الأصل.

^١ دارفيو، قنصل فرنسا في حلب منذ العام ١٦٧٩.

إن الاستعمالات الأولى لهذا المجموع، لم تعرف تماماً، ربما كان، بلا شك، مكان استقبال مرتبط بإدارة الخان، أو ربما بإدارة الوقف الذي شكل جزءاً منه. يظهر أن مثل هذه المجموعات الضخمة، التي توجد عادةً في أغلب الخانات الكبرى، كانت منذ البداية مخصصة لمختلف الاستعمالات، حسب الحاجة، وحسب الزبائن. تلك هي حالة قاعة خان الجمرك، التي كانت في القرن السابع عشر، الصالة الكبرى لقنصل فرنسا، هذا ما حدده سوفاجية^١ حيث ذكر: (فرنسيون أو إنكليز، أو هولنديون، اختاروا منذ البداية الإقامة في خان الجمرك، لأسباب واضحة هي الراحة التي ينشدها، حيث يمكن زيارتهم، ويمكن استيفاء المكوس، حيث سهولة التبادل^٢).

إن المعلومات المتوفرة نقلها لنا الرحالة، فرمانيل (١٦٣٠-١٦٣٢) وتافرنيه (حوالي ١٦٥٦)، وكذلك (المذكرات القنصلية) التي ذكرها سوفاجية، تتعلق بالقرن السابع عشر، أي يعد نصف قرن تقريباً من بناء الخان، في عام ١٥٧٤، بعد نصف قرن من توقيع معاهدة الامتيازات (الكابيتولاسيون) بين فرانسوا الأول وسليمان القانوني في عام ١٥٣٥، التي جددت في عام ١٥٦٩ وفي عام ١٥٨١٣. ولهذا لا نعرف أين كانت القنصلية الفرنسية الأولى، منذ وجودها وحتى بناء الخان في عام ١٥٧٤، وما إذا كانت قد وجدت في الخان منذ أن بني.

معلومات القناصل والرحالة الغربيين في القرن السابع عشر

إن الصلة بين معلومات الرحالة، ومذكرات القناصل، تثير عدداً من التساؤلات حول القنصلية بحلب وخاصة حول مقرها، من هذه التساؤلات ما أثاره دارفيو:

^١ يذكر ذلك جان سوفاجية في كتابه حلب طبع عام (١٩٤١ في ص ٢١٧، فقرة ٨١٣).

^٢ يذكر ذلك جان سوفاجية في كتابه حلب طبع عام (١٩٤١ في ص ٢١٧، فقرة ٢١٨) ويضيف: (هنا كان يوجد سابقاً: الجمارك، سوق التصريف، محاكم التجار (الشاهيندر) فقرة ٨١٥ (وإن رجال الدين الأوربيين يشغلون أماكن في الخانات، فالفرنسيون يقيمون منذ القرن السادس عشر في خان بكامله والكابوشيون واليسوعيون كانوا مع الجالية الفرنسية، وفئة الكرملين الحفاة أقاموا مع البنادقة، وفيما بعد انتقل اليسوعيون مع الفرنسيين إلى خان الحبال. أما الكابوشيون فقد استقروا في خان القصابية، وبقي الكرمليون في خان الجمرك، أما العازاريون فقد بقوا مع البنادقة) فقرة ٨٢٠.

^٣ ذكر سوفاجية ١٩٤١ ص ١٨٩ (هَدَفَت هذه الاتفاقية إلى إبعاد البندقية، وقد حلت محلها مرسيليا في تجارة المشرق منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر) كما وقعت إنكلترا معاهدات تجارية مماثلة في عام ١٥٨٠م، ثم هولندا في عام ١٦١٢م.

(إن الصالة الكبرى هي، في الواقع، ممر للأروقة التي تشكل أجنحة الخان. إن هذه الصالة تضم أربع غرف، واحدة منها تستعمل كمطبخ، وأخرى كمكتب، والثالثة مفروشة على الأسلوب التركي، لاستقبال رجال البلد، والرابعة خصصت لاجتماعات التجار، ولإقامة المحكمة: وهكذا فإن الصالة مفتوحة دائماً للمسيحيين، وللإهود وللأتراك، وبكلمة واحدة لكل من له عمل مع الأمة^١).

إذا كان دارفيو، قد صدم بالمظهر غير المريح لهذه الصالة، فإن آخر جاء بعده في نيسان ١٦٩٣ أعطانا وصفاً أكثر إيجابية، وأكمل، وأكثر دقة، علينا أن نوردته بكامله^٢: (إن طول صالة القنصلية في حلب تسع قامات وحوالي ثلاث عرضاً. قبة في الوسط وشبايك في كل طرف، بعضها يطل من جهة الشمال على البازار الكبير (يقصد السوق) والمغطى بالقباب، وآخر على الوسط وباحة المكان الذي يحوي الصالة^٣، وإن ما يزينها أكثر، هي المفروشات التي تنتشر في عشر غرف، كالسجاجيد وقد رسم على كل واحدة منها، حزم على شكل سلاسل على أرضية زرقاء، وعليها صليب أبيض، وفيها أربع زهرات زنبق بلون أصفر برتقالي، وحواف في كل زاوية منها زهرة زنبق، ويوجد شعار فرنسا دائري على شكل نقد مصحوب من أطرافه بأرقام لازوردية على أرضية منمقة بشكل فتحات. في وسط هذه الصالة.... يوجد مذبح أو لنقل مصلى.... ولكنه مغلق حتى تحين أوقات الصلاة. فوق باب المصلى توجد صورة لويس الثالث عشر على حصانه ولها إطار أحمر مليء برسوم أزهار الزنبق على مساحة سبعة أقدام، وعلى يمين هذه اللوحة توجد رموز مدينة مرسيليا وعلى يسارها رموز حلب). أمامنا صورة لويس الثالث عشر، أحيطت بإطار مذهب وهي على طول القامة، بعلو ثمانية أقدام وعرض خمسة أقدام، بمعطفه الملكي، والتاج على رأسه، والصولجان بيده. وعلى الطرف الأيمن أسلحة

^١ ذكرها ج غوايو في عام ١٩٤٢ ص ٥٩، الفقرة ١٨ (عن مذكرات الفارس دارفيو باريس ١٧٣٥).

^٢ ذكر هذا الوصف من قبل ب. ماسون في كتابه (تاريخ التجارة الفرنسية في الشرق في القرن السابع عشر) طبع في باريس ١٨٩٦ ص ٤٦٤-٤٦٥. كما ذكره ج. غوايو ١٩٤٢ ص ٦٠-٦١.

^٣ حسب كل المعطيات، فإن ذلك يتعلق أيضاً بالصالة الكبرى لخان الجمرك، قبل انتقال القنصلية إلى خان آخر أي خان الحبال، والذي ذكره دارفيو في عام ١٦٩٨، ومن المؤكد أن هذا لم يكن قبل عام ١٧٣٠ (انظر سوفاجية ١٩٤١ ص ٢١٨ فقرة ٨١٨). وفي الواقع فإن خان الحبال يوجد بشكل مخالف مع سوق إلى الجنوب وباحة إلى الشمال، وهذا لا يتفق مع الوصف المذكور، إذ بعد استقرار القنصلية الفرنسية في خان الحبال، فإن القنصل البريطاني قد حل محلها، الذي أحلته في خان الجمرك، وقبل أن تستقل هذه القنصلية فيما بعد في خان الطاف حيث وجدت في القرن التاسع عشر. فإن مقرات القنصلية الفرنسية في خان الجمرك، وخاصة القاعة الصخمة، كانت بداية القرن التاسع عشر محلات تجارية يستعملها التجار الحلبيون الإهود والمسيحيون، وهم مستأجرون، وكانوا سابقاً هم القناصل.

السيد الأميرال، وعلى اليسار رموز مثل الوزير كولير. وبين النوافذ المطلة على باحة الخان وفوقها، توجد رموز أسلحة فرنسا في إطار مثنى قمة ارتفاعه ستة أقدام ونصف مثبت من طرفيه بنخلتين. في الطرف الثاني من الصالة فوق النوافذ المطلة على البازار (السوق) الكبير توجد رموز أسلحة الدول بعرض ستة أقدام ونصف وارتفاع أربعة أقدام ونصف، وعلى الطرف الأيمن ما يتعلق بمقاطعة أمستردام. وفوق السجف ومن طرفيها رموز من أداروا قنصلية حلب وتعدادهم خمسة وعشرون، وإن أقدمهم كان في عام ١٥٦٢ هو جان رينيه، جاء بعده في عام ١٥٧٩ ابنه، وفي عام ١٥٨٩، جاء ماتيو رينيه.... ولدى الدخول من نفس الباب الغربي، وعلى يمينه غرفة الاجتماعات.....

على النافذة يوجد سجف من القماش الدمشقي قرمزي اللون له متدليات ذهبية، على اليمين صورة لويس الثالث عشر وعلى اليسار آتيا إمبراطورة النمسا، ومقابل هذه الصورة للملك، وفوق النافذة توجد أيضاً صورة للملك لويس الثالث عشر في لوحة تمثله حين كان ولياً للعهد بيده الصولجان وعلى اليمين صورة كاترين ميديتشي، وأبعد قليلاً على نفس المستوى غاستون جان باتيست الفرنسي دوق أورليان. إلى اليسار صورة الملك هنري الرابع وإلى جانبه ماري دو بوروبون، دوقة مونتبانسيه زوجة دوق أورليان. في هذه الغرف مدادة من الجلد المذهب، فوقها، على اليمين والشمال، ست لوحات لمناظر طبيعية.... في إحدى الزوايا مقعد وثير من الجلد الأحمر يجلس عليه القنصل أثناء الاجتماعات، وفي نفس الزاوية قطعة سجاد رسم عليها سيف عليها تاج ملكي، وعليها ميزان، على أرضية لازوردية. إنك لا تتصور كم من الأشخاص في هذه المدينة يأتون ويرون هذه المفروشات ويعجبون بصور ملوكنا، وخاصة الاثنان كبار مملكتنا).

إذاً كان النص السابق، قد تطرّق إلى ذكر المفروشات، من الواضح، أن المقاعد والطاولات وغيرها كانت كثيرة في هذه الأماكن: إن غرفة واحدة كانت مخصصة لاستقبال الحلبيين وقد ورد في النص: (.... مفروشة على الأسلوب التركي لاستقبال رجال البلد) يُقصد بذلك، بالتأكيد، الغرفة الواقعة إلى الشرق من القسم الجنوبي من الصالة الكبرى، بينما الغرفة الغربية كانت صالة اجتماعات، (لعمد جلسات التجار، ولإقامة العدل). إن واحداً من الإيوانين القديمين في الشرق أو في الغرب، كان يستعمل مصلياً، بينما الغرفتان ذوات القبة في الشمال، وإضاءتهما قليلة، كانت تستعملان، بلا شك، لأعمال خاصة داخلية، كغرفة طعام، أو جلوس، أو ربما غرفة نوم، وذلك حسبما هو متبع، مع بعض الاختلافات في الاستعمال، في غرف أوروبة في تلك الفترة. يمكننا أن نفترض، أن الأماكن الخاصة بالقنصل، حسب استعمالها الأولى، قد وجدت، بكل تأكيد في كثير من الغرف في الجناح الكبير الشرقي للخان أو الغربي.

إن استقرار القنصل الفرنسي في خان الحبال في بداية القرن الثامن عشر، الذي كان مشغولاً بكامله من قبل الفرنسيين، قد أتاح عمراناً أكثر وسعاً، مع تخصيص منزل مستقل للقنصل بجانب الخان، ولكن باتصال معه، كان فيه صالة استقبال كبيرة مفروشة على الطريقة الفرنسية مع مدفأة من المرمر في الخان، وأماكن رحبة، استعملت للفعاليات القنصلية والدينية، ومضافة للعاشرين^١.

الأشكال المعمارية والفوارق الثقافية

يظهر التباين بين إدراك وتقدير الشكل المعماري، وبين وضع القناصل فيه. إن تقويماً للمخطط المبدئي، على ضوء المقارنة مع قاعات السكن في نفس الفترة، يبرز فراغاً متصلاً واضحاً، الأواوين الأربعة ذات الأرضية المرتفعة عن مستوى أرض القاعة، عشرات الستمترات، كالأرض الموجودة في الأيوانيين القديمين في الجدار، وكلها تقوم في بناء مركزي مربع تغطيه قبة، وإن نظرة الغربيين إليها لا تتعدى كونها صالة كبيرة بطولها، تؤدي إلى الغرف المجاورة لها، لهذا استعملت بشكل مخالف لطرازها المعماري، إذ أن العنصر الرئيسي المعماري والتقليدي لدى العرب المسلمين، وبخاصة في الشرق الأوسط، هو الأرض، وبالتحديد، مستويات هذه الأرض، واختيار مواد الإكساء.

تحدد الفراغات التقليدية في حلب باستعمالات الإنسان لها: فراغات حركة المرور والوقوف، الداخلية والخارجية، ذات أهمية أدنى، تُبلط بالحجر، وأحياناً يضاف إليها المرمر، أو الحجارا السوداء، تسفح عليها المياه التي تجري بسبب ميل خفيف نحو فتحات المجاري، فتبدو نظيفة من الأوساخ التي لحقتها من المرور عليها، ومن الأحذية، وهنا يبرز التسلسل الطبقي، فيقف فيها الخدم والغرباء حتى تقضى حاجتهم. أما أماكن الجلوس، فهي مرتفعة عن مستوى الأرض العادية بحوالي خمسين سنتراً، بشكل عام، تكون من الأرض الصلبة مغطاة بالحصر والسجاد، فلا يمشي عليها الإنسان بحذائه، ولا تنظف بالماء.

إن هاتين القراءتين للتشكل المعماري القديم للقاعة واستعمالاتها، من خلال دراسة للوثائق المختلفة، تتفقان مع وجهتي نظر ثقافتين للفراغ وعلاقته بالأرض، من حيث النظافة والاتساح،

^١ ذكر ماسون في كتابه عام ١٨٩٦ وفي الصفحة ٨٦ ما يلي: (يجب أن يكون منزل القنصل على مستوى مشرف [...] فقد كانت الاستقبالات عديدة لدى القنصل، وبمناسبة الأعياد الكثيرة، وكانت توضع في الاستعمال لقناصل آخرين وجالياتهم، وللتجار الفرنسيين وفي الحالات العادية، كان يستضيف الرهبان الفرنسيين، والمطارين والأطباء والجراحين والانكشاريين. وإن الرحالة والرهبان العاشرين يجدون دائماً طاولة عامرة، وخاصة في بلد يقصدها الكثيرون، وحيث لدى القنصل، وفي كل الأيام ضيوف جدد على مأدته).

حتى في التعبير عن الفوارق الاجتماعية. تتوضح وجهة النظر الأولى في العالم (الشرقي) لاختلاف مستوى الأرض، بغياب المرفوشات وخاصة الكراسي. أما في وجهة النظر (الغربية) ولنفس الفراغ، فالمرفوشات هي رئيسية. ليسهل على الغربيين استعمال هذا الفراغ، يكفي إزالة اختلاف المستويات، وجعل مستوى أرضية الأواوين الشمالية والجنوبية منخفضة وعلى مستوى واحد مع أرضية الفراغ المركزي، ووضع بلاط موحد محاطاً بإطار يضم مجموعة هذا الفراغ يبرز استمراره ووحدته، ويظهر الفراغ كصالة كبيرة، وهذا ما هو واضح في المخطط الحالي^١. وإن أرضية الغرف الأربع الملحقة، قد خفضت إلى نفس المستوى، وإن أرضية الإيوانين القديمتين اللذين استعملتا كغرفتين، بقيت مرتفعة، من الواضح أنهما بقيتا هكذا لأمر فنية، بسبب أقواس سقوف الدرج الموجودة تحتها تماماً.

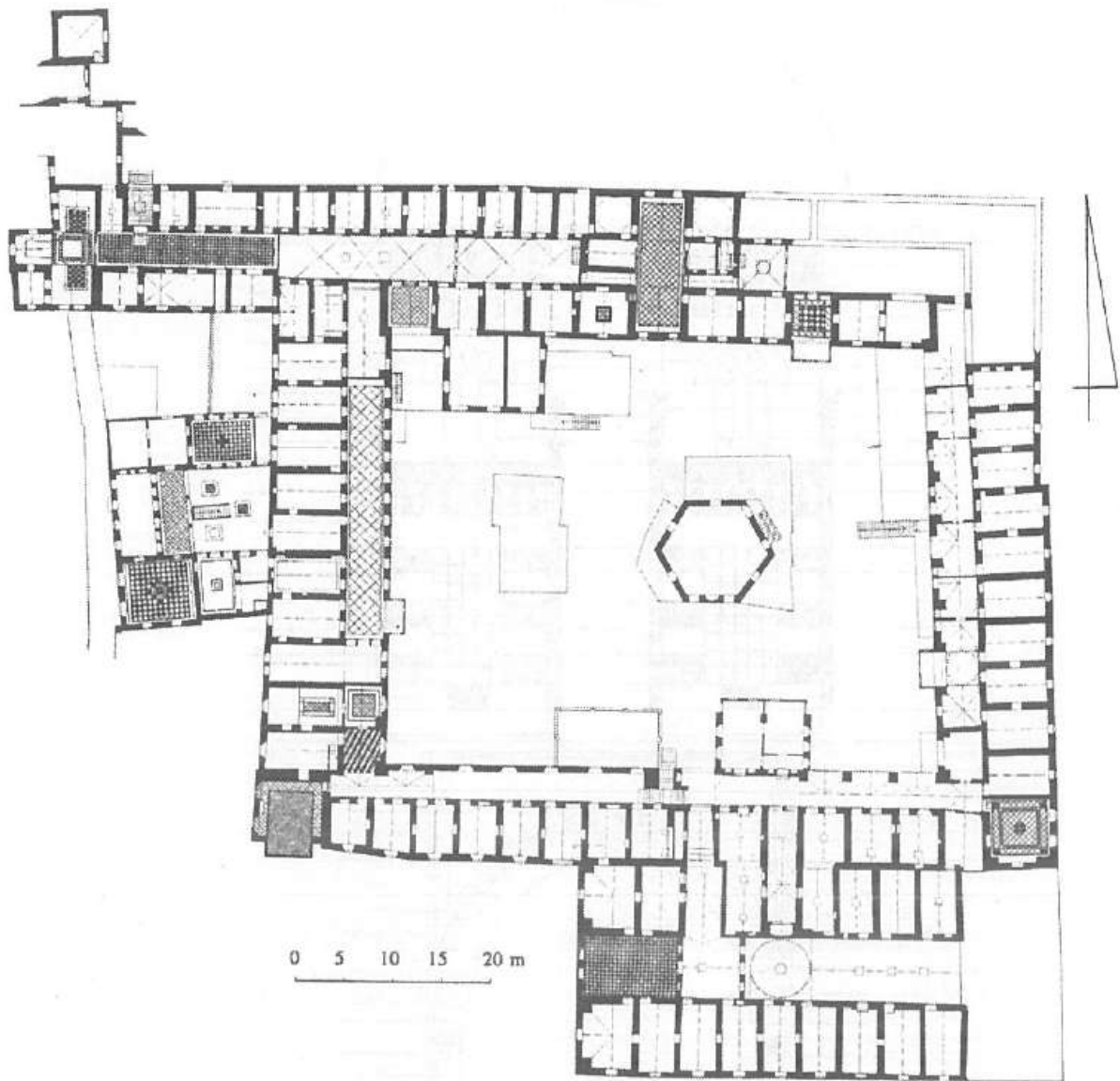
إن نفس المبدأ المتعلق بالفراغ كان مستمراً في النموذج الثاني لسكن القناصل في الخانات الأخرى، وإنه كان نتيجة لتغيرات أعمق، أو حتى الهدم. وإن الشكل الرئيسي لهذا الفراغ الجديد بقي على الشكل التالي: ممر محوري واسع يخدم الغرف القائمة على طرفيه، غالباً صالة كبيرة في نفس المحور تجاه المدخل. إن أرضية غرف هذه المساكن، أصبحت على مستوى واحد، مع بعض عتبات خفيفة لمصاريع الأبواب، والأرضية، عامة، من الممر، وتلعب دوراً هاماً، زخرفياً، لتحديد الأشكال - وتحديد - وتأکید تحديد الصفة المتطاولة أو المركزية للفراغ. إن المرفوشات هنا عنصر هام لاستعمال الفراغ وترتيبه. هذا النموذج الذي تطور بصورة واضحة في حلب في القرن الثامن عشر، تقليد محلي للنماذج التي يمكن أن تكون عثمانية أو إيطالية، وأكثر تحديداً من البندقية، نظمت وفرشت بسبب الذوق الغربي، القائم على أوضاع، فرضتها طريقة المحادثة والاستعمال الجماعي للفراغ، الخاص والعام^٢.

^١ من الواضح، أن رفع مستوى أرضية الصالة قد تم، إذ يتبين أن العارض السفلي للشبابيك هو على ارتفاع حوالي ٦٠ سنتيمتراً فوق مستوى الأرضية، أي أعلى بـ ١٠ أو ٢٠ سنتيمتراً عن متوسط الرؤية بالنسبة للجالس في الداخل، ولكنه ليس مرتفعاً بشكل كاف ليكون منسجماً مع الارتفاع العام للمصطبة الملغاة، وإن العارضة السفلى للنافذة، كانت على الأقل على ارتفاع ٨٠ سنتيمتراً.

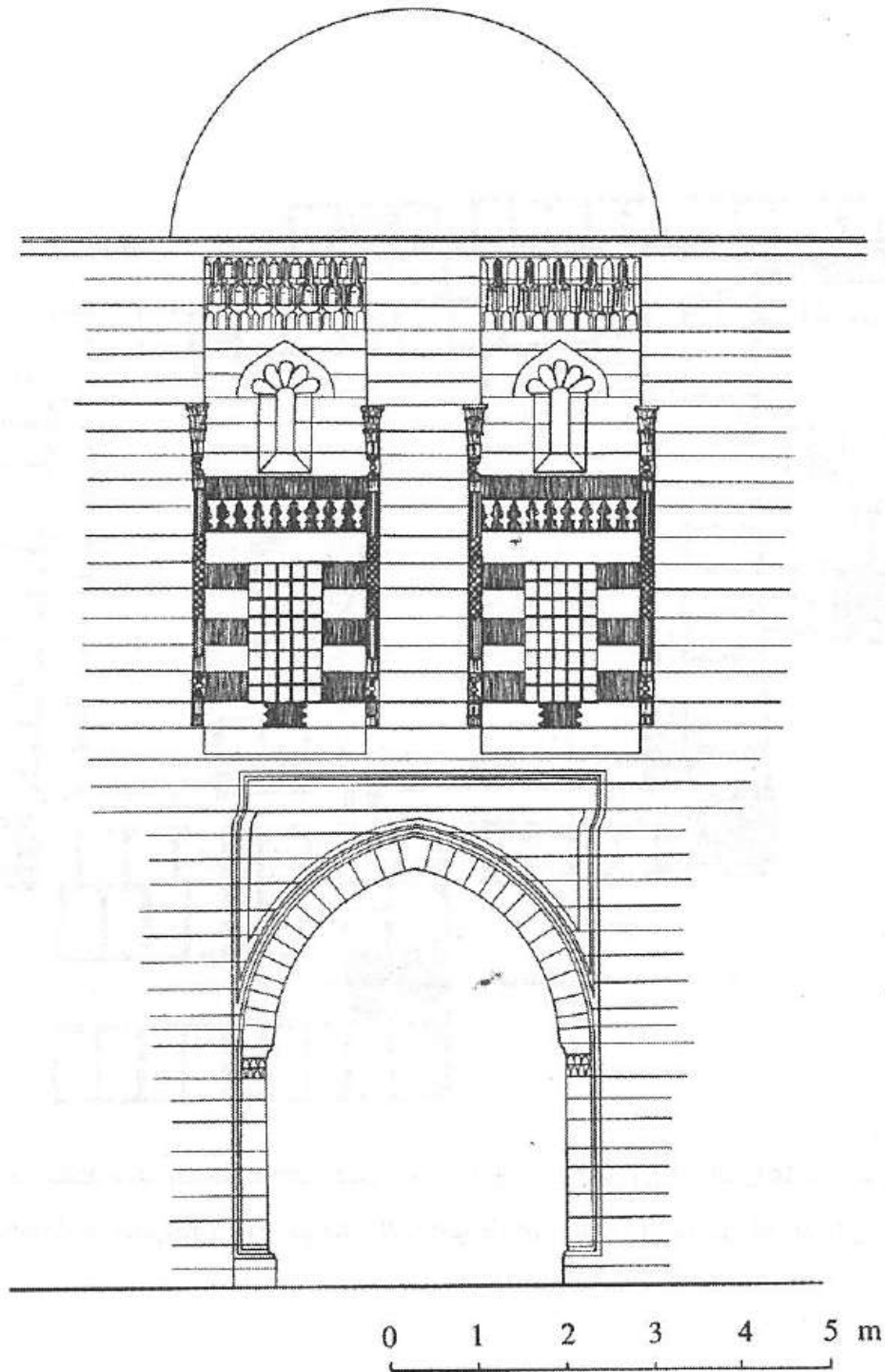
^٢ يظهر أن هذا النموذج لم يكن موجوداً في القرن السابع عشر، وإن القاعة المحلية، التي كانت توجد في الأصل وبشكل خاص بها، في كل خان، كانت تبني على نفس التقليد، تماماً أو أقل كمالاً، في نفس الخانات، لتضم أماكن قنصليات أخرى، أو مراكز تجار، وهكذا يمكننا أن نرى في خان الجمرک قاعتين أخريتين ذوات قباب، من القرن السابع عشر، ولا تشكّلان العمارة الأصلية. وفي خان الحبال، وباستثناء القاعة الأساسية والتي توجد فوق ممر المدخل، يمكننا أن نرى قاعة أخرى، يمكن أن تكون قد أضيفت فيما بعد في الزاوية الشمالية الشرقية من الخان.

إن المقارنة بين مصدرينا، النصوص التاريخية والعمارة، هي مثمرة، وتسمح لنا بفهم، ما إذا كان المكان الذي شغلته القنصلية الفرنسية، وقد استمر باستعمالاتها، والمختلفة، عن الاستعمالات المحلية الأساسية، والاستعمالات الحالية، بشكل يجعل هذا المكان (مبنى زائلاً). بغياب النصوص فإن المميزات المعمارية المتواضعة جداً، وخصائص استعمال الأرض، يمكنها أن تكون شاهداً على حياة هذا المبنى في تلك الفترة. إن دراسة النصوص، تثير الانتباه، ويمكن أن توضح البحث، وتسهل، بلا شك، اكتشاف الشواهد المعمارية.

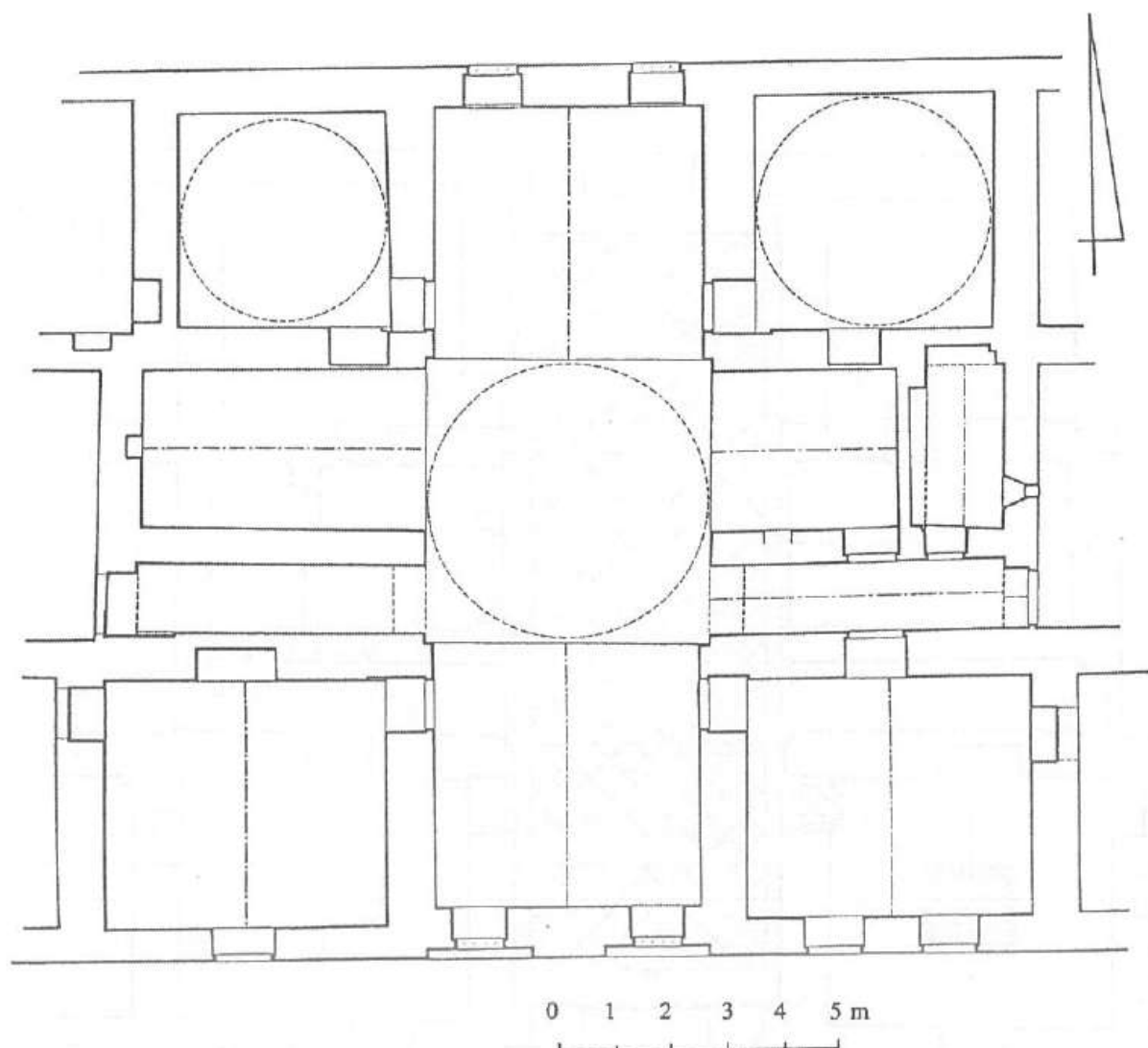
وهكذا نكون أمام حالة استثنائية، بمواجهة ثقافتين في استعمال الفراغ، مختلفتين بوضوح، ومتابعتين في نفس المكان، ويمكن لنصوص أخرى، أن تسمح لنا بتوضيح الأمر وإعادة تقييمه.



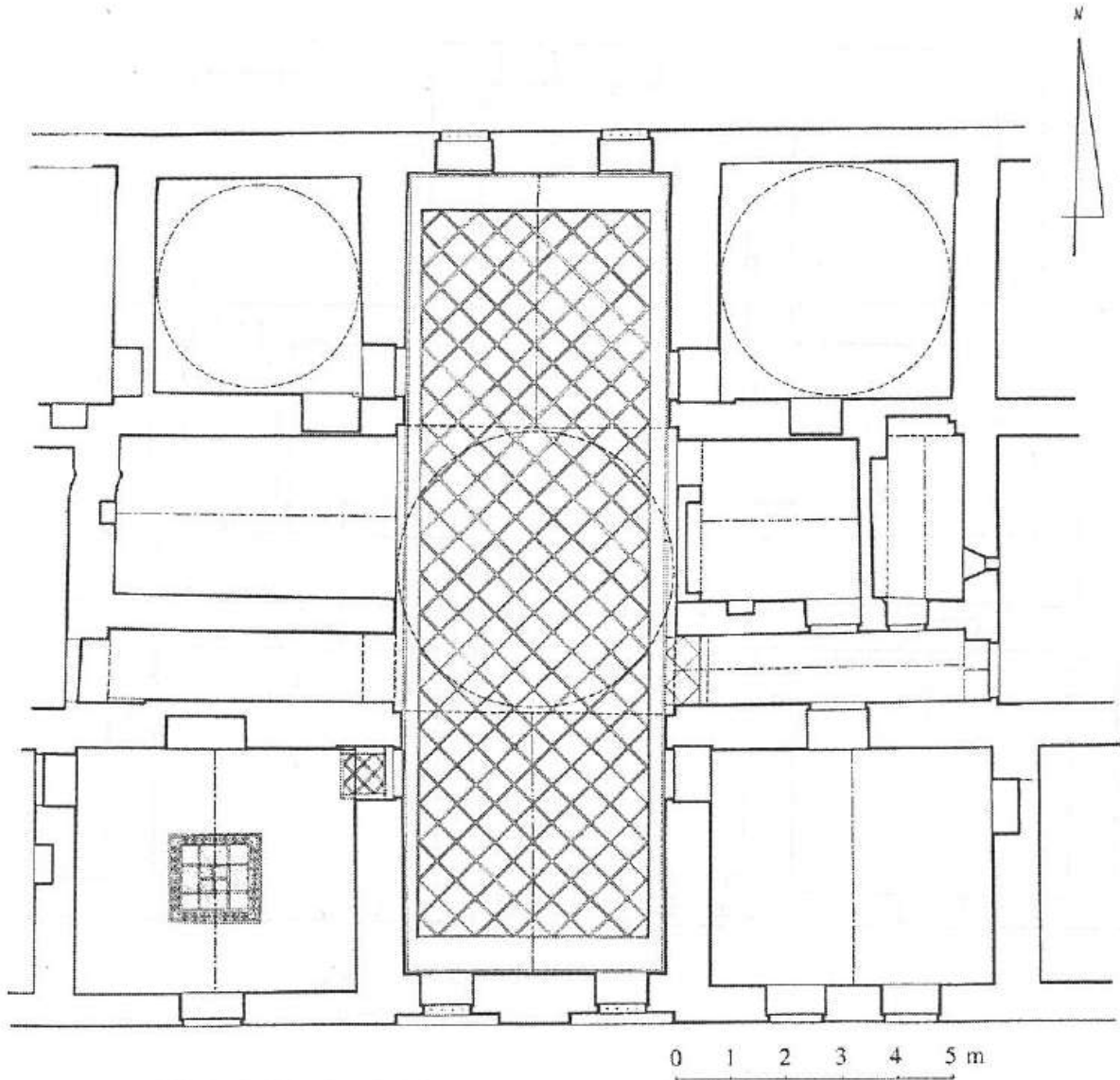
مسقط خان الجمرک في خمسينات القرن العشرين، إن الفراغات المليئة بالخطوط المربعة، هي عامة، المواقع التي شغلها القناصل أو التجار الكبار



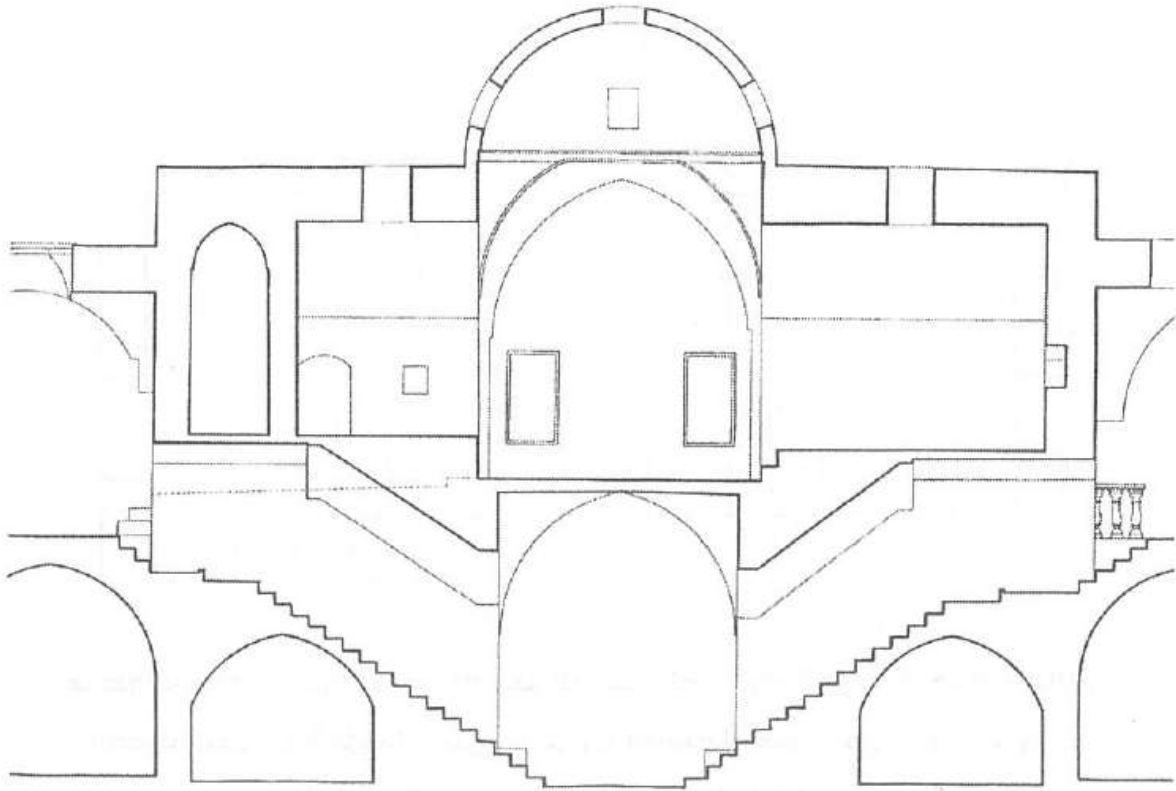
الواجهة المطلّة على الباحة من جهة الدخول إلى الخان،
وهي واجهة القاعة الكبرى في الطابق الأول (صالة القنصلية)



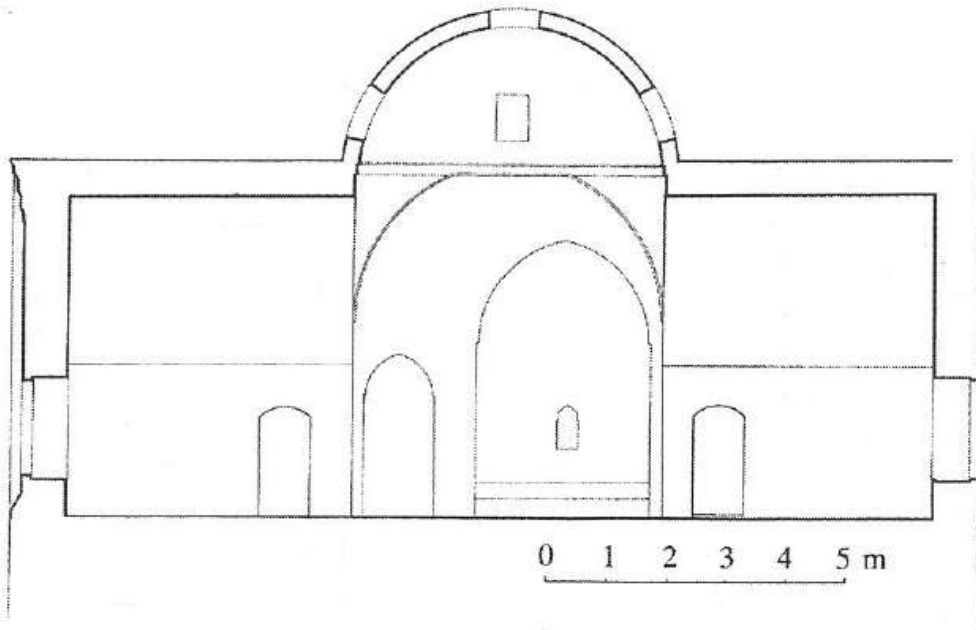
مسقط القاعة الكبرى، قبل أن تحول إلى صالة القنصلية في القرن السادس عشر



مسقط الصالة الكبرى بعد تحويلها إلى صالة القنصلية في القرن السابع عشر.
 يظهر في المسقط شكل البلاط والمستوى الموحد، للصالة الكبيرة، فهي
 مؤلفة من الفراغ الأوسط، ومن الإيوانين الرئيسيين، ومن القاعة الأساسية



مقطع شرقي - غربي، يبرز ممر الدخول إلى الخان في الطابق الأرضي،
 ودرجتي الدخول إلى البهوين في الطابق الأول. كما يبرز الفراغ الداخلي للصالة
 الكبرى مع مختلف المستويات المحفوظة في الأواوين الصغيرة الجانبية.
 وإن الحواجز الثلاثة التقليدية في يمين المقطع، تبرز مدخل الدرج إلى البهو الداخلي



مقطع شمالي - جنوبي للصالة الكبرى، يبرز المستوى الموحد لأرضية الصالة،
المغطاة بقبة، وداخل الايوانين الكبيرين، النافذة اليمنى تطل على السوق -
والنافذة اليسرى على الباحة الداخلية للخان

الملحق (٥)

أعمال الإحياء في أسواق حلب

إن أعمال إحياء مدينة حلب القديمة، أصبحت من الضرورات التي تهتم بها الدولة ويقوم بها مجلس مدينة حلب، ومن أقسامه مديرية إحياء المدينة القديمة. تشارك بذلك مؤسسات عالمية ودولية، ومصارف عربية، فالأسواق هي جزء من المدينة القديمة، ونشاطها مستمر، وأهميتها كبيرة في اقتصاد الشمال السوري والعربي يصل حتى الدول المجاورة، فضلاً عن أنها معلم سياحي كبير، على مستوى الشرق الأدنى. والإحياء لن يكون بأية حال ضد نزعة التطوير، وإنما محاولة في استخدامه باتجاه الإحياء، أي الجمع ما بين دعم التغيير (المكون الديناميكي)، والحفاظ على الصفات النادرة والثرينة (المكون المحافظ)^١.

يتلخص برنامج أعمال الإحياء في أسواق المدينة بما يلي:

١. المحافظة على مساحة الأسواق، كوظيفة خاصة (٢)، وتعريف حدودها (٣) وإبعاد الإشغال غير المناسب، فقد تحولت الخانات إلى ورشات ومعامل صغيرة ومستودعات مما سبب أذى كبيراً للقيمة التاريخية والمعمارية لهذه المباني.

٢. إعادة التأهيل بتنظيم أعمال الترميم والتجديد والديكور والصيانة ووضع قائمة للأعمال في المباني والمحلات والشوارع، ونقل تجارة المستودعات التي تحتاج إلى حركة مرور واسعة مع النشاطات الصناعية التي تضر بالأسواق^٢.

٣. الربط بين مشروع: القلعة السياحي وإبراز منطقة الأسوار الغربية وباب إنطاكية.

^١ مخطط الارتقاء مديرية إحياء حلب القديمة مجموعة من المهندسين ٢٠٠١ ص ١١١.

^٢ المصدر نفسه ص ٦.

٤. تحسين الأسواق وخاصة الواجهات المطلة على الجامع الأموي، وبصورة عامة على الشوارع المفتوحة بجانب الأسواق، وفي الأسواق نفسها الاهتمام بالواجهات، وعزل الأسطح والجدران^١ والتنظيف، وترميم الأكشاك ورفع أشرطة الكهرباء على السطح ووضع أشرطة الهاتف تحت الأرض والتسقيف الجيد وترميم مدرسة الشيباني.

٥. آثار التأهيل على الزائر والسائح.

٦. موافقة وإشراك الشاغلين في الأسواق.

٧. دراسة موضوع السير للآليات والمشاة.

٨. شبكة المجاري ووصلاتها (مياه الصرف الصحي، والمياه العذبة) والفوهات المطرية، والقضاء على مصادر تلوث المياه الأساسية، خاصة بوجود المسالخ التي تعمل بشكل غير قانوني، وتسرب المياه الحاصل بين شبكة المياه المهترئة وشبكة المجاري القديمة، هذا الوضع يؤثر بشكل كبير على شروط التربة تحت الأرض التي تسبب أضراراً كبيرة للمباني، فضلاً عن إفساد مياه الشرب والتسبب بالأمراض المستعصية. ومن أهداف كل ذلك:

أ. تحسين الشروط البيئية.

ب. مراقبة تلوث التربة والمياه بتحسين شبكة المجاري التي مضى عليها عدة مئات من السنين وقد سجلت عدة حالات كوليرا في عام ١٩٩٣.

ت. تحسين مياه الشرب^٢ والتزود بالمياه العذبة.

٩. التبليط واستبدال الحجر الأبيض الكلسي بالحجر الأسود البازليتي.

بقيت مشكلة المرور وهي ضرورية في نسيج عمراني، شوارعه ضيقة، ذات شروط مرور صعبة تعرقل مرور الآليات وإن مرورها الصعب يزيد من الكثافة المرورية، كما يتم نقل البضائع من وإلى الأسواق خلال كافة أوقات النهار مما يزعج الشاغلين والمشاة والتي لا يمكن فصلها عن

^١ المصدر نفسه ص ١٠٢.

^٢ المصدر نفسه ص ٢٦.

أعمال الإحياء وعن الحركة الرئيسية، كما أنه لا يمكن فصل الأسواق عن محيطها والمحاور التي توصلها بباقي أنحاء المدينة القديمة. وقد درست هذه المشكلة، ووضعت التوصيات التالية:

- أ) نقل الفعاليات الإدارية بكاملها وبدون استثناء خارج المدينة القديمة ومركزها.
 - ب) أخذ الإحصائيات الضرورية والكاملة، لتقرير ما يلزم من تدابير مستقبلية.
 - ج) التشاور مع الأخصائيين. وأيضاً مع السائقين.
 - د) الفصل بين الأماكن التجارية والأماكن السكنية.
 - هـ) السير على الأقدام مسافة أكثر من كيلو متر واحد بقليل.
- لقد تم اتخاذ القرار^١ بناءً على تقرير البروفيسور (دُميري)، وخطة منظمة اليونيسكو في عام ١٩٨٣:

١. منع المرور العابر.
٢. إيجاد شبكة مرور رئيسية محيطية، وفرض الاتجاه الوحيد.
٣. إيجاد شبكة مرور للمشاة.
٤. تحديد ساعات التحميل والتفريغ.
٥. قطع حركة المرور أمام الجامع الأموي.
٦. تأمين شبكة سير للمشاة تغطي الأسواق القديمة ونقاط الجذب السياحية وخاصة عند نقاط التقاطع.

لقد بحث موضوع إيجاد مواقف السيارات ضمن مشاريع إحياء الأسواق القديمة، وضمن مقترحات مشروع الآغا خان للاستثمار السياحي في محيط قلعة حلب، فتقرر إيجاد مواقف كافية محيطة بمنطقة الأسواق القديمة، ومنع دخول عربات النقل المزودة بمحركات، إلا في أوقات محددة:

^١ المصدر نفسه ص ٨٦.

أ) تأسيس منشآت مواقف مناسبة يمكن الوصول إليها سيراً على الأقدام مسافة ٥٠٠ متراً، بجانب المداخل المؤدية إلى المناطق المخصصة للمشاة فقط وفيها: وقوف طويل الأمد. ووقوف قصير الأمد.

ب) تأمين مواقف كافية بجانب نقاط الجذب السياحية.

كلمة أخيرة، بقيت أسواق المدينة، مركزاً عمرانياً لمجموع المدينة القديمة وكانت تغطي كافة الاحتياجات الدينية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن الخدمات الاقتصادية، ويشرف المجتمع المتضامن في المدينة القديمة على تلبية هذه الاحتياجات، لكن تغير أسلوب الحياة، تطلب بنية جديدة مما سبب خللاً في توازن هذه الاحتياجات، فعلى صعيد الخدمات الدينية، حافظت الجوامع على عددها، وذلك بسبب أهميتها الروحية، لكن دورها قد تغير، إذ كانت فيما مضى تقدم الخدمات الاجتماعية والدينية (التعليم، القضاء....) أما الآن فهي تعتبر مكاناً لإقامة الصلوات فقط. ثم إن الحمامات، وقد تقلص عددها كثيراً، فقد اقتصر على حمام واحد. وألغيت المقاهي.

لقد وجدت مراكز تجارية جديدة لتخدم فئة من السكان من ذوي التوجه الغربي^١ وذوي الدخل المرتفع نسبياً، فبقيت الأسواق التقليدية، وإلى اليوم، تؤمن بعض حاجات المراكز الجديدة، لكنها بقيت مركزاً تجارياً هاماً للفئات التقليدية من السكان.

والسؤال، كيف ستكون مسيرة هذه الأسواق في الفترة الحديثة، نترك الجواب إلى استكمال المسيرة....

الملحق (٦)

مقتطفات من أعمال مكتب شركة أجنبية في أسواق المدينة^١

وكالة غوستنياني ونيبوتي، ثم، فينسنزو ماركوبولي وشركاهم

برزت في تاريخ تجارة المشرق، بعض المراحل التي تركت تأثيراً خاصاً لدى الباحثين. فمنذ مائة وخمسين وعشرين سنة، نشر الباحث هايد دراسته الهامة عن تجارة العصور الوسطى الأوروبية، وتبعته دراسات علمية، تعالج، كل واحدة منها، الأعمال التجارية، لبلد واحد، في فترة تاريخية معينة، لكن هذه الدراسات كانت تعتمد، بشكل خاص على الوثائق الغربية.

لقد رأينا دائماً، نشر أعمال هامة، وعلمية، لباحث لم يعمل في الشرق. لهذا، نرى من الضرورة بمكان، أن يقوم الباحثون بدراسة المحفوظات الشرقية، الموجودة بعضها بملكية خاصة. ولقد تبين أن دراسات فترة القرن التاسع عشر، أعطتنا نتائج هامة.

من الطبيعي، أننا إذا تعمقنا في دراسات المدن الشرقية التي تبرز أهمية كبيرة في ثناياها، سنرى أن حلب في القرن السادس عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر، كانت بين أكبر مدن الإمبراطورية العثمانية، وكان هذا الاختيار في محله.

^١ مقتطفات ترجمها المؤلف من دراسة للباحث الهولندي توماس ريس وردت في نشرة المعهد الفرنسي بدمشق، المجلد ٣٤، دمشق ١٩٨٤.

وبرعاية ومعونة المرحوم بول ماركوبولي، قنصل إيطاليا، وسليل عائلة قديمة، بعضها قناصل، استطاع الباحث الهولندي توماس ريس الإطلاع على محفوظات المكتب التجاري لـ: فينسترو ماركوبولي وشركاه والكتابة عن هذه الشركة.

إن تصنيفاً سريعاً قام به هذا الباحث الهولندي في ١٩٧٦، أظهرت أن أهم فترة في تجارة حلب، كانت قبل عام ١٨٧٠م، ولم تكن الفترة التي سبقتها، إلا تأكيداً لها، ولم يحدث أي جديد بعد ذلك. رغم أن محفوظات الفترة بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤، كانت غنية جداً، تعادل ثلاثة أرباع محفوظات مؤسسة ماركوبولي، فإن الباحث الهولندي، قد حدد فترة ١٨٢٠-١٨٧٠. لدراسته، خلال إقامته في حلب في كانون الثاني - شباط ١٩٨١، والتي مولت البحث فيها مؤسسة كالسبرغ في كوبنهاغن، التي اختصت، في الأبحاث المتعلقة بسورية.

لقد استطاع الباحث وضع الفهرس النهائي لمؤسسة ماركوبولي التجارية التي تعود إلى ما قبل ١٨٧٤. كما استطاع أن يعطينا شرحاً واضحاً عن كل ما يخطر من أسئلة تتعلق بهذه المرحلة، وخاصة بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى.

لقد أسست الشركة التجارية في عام ١٨٣٦ تحت اسم (غوستنياني ونيوتي)، وكان ابن عم مؤسسها هو فينسترو ماركوبولي المولود في "كيو" في عام ١٨١٠، أمه كانت من عائلة غوستنياني. في عام ١٨٣٨ أو ١٨٣٩، دخل نقولاً أخ فينسترو، شريكاً، عندها أخذت الشركة اسم (غوستنياني ونيوتي) بينما بقي الأخوان الاثنان مستقرين في الشرق: جيوفاني في الموصل، وجيورجيو كان في دمشق ثم استقر في بيروت. في بداية تموز ١٨٥٢، ترك أفراد غوستنياني الشركة، التي غيرت تسميتها وأخذت اسم فينسترو ماركوبولي وشركاه، احتفظت بهذا الاسم، بعد وفاة فينسترو ماركوبولي حتى عام ١٨٥٥.

إن قراءة سريعة لقسم من الرسائل، يبرز بوضوح، أن الشركة اختصت ببعض البضائع: تصدير الحبوب، والصوف والقطن وجوز العفص، واستيراد المواد الأوربية المصنعة. كما قامت بأعمال أخرى: الصيرفة، الوكالات البحرية، ووكالة شركة نمساوية، ثم وكالات النقل الفرنسية بدءاً من عام ١٨٥٢.

إن كل ما خوته محفوظات هذه الشركة، كان هاماً جداً، لكن محفوظات وكالة النقل، تستحق أن تدرس لوحدها، والسبب، هو أن الشركة لم تحتفظ بمحفوظات تتعدى ثلاثين سنة، وأن محفوظات شركة أخرى تستخدم الساحل السوري. هي اللويد النمساوية (أصبحت اليوم اللويد في تريستا)، لم تكن موجودة إطلاقاً في هذه الفترة. وبالتالي فإن محفوظات وكالة حلب للنقل البحري، أصبحت ذات أهمية رئيسية لدراسة تاريخ النقل البحري عن طريق البواخر، في القسم الشرقي من البحر

المتوسط. إذا أضفنا معطيات محفوظات شركة ماركوبولي، والتقارير التي أرسلها القناصل الأجانب. فإن بإمكاننا أن نصل إلى دراسة كاملة لنظام النقل إلى سورية ولبنان.

وهكذا يمكننا أن نحصل على معرفة جيدة، حول النهضة المفاجئة لميناء بيروت، والذي كان قبل القرن التاسع عشر ميناءً ذا أهمية كبيرة، وإن عوامل كثيرة لعبت دوراً في هذا الموضوع.

في الواقع أن حلب عانت كثيراً من الزلزال الكبير الذي ضربها عام ١٨٢٢، وأن المدينة بدأت تستعيد أهميتها شيئاً فشيئاً، بعد هذه المصيبة، يحق لنا أن نتساءل ما إذا كان هذا البطء نتيجة منافسة بيروت لها؟ إن بيروت، وعلى حساب صيدا لعبت دور مرفأ دمشق، لكن هذا الدور لا يفسر النهضة السريعة لميناء بيروت، خاصة أن طبيعة الأرض تجعل من السهل الصلة بين دمشق وصيدا، أكثر من الصلة بين دمشق وبيروت.

فضلاً عن أن ميناء صيدا مَحْمِيٌّ من التيارات الهوائية عامة أكثر من ميناء بيروت المحمي فقط من التيارات الهوائية الجنوبية - الغربية التي تهب في الصيف. فالسبب، إذاً يظهر، بأنه منذ القديم، تمر القوافل الآتية من بغداد، جميعها من حلب، لكن خلال سنوات ١٨٢٠م، وربما قبل ذلك، كان يوجد طريق للقوافل بين دمشق وبغداد، كالطريق التي كانت بين بغداد وحلب. ونستطيع القول إنه، منذ ذلك الوقت، بدأت المدن الداخلية تنافس الطريق القديم. كما حصل مع بيروت، التي أصبحت ذات أهمية أكبر من اسكندرونة، وخاصة بسبب سوء مناخ هذه الأخيرة، التي لم تكن سوى قرية صغيرة. وهكذا أصبح طريق بغداد-دمشق-بيروت يوزاي أهمية طريق حلب-الاسكندرونة (أو اللاذقية)، حتى أن بضائع بغداد إلى حلب، كانت تأتي عبر قافلة دمشق.

لنستطيع استكمال بحث وثائق مؤسسة ماركوبولي في حلب، يجب أن ندرس التقارير القنصلية، لقناصل مختلف الجاليات الأجنبية، وخاصة تقارير قناصل فرنسا وإنكلترا والنمسا، ومملكة الصقليتين، فهي ذات أهمية، كذلك وثائق مؤسسات أخرى خاصة محفوظة في حلب، وأهمها، إلى اليوم، سجلات طائفة اللاتين، كذلك سجلات دكتور بوخة قنصل بلجيكا، وهذه تتألف من قسمين، الحديثة منها تبدأ حوالي ١٨٥٠، تحوي سجلات الشركة التجارية لعائلة بوخة، وفيها رسائل موجهة إلى نواب القناصل في القنصلية الإنكليزية في حلب ١٨٣٦-١٨٤١، وسجل رسائل مشابه لقنصل فرنسا في حلب، بين عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٦. كما يوجد بين السجلات القنصلية القديمة، بقايا محفوظات لقنصلية البندقية في حلب، في الخمس عشرة سنة الأخيرة قبل انتهاء جمهورية البندقية (أي قبل قيام الوحدة الإيطالية)، والسبب في وجودها، أن مؤسس فرع العائلة في حلب، ويدعى جوزيف، كان قد أرسل إلى حلب خلال حروب نابليون في القارة

الأوربية، ليعمل في فرع شركة الزجاج البوهيمي (زاهن) منذ عام ١٨١٩، فتزوج مرغريت صولا ابنة ساليزو ريزيني آخر قنصل عام لدولة البندقية.

وقد ضمت تلك السجلات، صوراً طبق الأصل، لكتب أرسلت لقناصل إنكلترا وفرنسا، وكان لها أهمية كبيرة، وكذلك أوراق سجلات فرع شركة زاهن بين عامي ١٨٢١ و ١٨٢٣، وكتب مرسلة إلى الشركة بين أعوام ١٨٢٠ و ١٨٣٠.

إن دراسة هذه المراسلات التجارية، ضرورة من أجل أسعار العملات أيضاً، فرغم أن هناك سعراً موحداً للعملات في كل الإمبراطورية العثمانية، فإن باشوات الولايات، كانوا يحددون أسعاراً مختلفة. إن إينياس زاهن، مدير شركة زاهن في حلب، كتب إلى أنطوان سغوبودا في بغداد، شريكه، بأن فرمان السلطان حدد سعر (المحمودي) بـ ٢٥ قرشاً، لكن باشوات عكا ودمشق حددوه، في بشاكلهم (ولاياتهم) بـ ٢٠ قرشاً. وإن السعر في حلب كان ٢٦ قرشاً.

لهذا كان على شركة زاهن. - فيما بعد شركة غسطينياني وماركوبولي - أن يعلموا، وبشكل منتظم عملاءهم في حلب، وخلال فترة هذه الدراسة، بالأسعار، وذلك لحسن سير العمل، ثم من أجل الفعاليات المصرفية لشركة غسطينياني-ماركوبولي. حتى لو وجدت مثل هذه الفروق في بعض الولايات، فإن مثلها أكبر بين أسعار القسطنطينية أو بغداد أو البصرة. حيث هذا يجب دفع عمولة مصرفية مقدارها ٣٧,٥%! ولا ندري إن كان سعر القرش في حلب عملة قوية. إذ أن العمولة المصرفية كانت ١٩,٨%.

لقد وردت في السجلات ثلاثة أنواع من العملات متداولة هي: (كولوناتو الإسباني) و(بيزو دي آوشو) المكسيكي. وقد عرف بين عام ١٧٧٢ و ١٨٤٨، ووزنه ٢٤,٤٣ غراماً من الفضة الصافية، و(تاليرو) وربما هو (ماريا تيريزا- تالر) ووزنه ٢٣,٣٨٦ غراماً من الفضة الصافية و(المحمودي) وهو يوازي عشرين قرشاً من الذهب لمحمود الثاني.

لقد لوحظ أن العملات الفضية ارتفعت في خريف ١٨٢١، ثم استقرت في كانون الأول بينما انخفضت العملات الذهبية، في نفس الفترة. لقد جرت محاولات في بداية صيف عام ١٨٢٢ لتثبيت أسعار العملات في ٨ قروش لعملة (التالر) و ٢٦ قرشاً للمحمودي لكن بلا جدوى. إن سعر المحمودي في بداية تشرين الثاني ١٨٢٢ كان ٢٧ قرشاً، وهو الذي جرَّ الارتفاع السابق، لكنه لم يكن يتفق مع الواقع، إلا في بضعة أشهر، إذ أن المحمودي كان دائماً الأقوى. ونحن رأينا، أنه كان يساوي ٢٥ قرشاً أي ألف بارة، لكن السعر الرسمي في حزيران ١٨٢٢ عرف عمولة مصرفية ٤% والسعر في تشرين الثاني ١٨٢٢ كان ١٠%، بينما كانت الأسعار غير

الرسمية في حزيران ١٨٢٣، للعمولات المصرفية هي بين ٣٥ و ٣٦% متبدلة حسب تصريف العملة، (الدفع نقداً أو بالدين). نلاحظ بصورة عامة أن سعر (الكولوناتو) وسعر (التاليرو) كانت موحدة بالرغم من القيمة الذاتية المختلفة لهاتين العملتين، من ناحية أخرى، فإن سعر الصرف الفعلي في حلب كان مشابهاً لما يجري في بيروت، لكن هنا في حلب يتعلق بدراسة السجلات الأخرى.

لنلاحظ أخيراً، قبل أن ننهي الحديث عن محفوظات بوخة، بأن المراسلات مع شركة زاهن هي أيضاً هامة بالنسبة لتاريخ الفنون الدقيقة. فمن المعروف، وخاصة في القرن التاسع عشر، بأن الإمبراطورية العثمانية، قد استوردت الأواني الزجاجية من أوروبا، وبصورة عامة من بوهيميا، حيث أن ورشاتها اختصت بإنتاج ما يطلبه المشرق. لهذا فإن الشركة أنشأت لها فرعاً هنا، ومن خلال المراسلات بين فرع الشركة والمركز الرئيسي، يلاحظ، ما هي النماذج المفضلة في المشرق، وكيف يمكن مناقشة الزخرفة أحياناً. وإن سجل نسخ المراسلات يضم رسوماً صغيرة تتيح لنا تأريخ القطع المحفوظة بشكل أدق مما هو معروف سابقاً.

إننا لم نر، في الفترة التي ندرسها، أية إحصاءات للسكان، وإن التقديرات المختلفة جاءتنا من مذكرات الأجانب الغربيين، بعضها يمكن أن نعتبره دقيقاً، ولكن رغم ذلك، ولنستفيد منه تماماً، يجب أن ندقق فيما ورد فيها، مثال ذلك، إن دارفيو، في عام ١٦٨٣م قدر سكان مدينة حلب بـ ٢٨٥٠٠٠ إلى ٢٩٠٠٠٠ نسمة ضمن ١٣٣٦٠ أسرة، هذا الرقم يتفق مع عدد أفراد الأسرة الواحدة بحيث يتجاوز ٢١ شخصاً يعيشون في أسرة واحدة، وربما في بيت العائلة... وإذا قارنا هذا الرقم مع عدد السكان في أوربة نرى الرقم مرتفعاً، ما عدا في بعض الأحياء في مدينة انفرس البلجيكية في القرن السادس عشر، فالعدد متقارب. ورغم ذلك يجب أن نعلم أن الرقم الذي أورده دارفيو، ضم ما في الشكنات، والسكان العابرين، أو فيما إذا كانت هناك عدة عائلات في أسرة واحدة.

إذا كنا لا نريد أن ندخل في متاهة تعداد السكان العام، فإنه يكفي، وبكل بساطة، أن نحدد دراستنا في تعداد طائفة اللاتين التي تنتمي إليها عائلة ماركوبولي وبوخة، واللتان اتحدتا عن طريق المصاهرة فيما بينهما. فإن سجلات الطائفة اللاتينية موجودة منذ القرن السادس عشر ويظهر أنها كانت تضم الجالية الفرنسية فقط، ولم تتعرض إلى البنادقة، حوالي عام ١٨٠٠ وجدنا أسماء عائلات إيطالية، بكميات كبيرة في السجلات، هذا ما جعلنا نعتبر هذه السجلات تضم منذ ذلك الوقت كل أسماء الطائفة اللاتينية. وكمثال على طبيعة هذه الوثائق، نعرضه إلى القراء، فقد اخترنا قائمة التعميد في الثلاثين السنة الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان وسطي نسبة

التعميد كل سنة ٥,٨. وفي بداية القرن التاسع عشر ١٨٠٠-١٨٠٩، كان الوسطي ٥,١، ومن عام ١٨١٠ إلى ١٨١٩. الوسطي ٥,٢ ومن ١٨٢٠ إلى ١٨٢٨ الوسطي هو ٨,٢، تلاحظ الزيادة الواضحة في السنوات الأخيرة المذكورة. في هذه الفترة، لا نجد أطفالاً طبيعيين من الوالدين وكان ذلك مفاجأة، خاصة إذا أجرينا المقارنة مع مدينة فرنسية صغيرة مثل (مولان)، حيث النسبة المئوية، لتعميد الأطفال الطبيعيين كانت ٢,٣٠% في الفترة بين ١٧٦٠ و ١٧٨٩ و ٤,١٦% في الفترة بين ١٧٩٠ و ١٨١٦ و ١,٣٨ على التوالي. إن نسباً مشابهة في حلب، تترك آثارها في إحصائيات التعميد، وإذا لم نجد، فيمكن أن نحصل عليها بالدراسة الاجتماعية، في مجتمع محدود، وهو أقلية أيضاً في نفس الوقت.

بقي شيء آخر في تحقيقات الباحث الهولندي، يدور حول دور القنصلية الفرنسية في أسواق المدينة بحلب من الناحية الاقتصادية، ودورها في العلاقات مع المسيحيين، ونحن نعلم أن التدخل القنصلي للدول الكبرى في ذلك الوقت، عن طريق الرعايا المسيحيين، كان كبيراً، وأدى إلى مشاكل، وردت في تاريخ الدولة العثمانية أهمها حوادث الستين في لبنان، وغيرها.

إن معاهدة (الامتيازات) ^١ Les Copitulations، أعطت الحق إلى فرنسا، بحماية الديانة الكاثوليكية في المشرق، ومن المعروف أن الاعتراف بهذه الدولة، بأنها الأولى بين الدول الأوروبية التي اهتمت بالشرق، كان واضحاً، ولهذا فإن قنصلها كانوا يقومون بحماية الأجانب الغربيين (الفرنجة)، الذين لم يكن لهم وجود قنصلي خاص بهم، علماً بأن النمسا، باعتبارها وريثة الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، كانت هي التي تقوم بحماية هؤلاء الأجانب، مع أن المتعارف عليه أن فرنسا كانت الحامية للجاليات الكاثوليكية الأجنبية، لكنها لم تكن لوحدها، فقد كانت هناك جمهورية البندقية والإمبراطورية النمساوية، منذ زمن طويل. بعد زوال جمهورية البندقية خلفتها النمسا، في الحق في حماية الأماكن المقدسة في فلسطين، غير أنه في عهد الإمبراطورة ماريّا تيريز، أعطت النمسا الامتيازات إلى طائفة الروم الأرثوذكس وللأرمن الكاثوليك، كما فتحت المجال للطوائف الأخرى كالموارنة، إمكانية ذلك بالتبعية. كما أنه في نفس الوقت، دعمت النمسا، اقتصادياً، المسيحيين الشرقيين (وخاصة الموارنة والروم الكاثوليك). وفي عام ١٨٢٩م، تم الاعتراف بطائفة الأرمن الكاثوليك كطائفة دينية، وأعطى الوزير المعروف مترنيخ تعليماته إلى السفير البابوي في القسطنطينية، بأن تتبع هذه الطائفة، وليس

^١ أبرم السلطان العثماني سليمان القانوني مع فرانسوا الأول ملك فرنسا في عام ١٥٣٥م، ويجعلها بعض المؤرخين المحققين عام ١٥٣٦، بموجبها أعطيت امتيازات تجارية كبيرة لفرنسا، وكان القصد منها إبعاد البندقية عن الساحة التجارية مع حلب. وقد أبرمت معاهدات أخرى مماثلة مع دول غربية أخرى.

لفرنسا. إن مثل هذا العمل، أي أن تفتش دولة أجنبية على حماية طائفة دينية شرقية، لم يكن يجري لأول مرة، إذ أن معاهدة كوتشوك كينارجة في عام ١٧٧٤، اعترفت بروسيا حامية للمسيحيين الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية.

بالرغم من الظروف السياسية فإن فاتييه دو بورفيل، قنصل فرنسا، في أواسط سنوات ١٨٣٠، حافظ على هدوء أعصابه، ولم يتدخل في قضية خاصة، ففي ١٤ أيار ١٨٣٤ كتب إلى ل. جوفروا، الموظف القنصلي في اللاذقية، في قضية وراثة، أنكرها ماروني وروم كاثوليكي: (....أرى من واجبي، يا سيدي، بأن أعلمك بالتعليمات التي تقتضي، أن لا يتدخل أي فرنسي من دائرتك، ومن أي جنس، بشكل مباشر أو غير مباشر بمشاكل السكان، وإن أي عمل من هذا، لا يتفق مع التعليمات، سوف يكون مستحقاً للوم....).

بنفس اللهجة، في عام ١٨٤٠، فإن اللورد بونسونباي، سفير إنكلترا لدى الباب العالي منع القنصل في حلب بأن يتدخل بمشاكل الرعايا العثمانيين.

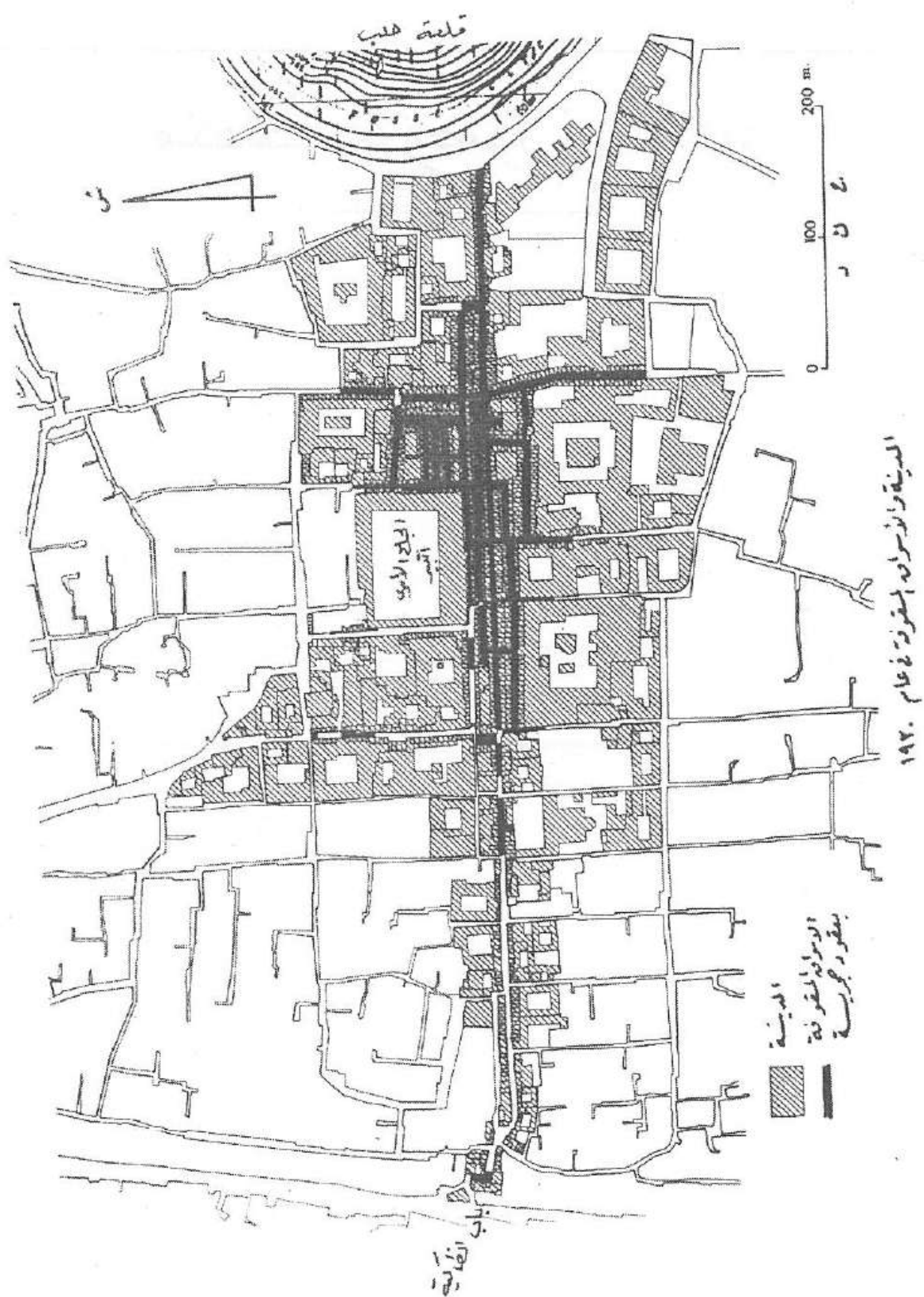
رغم ذلك، فإن الوضع بالنسبة لفرنسا، قد تغير، ففي عام ١٨٤٢، كتب فون أدلبرغ القنصل العام النمساوي في بيروت، بأن القناصل النمساويين والإنكليز والروس كانوا يتدخلون دائماً بأعمال السلطات العثمانية لصالح المسيحيين، وأنهم كانوا ينجحون في ذلك، وقد ترك لنا أحد الباحثين عبارة باللغة الإيطالية مفادها (الفرنسيون رغبوا دائماً، أن يعتبروا حماة رئيسيين للديانة المسيحية).

لقد رأينا مما سبق، أن النمسا قد تدخلت بشؤون المسيحيين الشرقيين عامة، وليس بشؤون الكاثوليك على الطقس اللاتيني فقط، وهذا ما ظهر في تعليمات السفير البابوي في القسطنطينية في ١٢ نيسان ١٨٤٢، في الاهتمام بالنمساويين المارونيين. فضلاً عن ذلك، ورغم أن النمسا، لمصالحها، أقامت التوازن، في التأثير الفرنسي في لبنان، إلا أن إنكلترا بدأت تتدخل آنئذ، خاصة بعد عام ١٨٦٠ وحوادثها المعروفة في لبنان^١، واعتبرت حامية للدروز بينما عملت روسيا على وحدة الروم الكاثوليك الملكيين مع الروم الأرثوذكس، لتصبح حامية للروم في لبنان. وهكذا يلاحظ التنافس بين الدول الكبرى، ذو المظهر الديني في المشرق، وإن التنافس الفرنسي-البريطاني في المنطقة يتوضح تماماً في عام ١٨٦٠، ويصبح عاملاً دائماً، حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

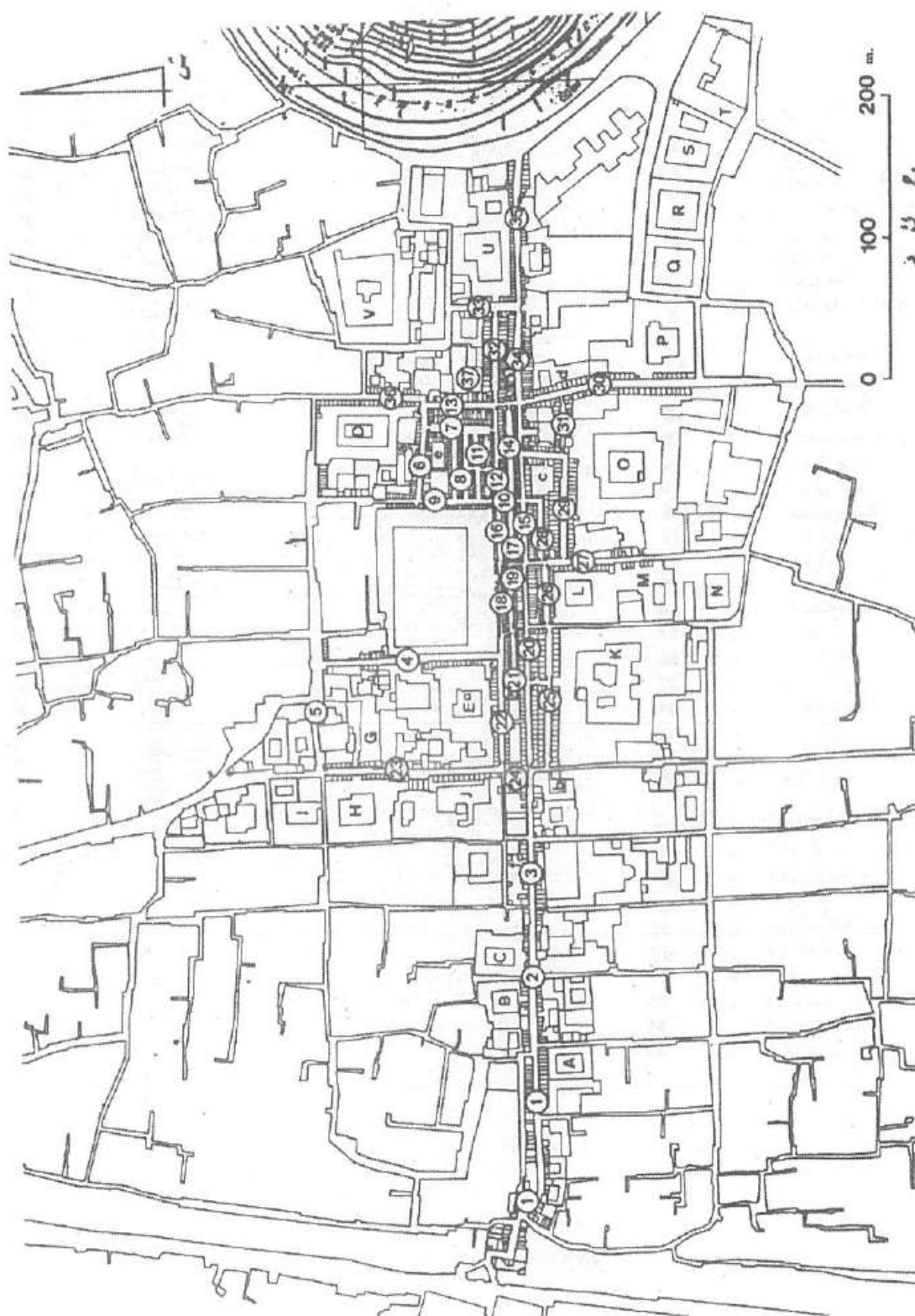
^١ تدخل إنكلترا يتوضح في الرغبة بحماية مواصلاتها مع الهند، وتطوير مصالحها في تلك الفترة حتى الملاحه في بحر الفرات باتجاه ما بين النهرين والخليج العربي، ثم التفكير بمد سكة الحديد أيضاً، بينها وبين البحر الأبيض المتوسط.

مخططات وصور إيضاحية

لوحه ۱



لرمة ٢



الديار والحدائق والتقسيمات في المدينة في عام ١٩٢٠

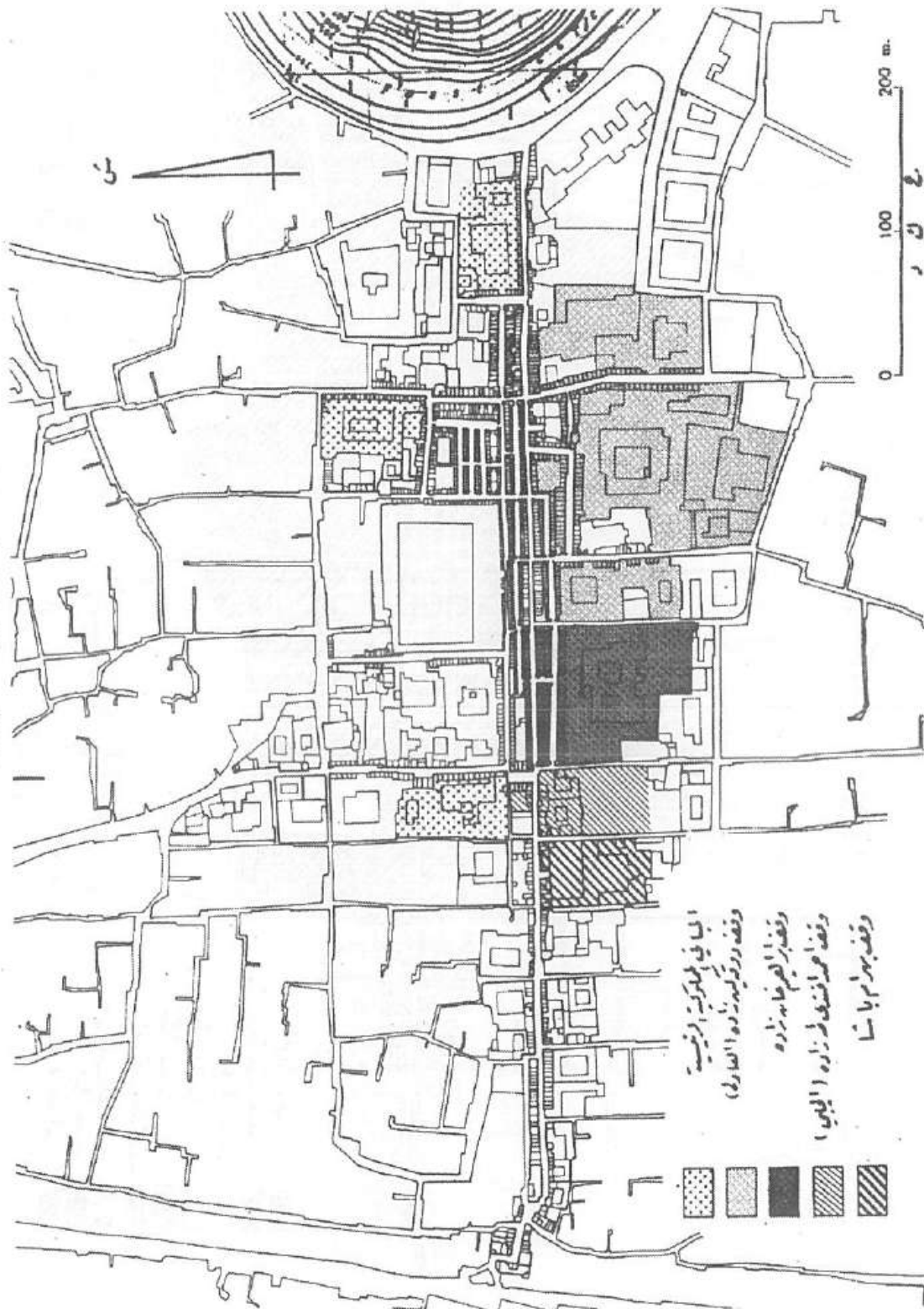
المصطلحات

1	سورة باب الطائفة .
2	غاية المرونة .
3	المهنية .
4	الملازمة (المقاربة) .
5	دراسة الممارس (سيرة مائة) .
6	المنازل .
7	المراجع .
8	المصاحف .
9	استاذول الجديد .
10	المقاربة .
11	الملازمة .
12	المقاربة .
13	المصاحف .
14	المطبخ .
15	المطبخ .
16	المصاحف .
17	المطبخ .
18	المطبخ .
19	المطبخ .
20	المطبخ .
21	المطبخ .
22	المطبخ .
23	غاية المرونة .
24	المصاحف .
25	المطبخ .
26	المطبخ .
27	المطبخ .
28	استاذول المصاحف .
29	المطبخ .
30	المطبخ .
31	المطبخ .
32	المطبخ .
33	قرعة تماش .
34	المطبخ .
35	المطبخ .
36	المطبخ .
37	المطبخ .

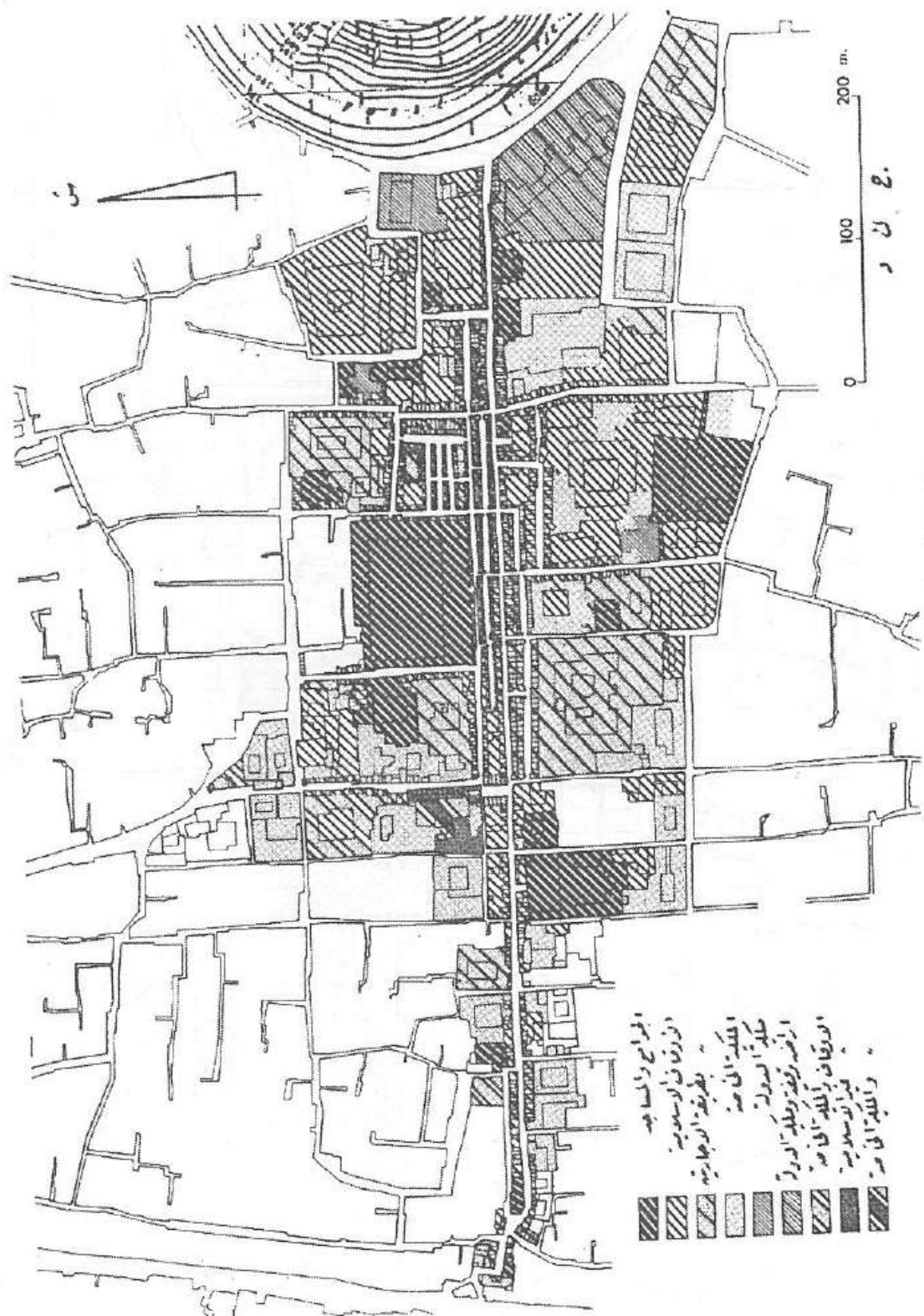
A	غاية المرونة .
B	المصاحف .
C	المطبخ .
D	المطبخ .
E	المطبخ .
F	المطبخ .
G	المطبخ .
H	المطبخ .
I	المطبخ .
J	المطبخ .
K	المطبخ .
L	المطبخ .
M	المطبخ .
N	المطبخ .
O	المطبخ .
P	المطبخ .
Q	المطبخ .
R	المطبخ .
S	المطبخ .
T	المطبخ .
U	المطبخ .
V	المطبخ .
a	غاية المرونة .
b	المطبخ .
c	المطبخ .
d	المطبخ .
e	المطبخ .
f	المطبخ .

لرمة ٢

الوقوف السماوية الرئيسية في عام ١٩٢٠

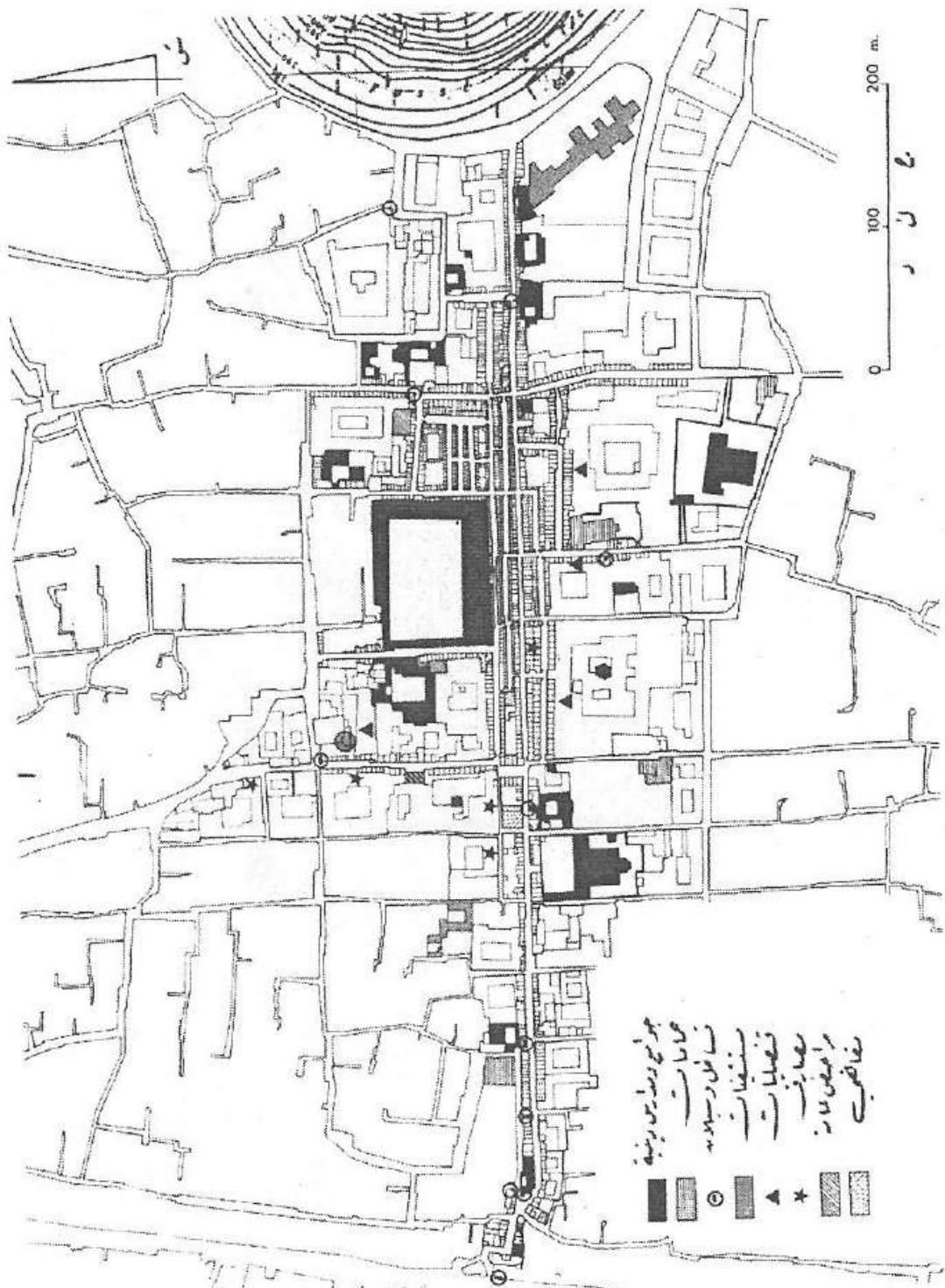


لرمه ۴



المجلة العقارية في المدينة " عام ١٩٨٠

رسم ٦



أهم بيوت الخدات في عام ١٩٣٠

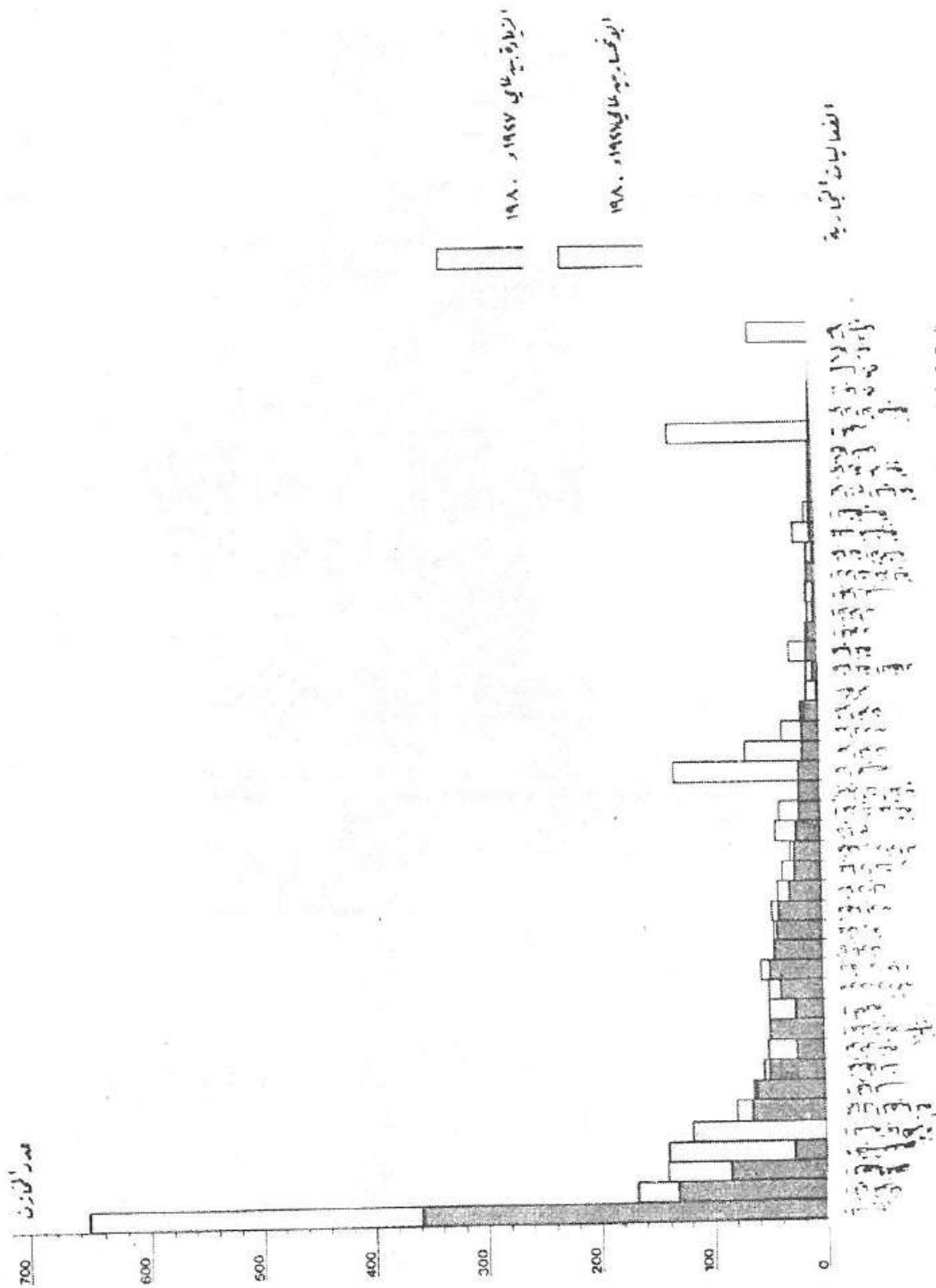
أسواق حلب م. ١٠

- ١٤٥ -

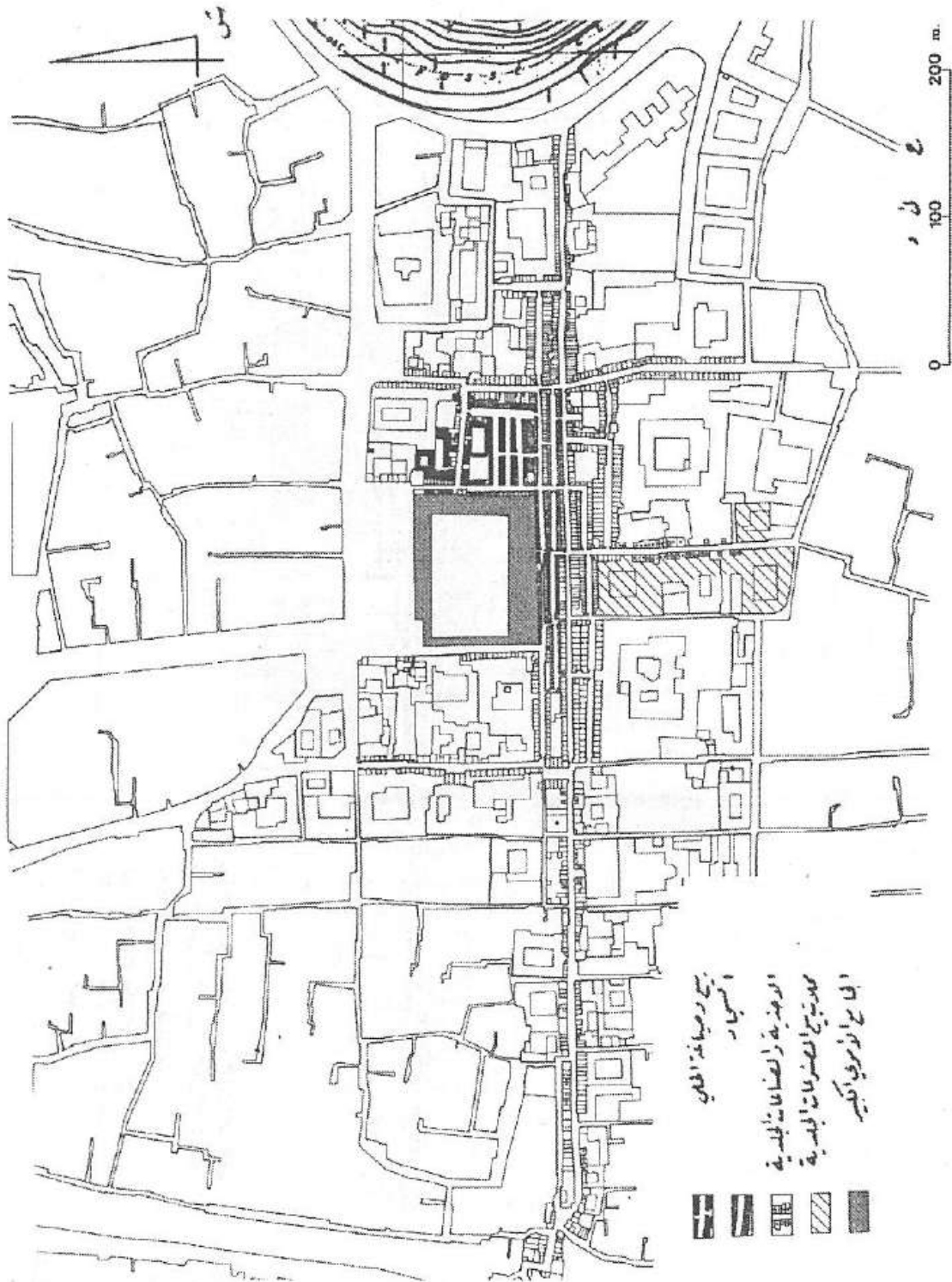
لوحه ٨

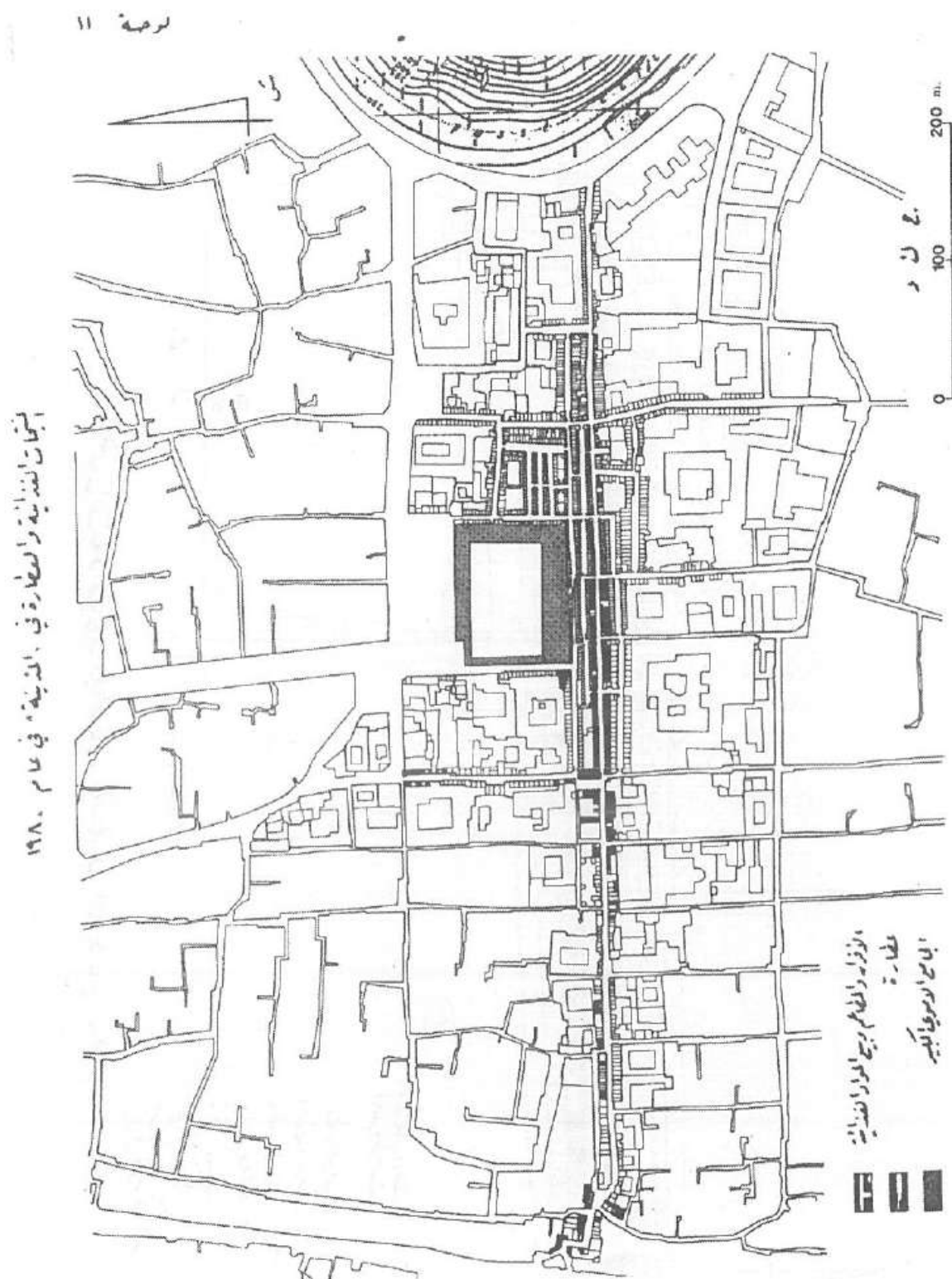
2. 2. 2.

جدول مقارن للعمليات الحسابية في المنهجية الجديدة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

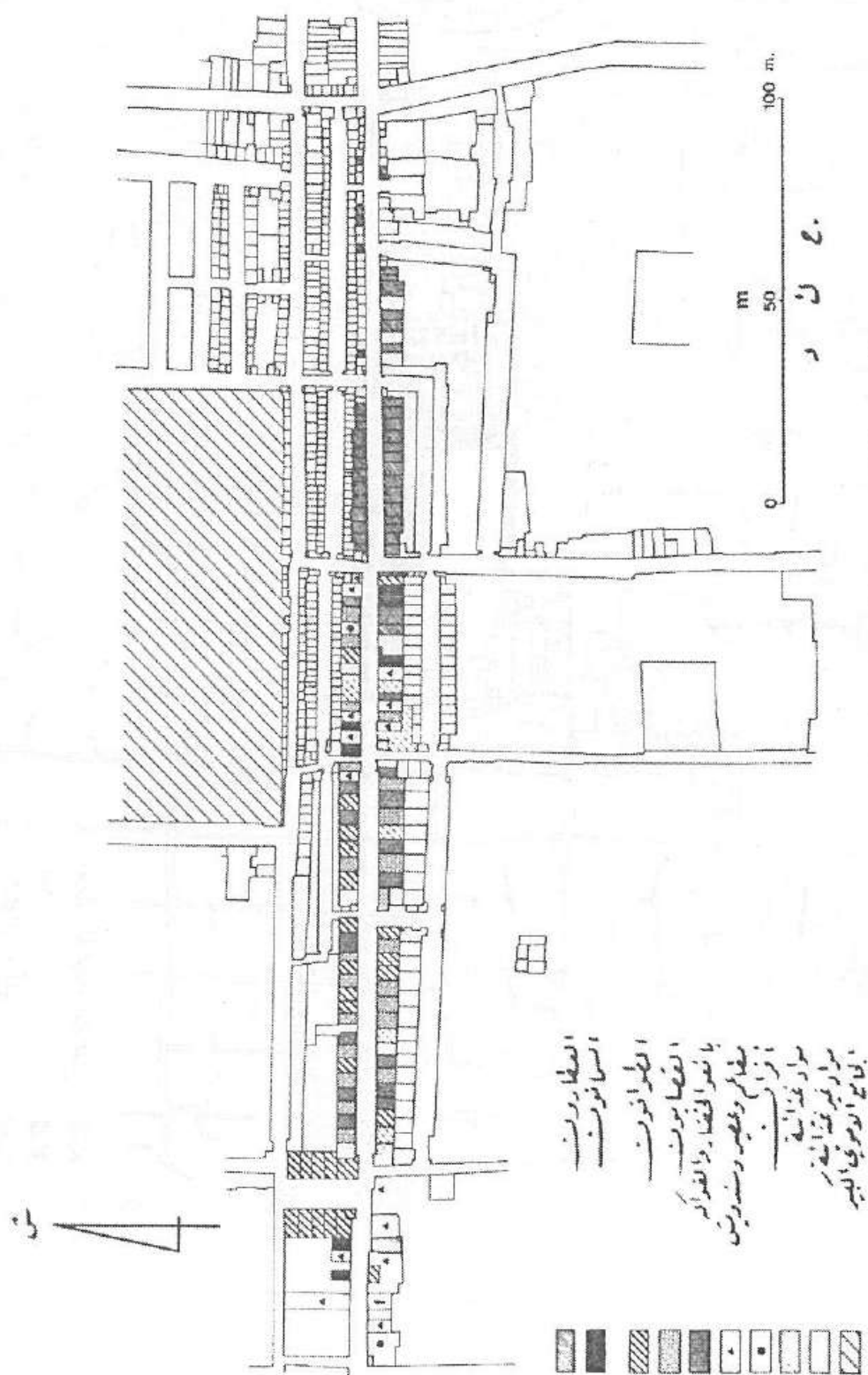


نقطة ١.





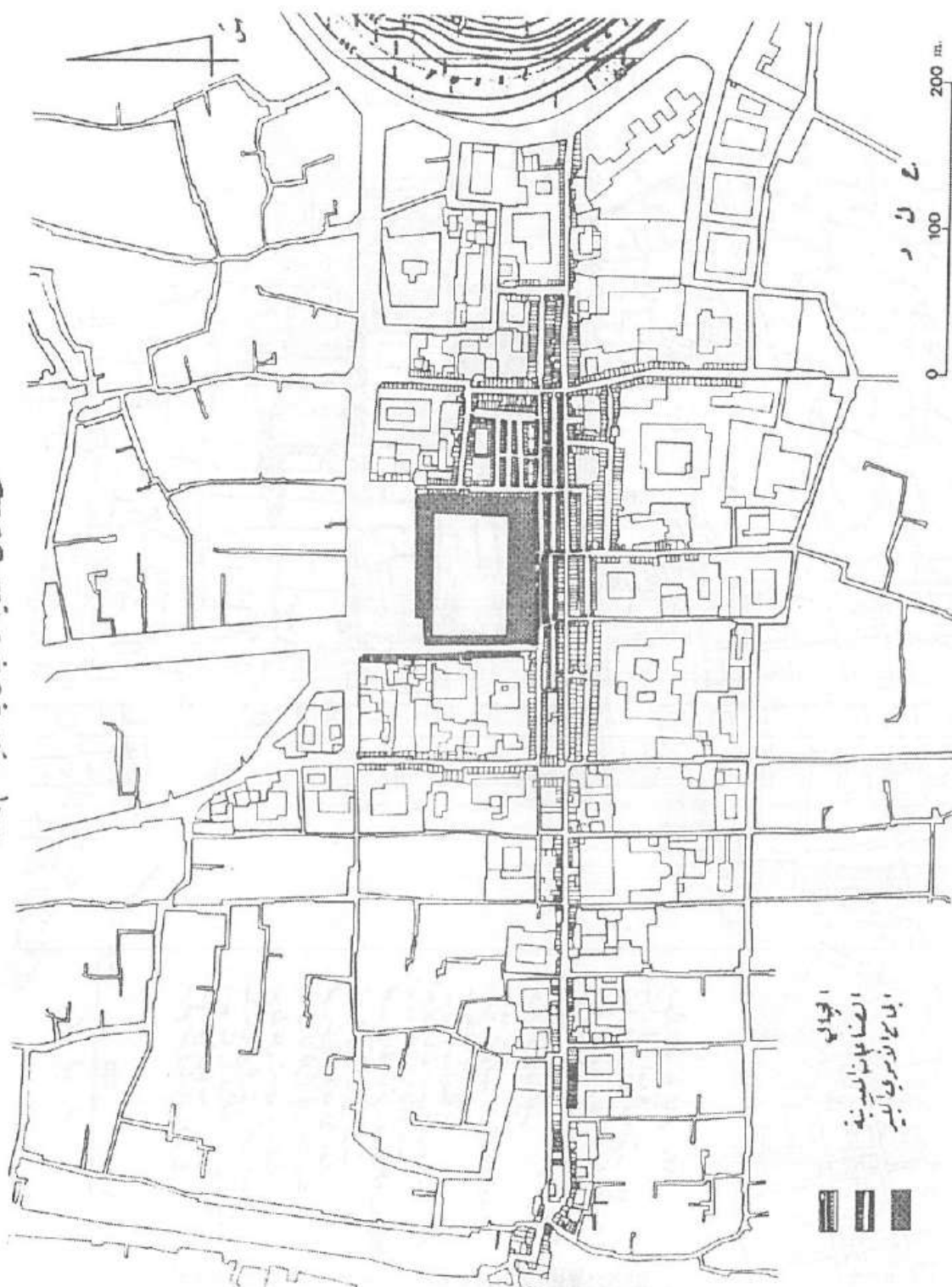
لوحة ١٢

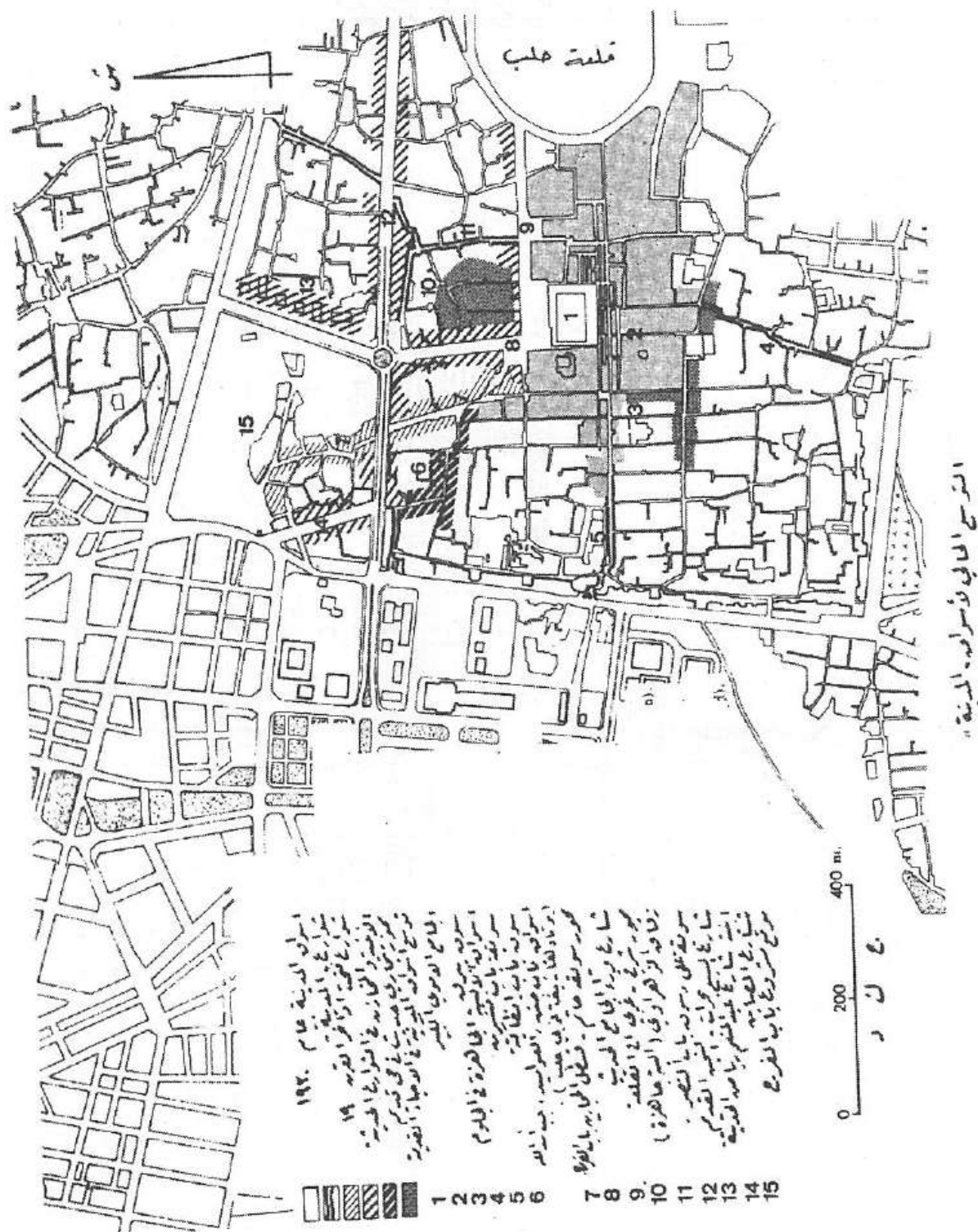


البحرمان القديمة والحجارة في سوق الطارية والسقاية في المدينة عام ١٩٨٠

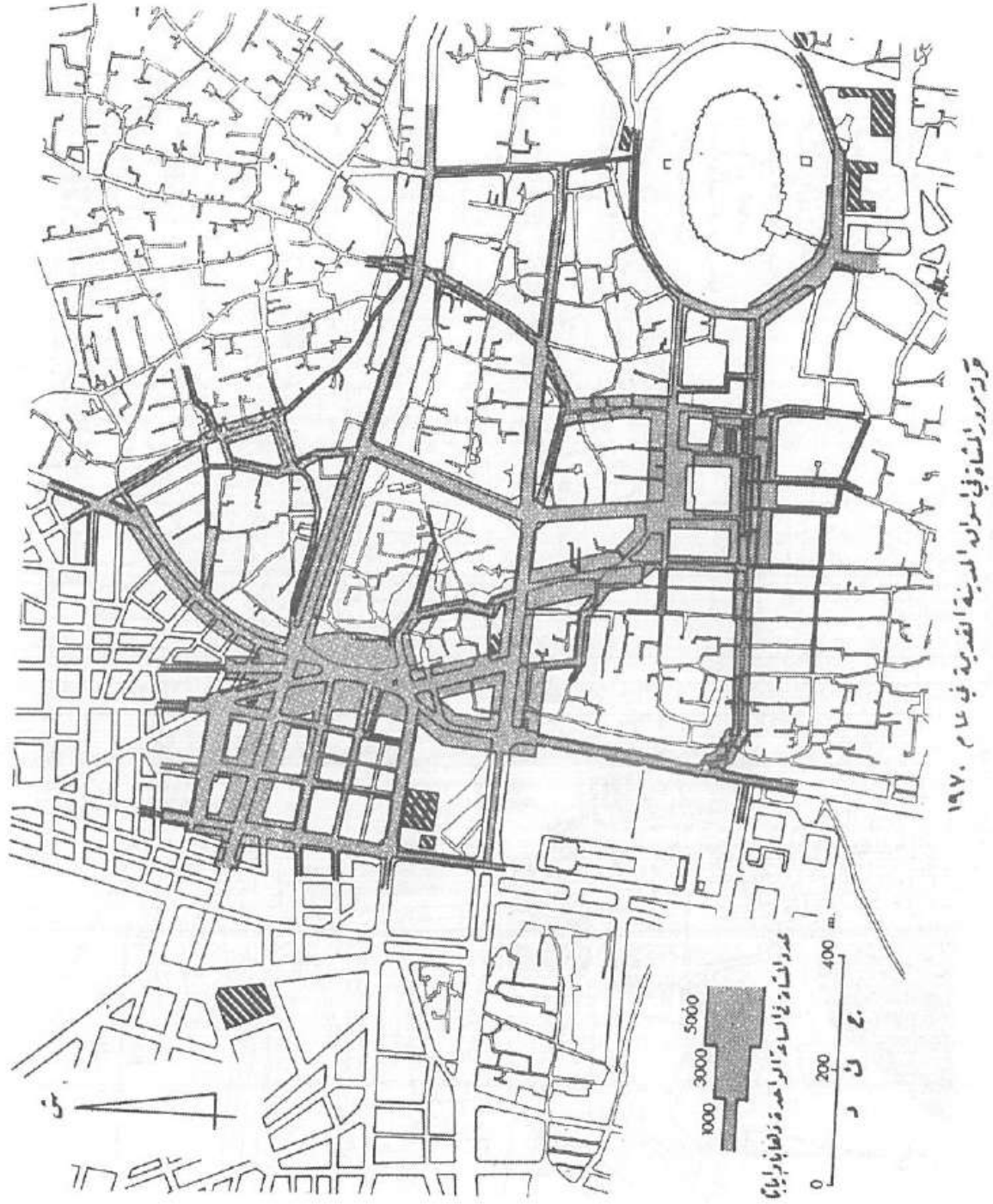
نقطة ١٣

الضاحات المدنية والبلدية في المدينة عام ١٩٨٠

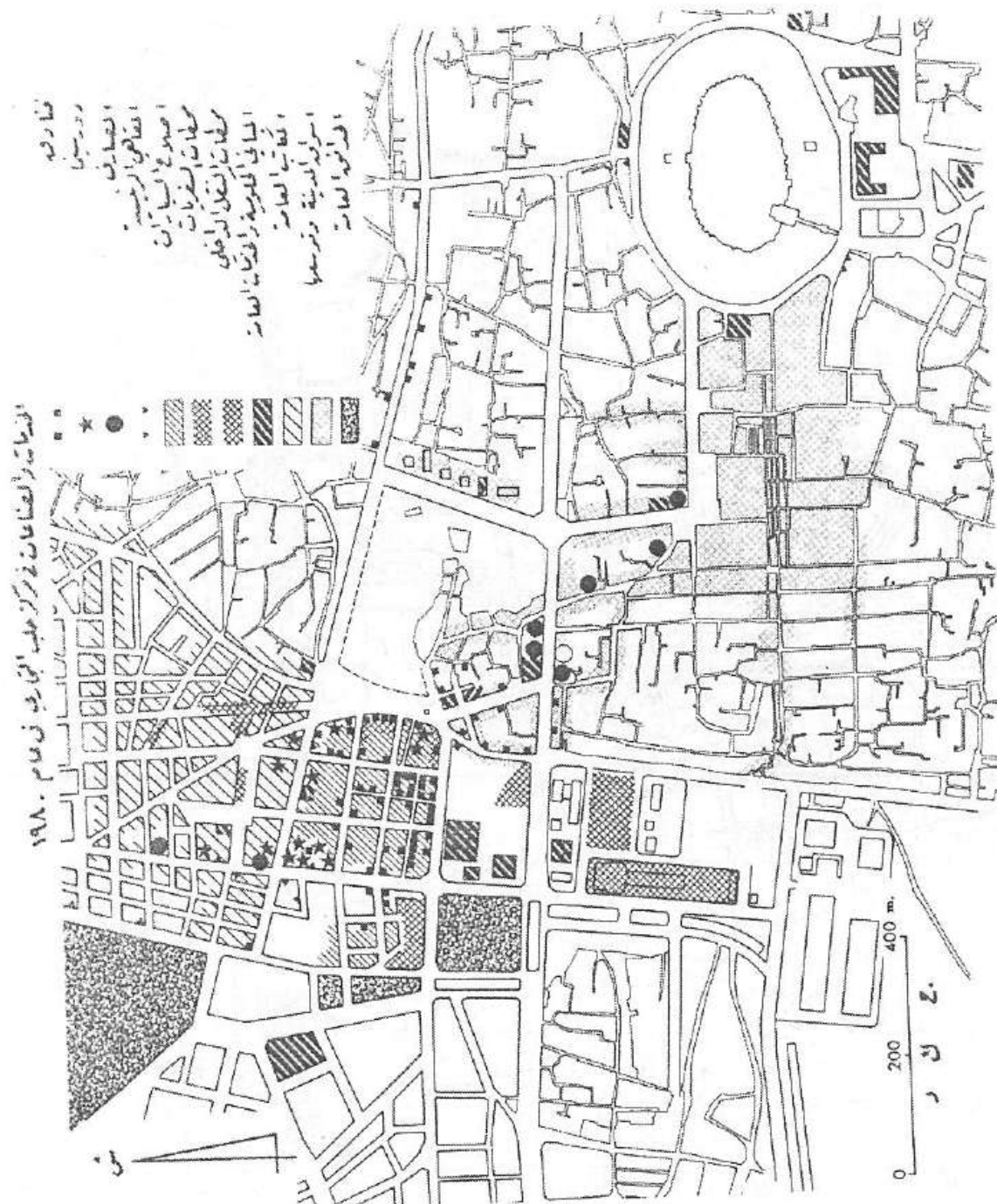


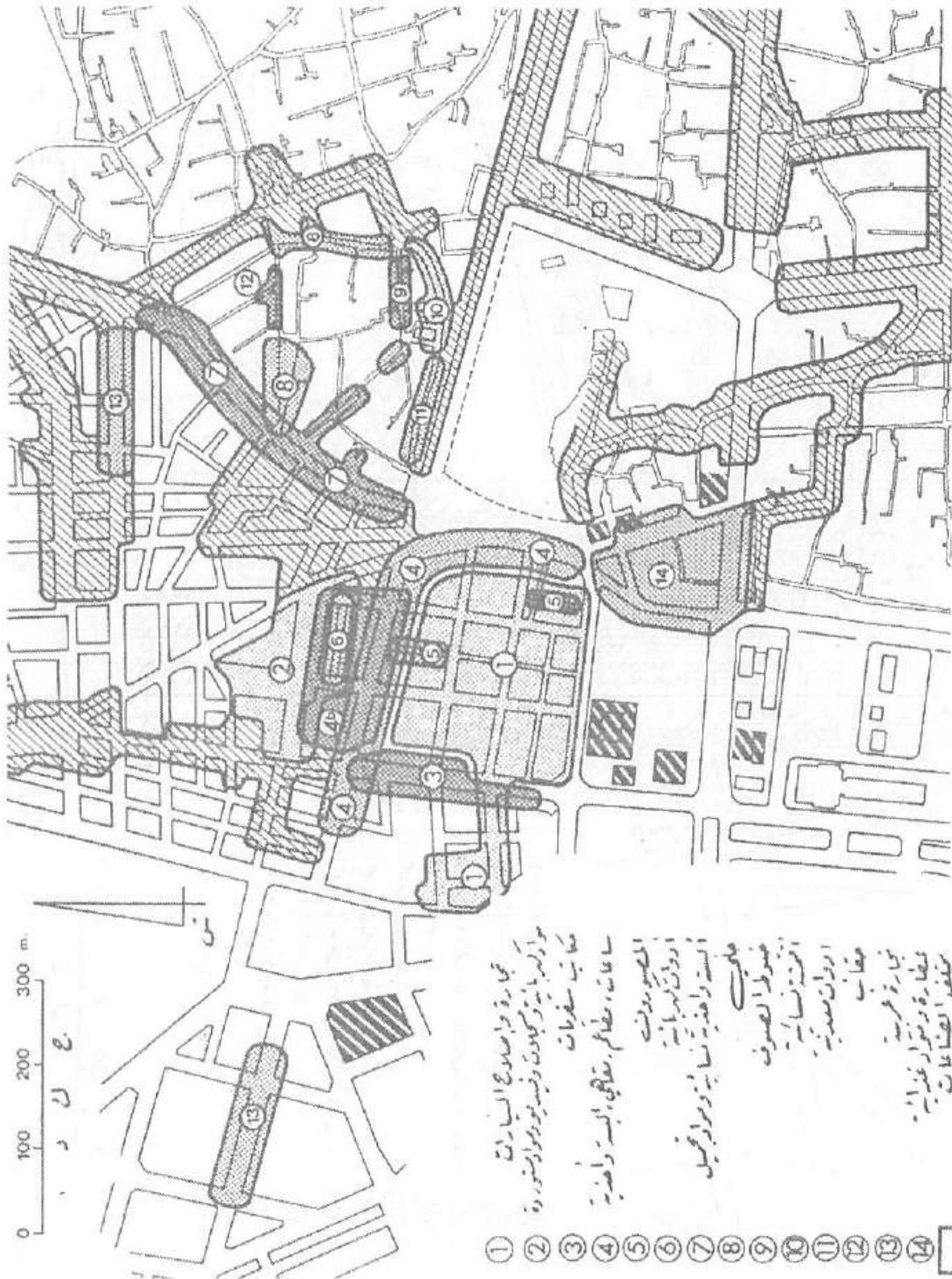


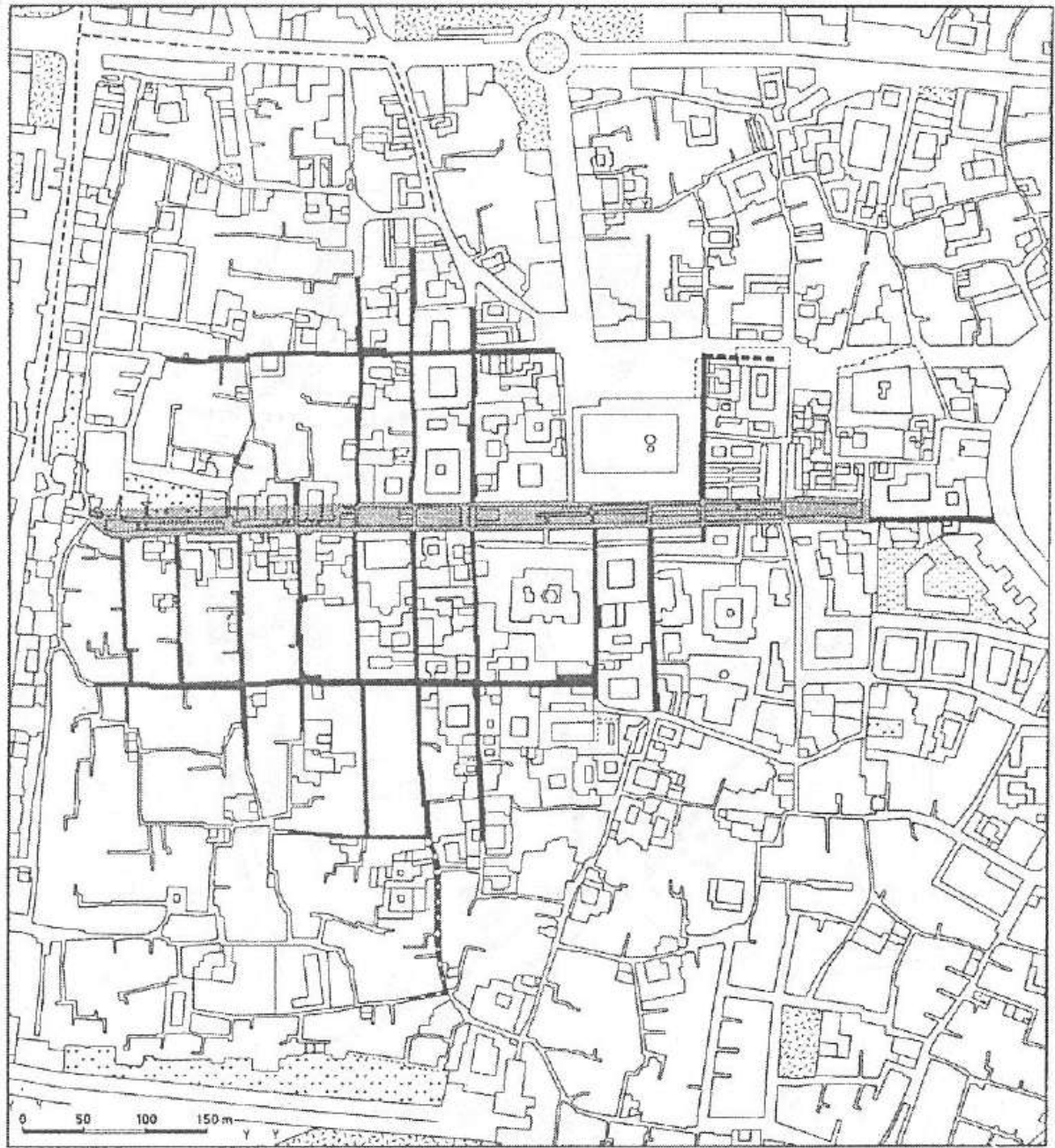
لوحه ١٦



نوعه ۶۷







المخطط الشطرني لمركز المدينة من الفترة السلوقية
(العمران الهلنستي في القرن الرابع ق. م)

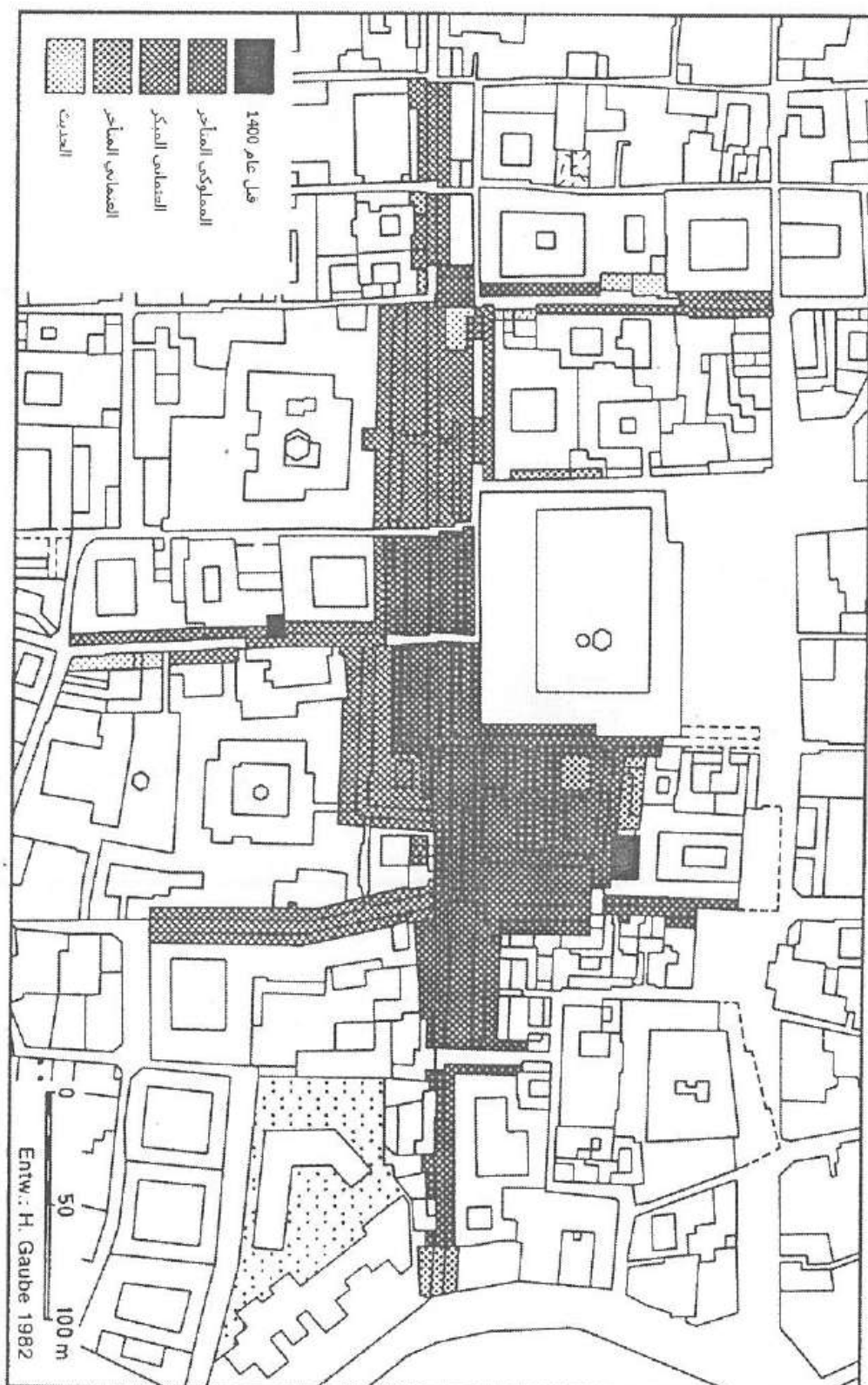
عن كتاب "حلب" هانز غادة واوغي فيرت
وزارة الثقافة بدمشق ٢٠٠٦ ص ١٢٠



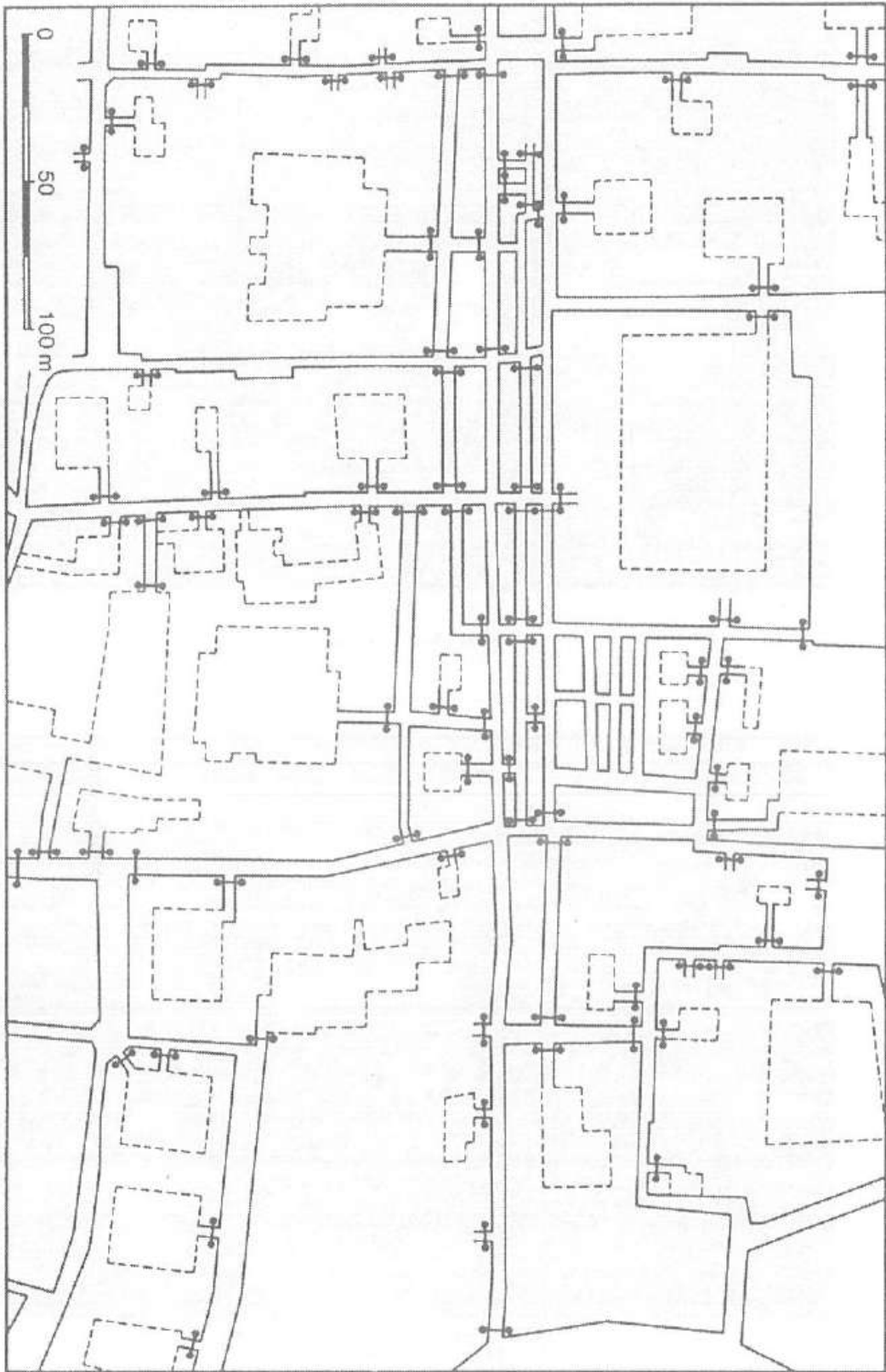
المحاور الرئيسية بين الضواحي والأحياء، وبين مركز المدينة

كتاب "حلب" هانز غادة واوغين فيرت

وزارة الثقافة بدمشق ٢٠٠٦ ص ١٢٢



النظور العمراني في الأسواق
 كتاب "حلب" هانز خاديه واوئين فيرت -
 وزارة الثقافة بدمشق ٢٠٠١ ص ١٧٥



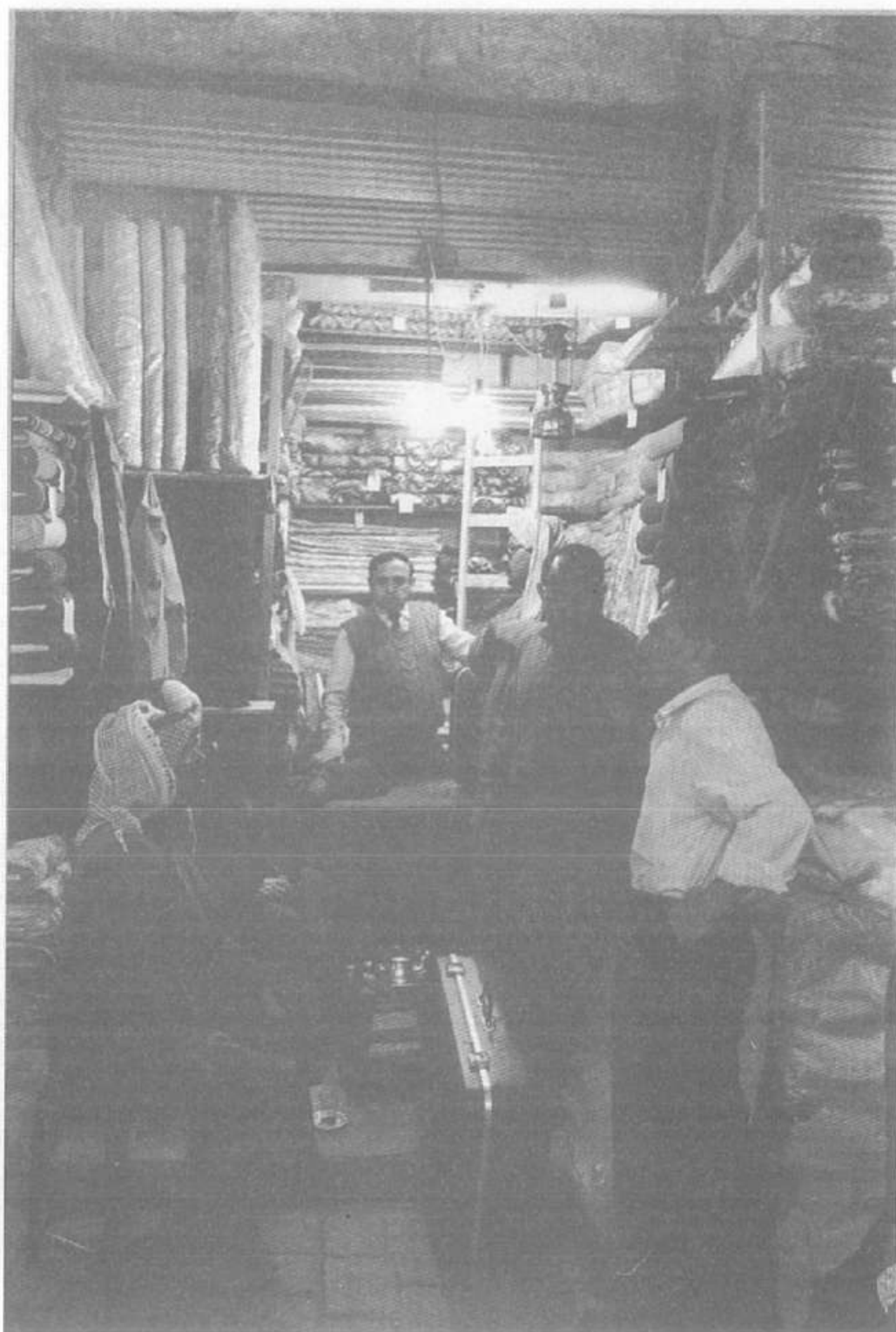
مواقع الأبواب في مداخل الأسواق والخانات والمبشرين في أسواق المدينة
كتاب "جلب" هاجر غادية وأوغين فرن -
وزارة المعافاة بدمشق ٢٠٠١ ص ٦٧



سوق السقطة



الحركة في الأسواق



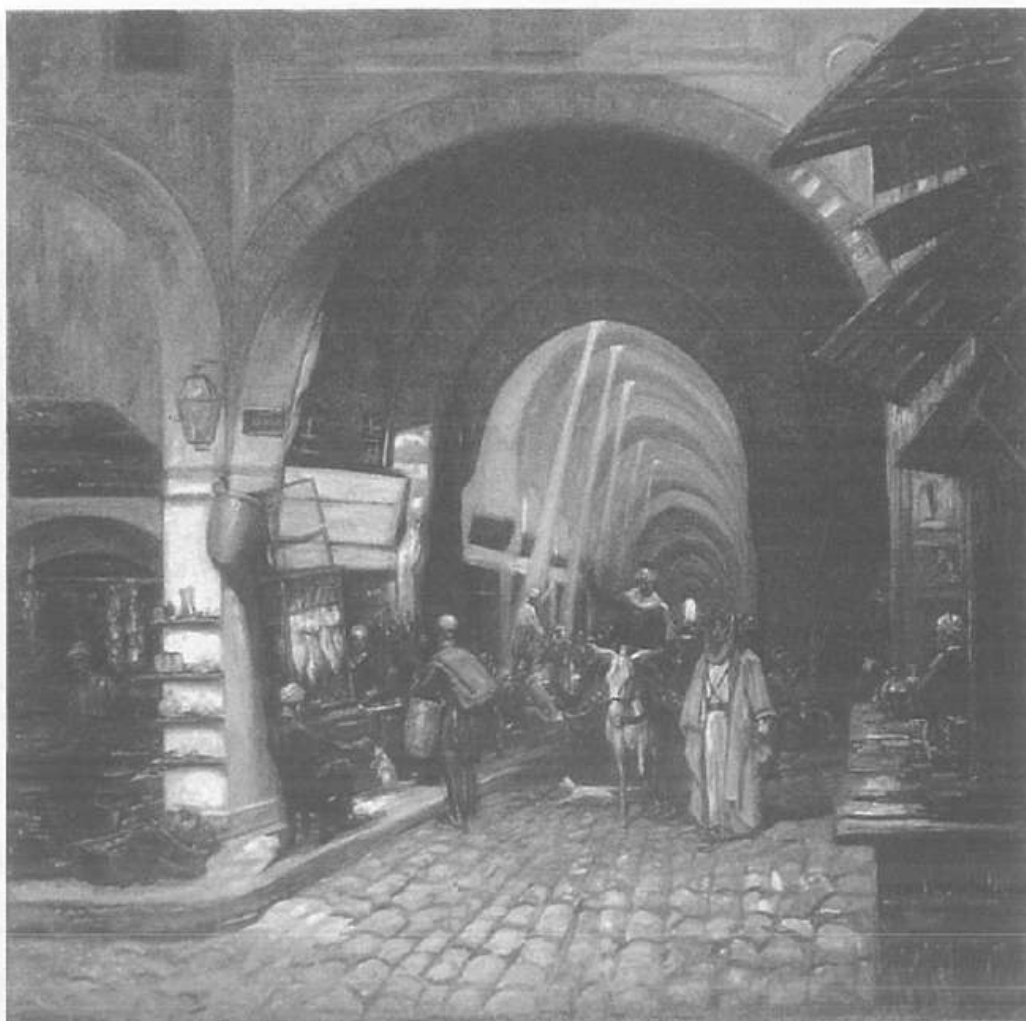
ارتداد سكان الريف للأسواق



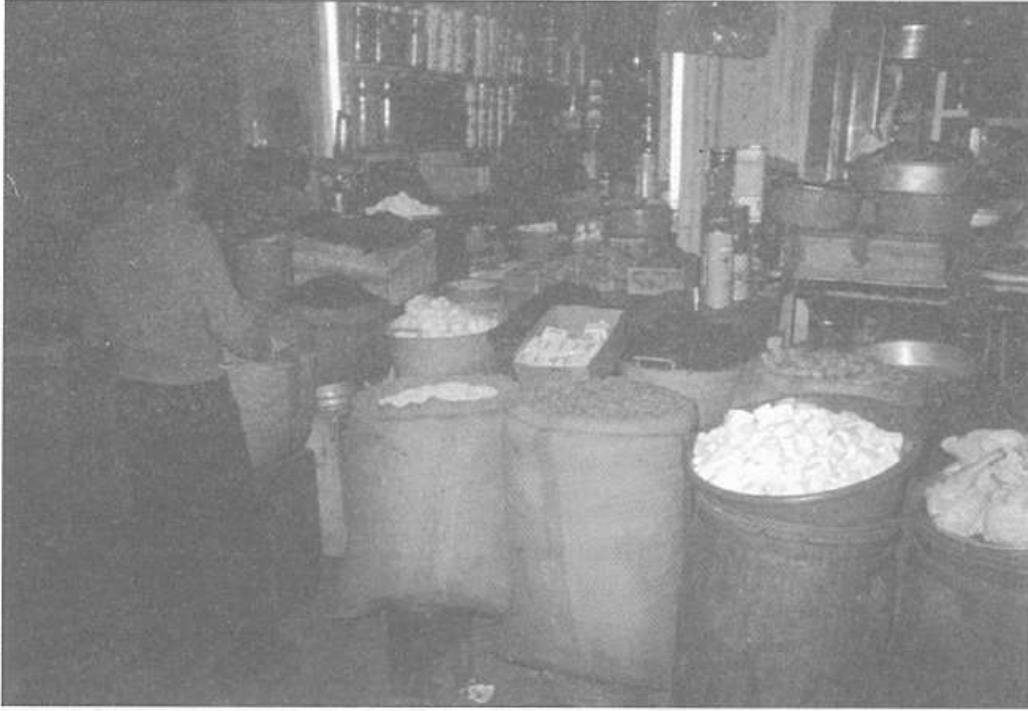
والريفيات



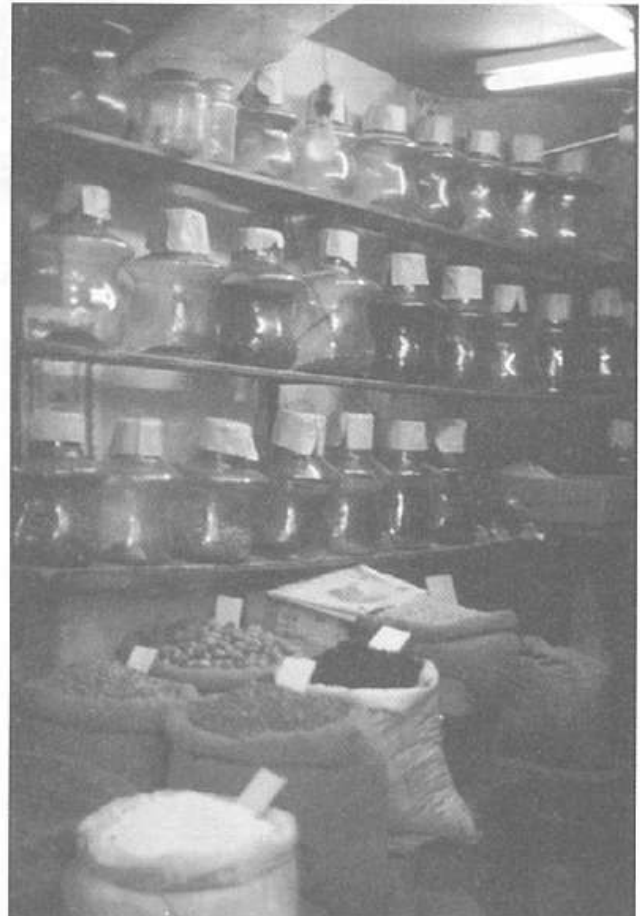
والتأمل قبل الشراء



لوحة زيتية لأحد الفنانين الأوربيين



عرض البضائع أمام المشتري



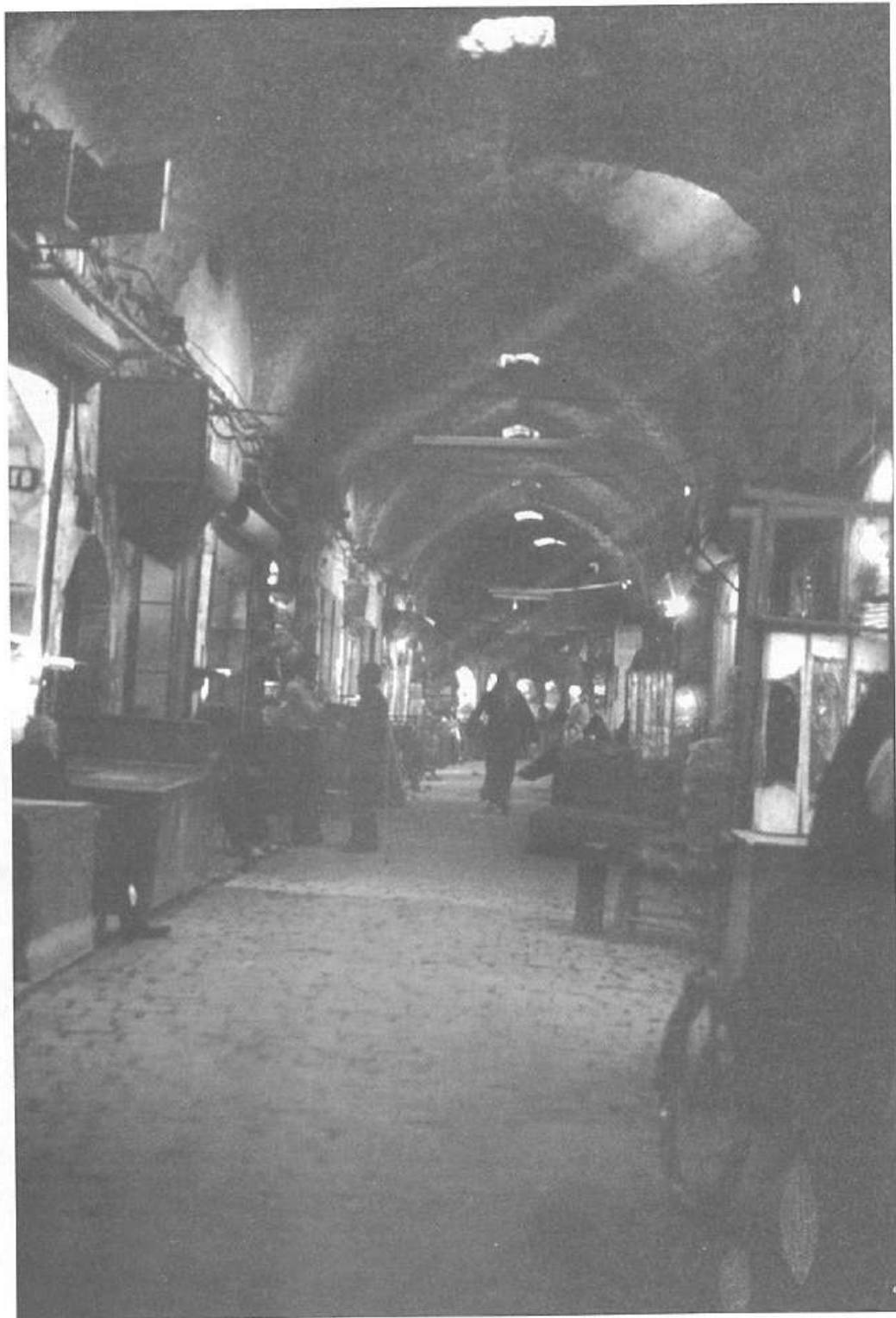
وحفظها في الأواني الزجاجية



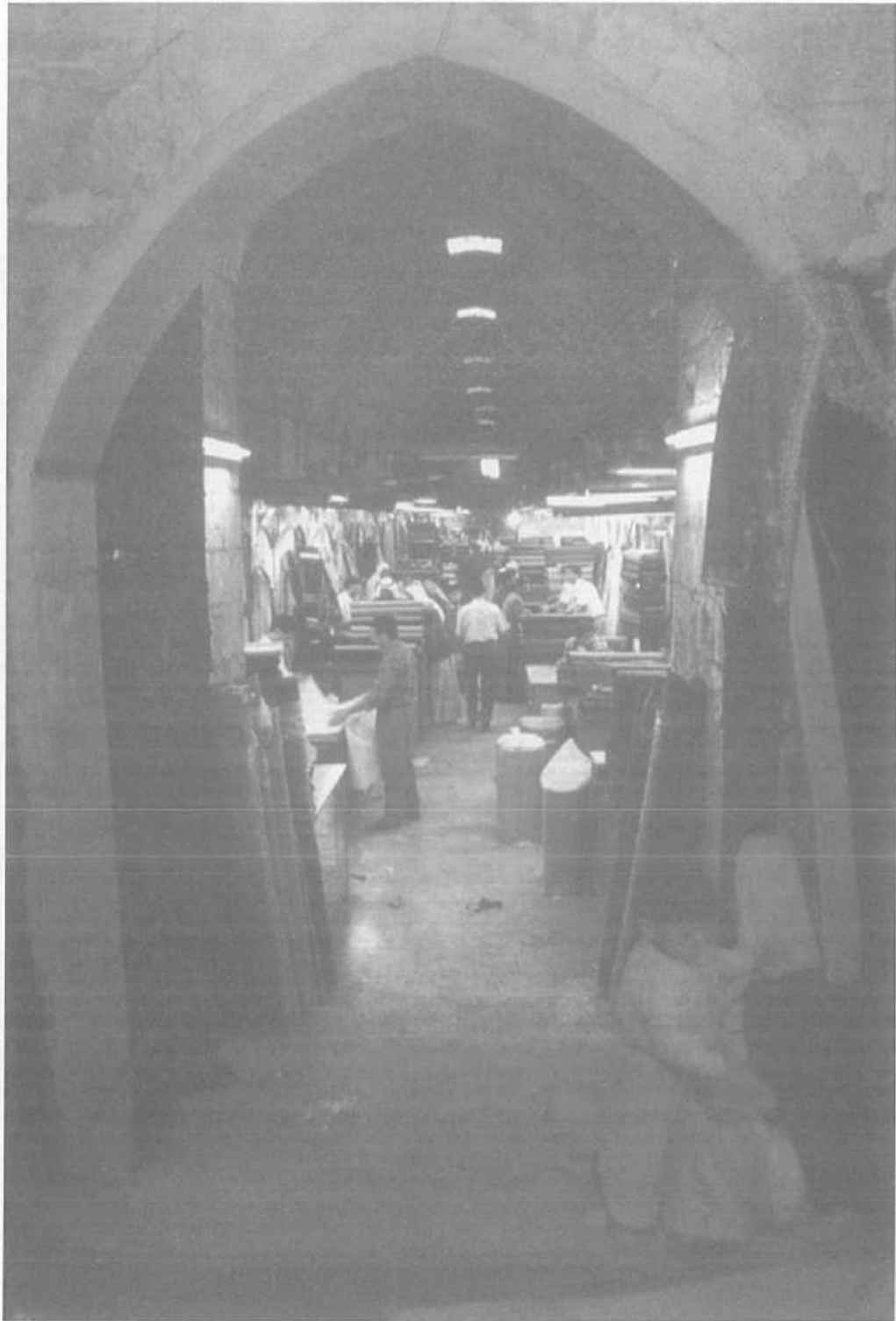
الحركة الدائمة في الأسواق



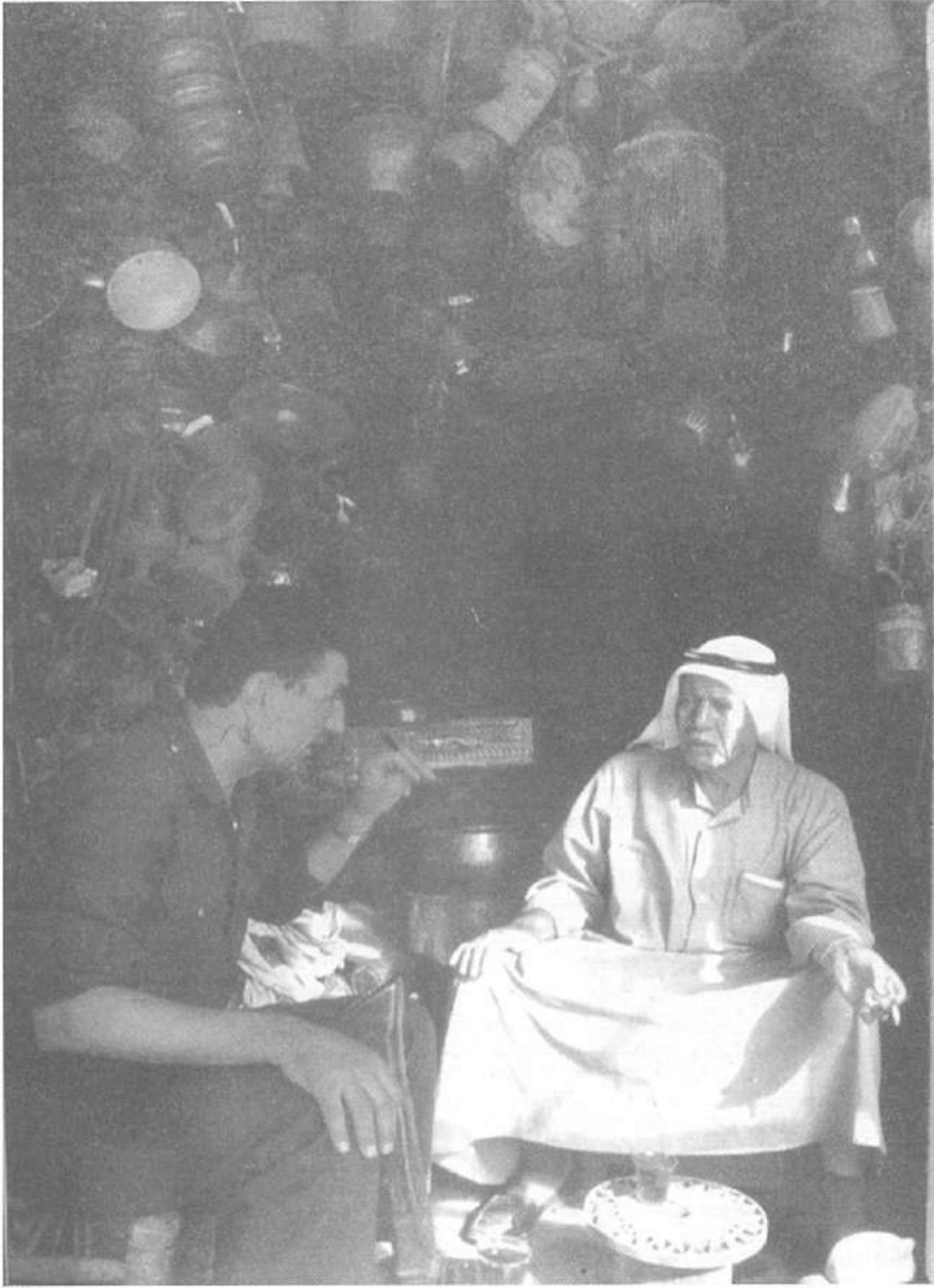
والراحة أيضاً



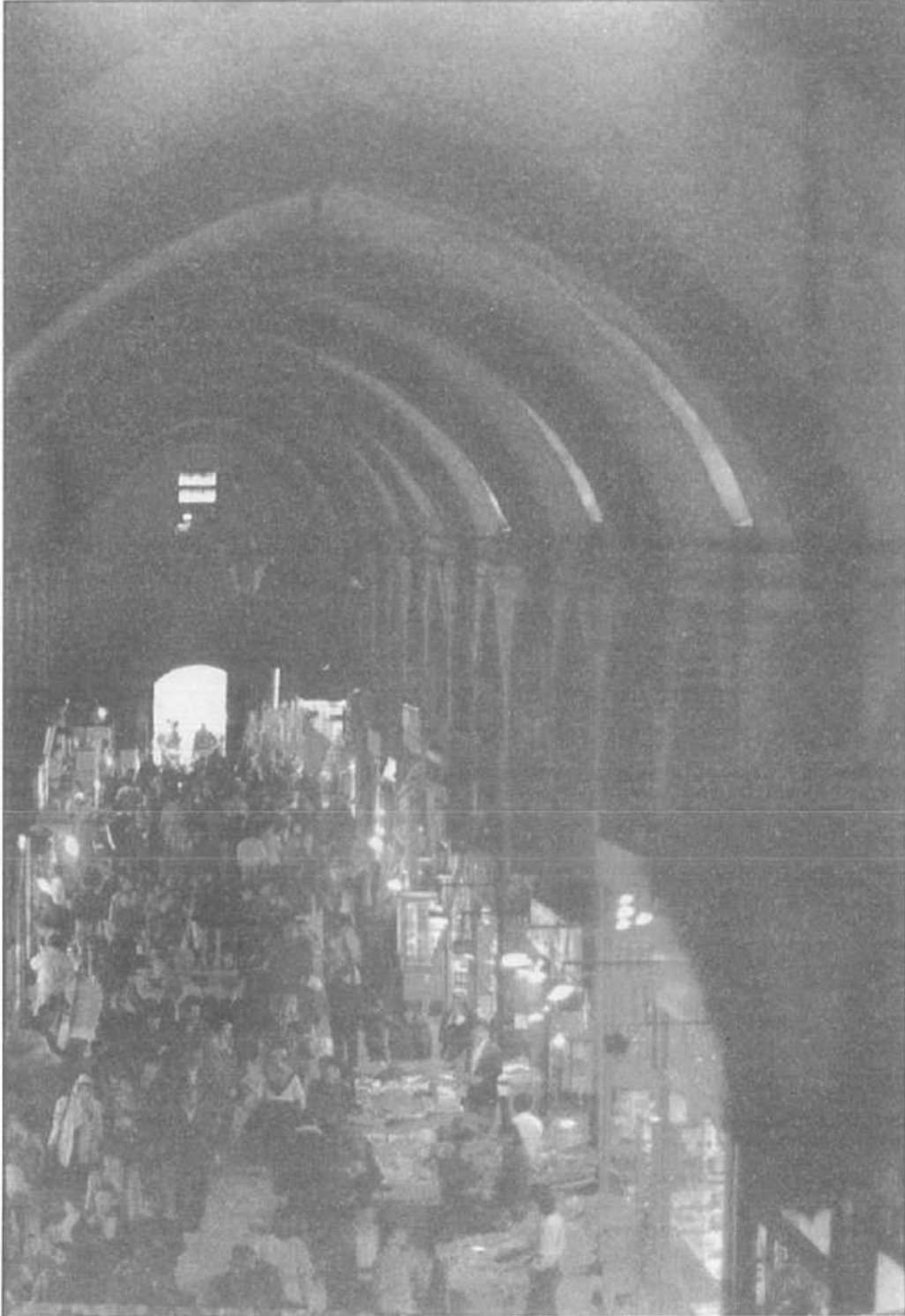
سوق السقطة والإنارة من السقف والشبابيك (أحياناً)



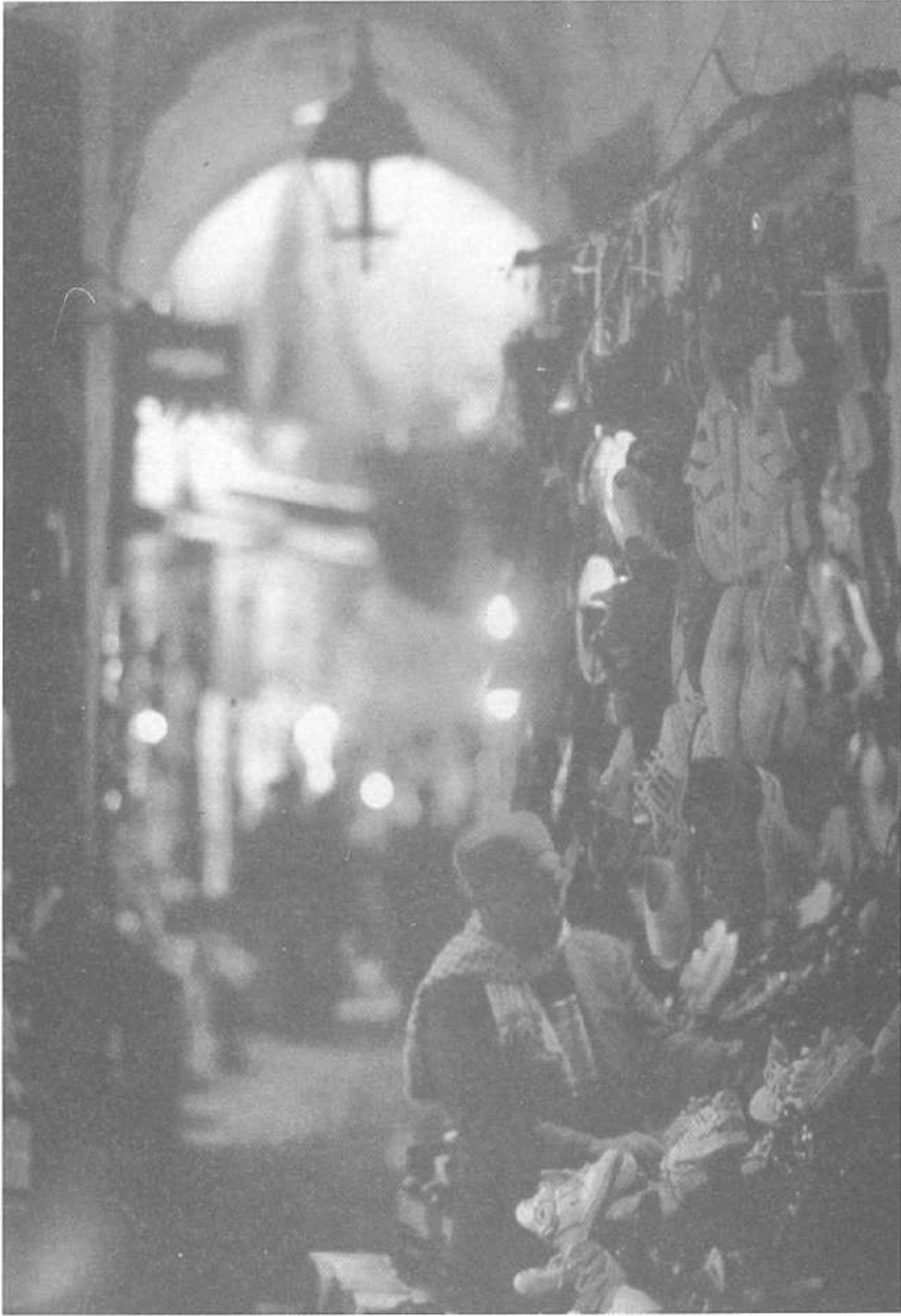
مدخل سوق الذراع



استقبال المشتري وضيافته



حركة السياحة في خان الشونة



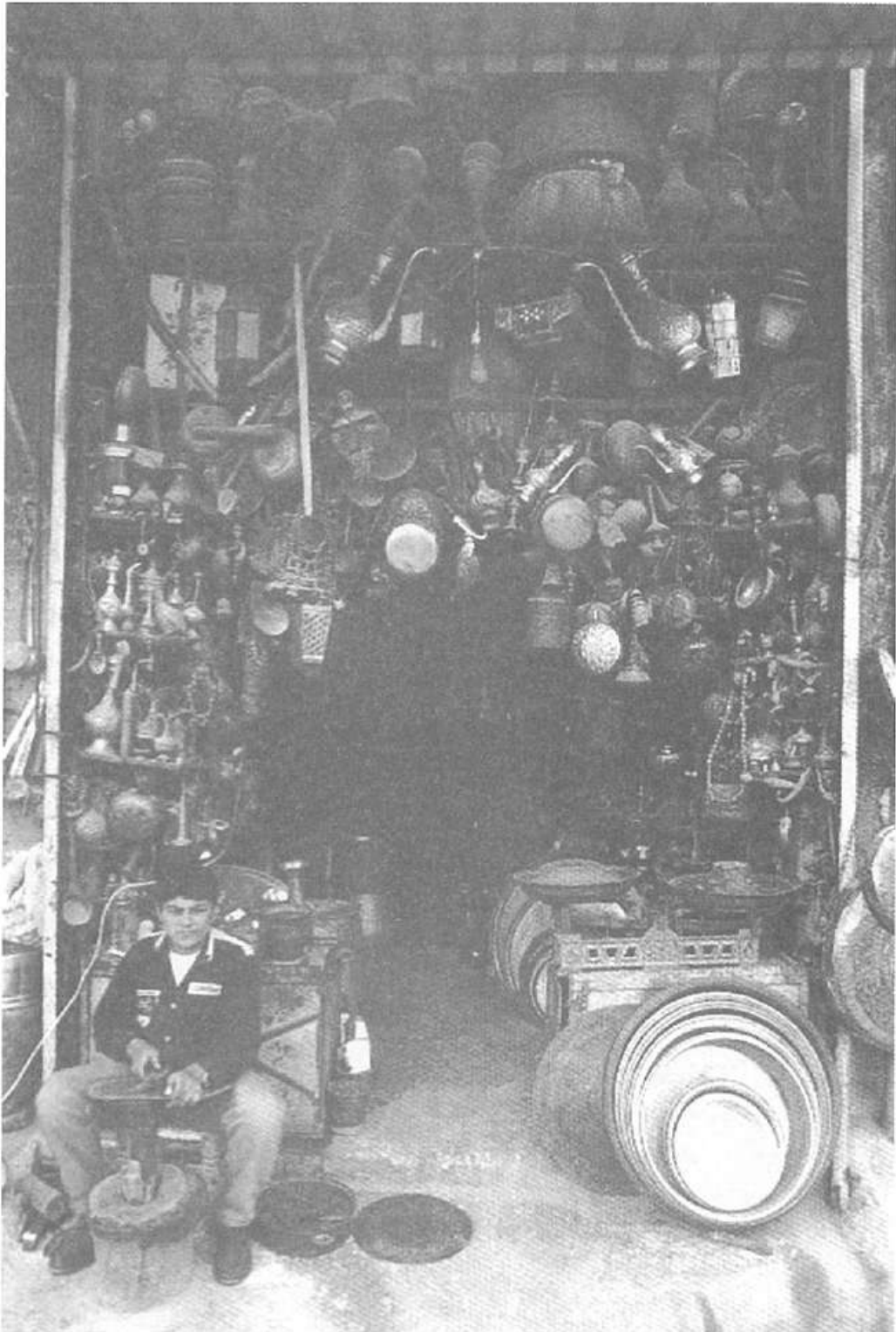
ترتيب البضاعة وانتظار المشتري



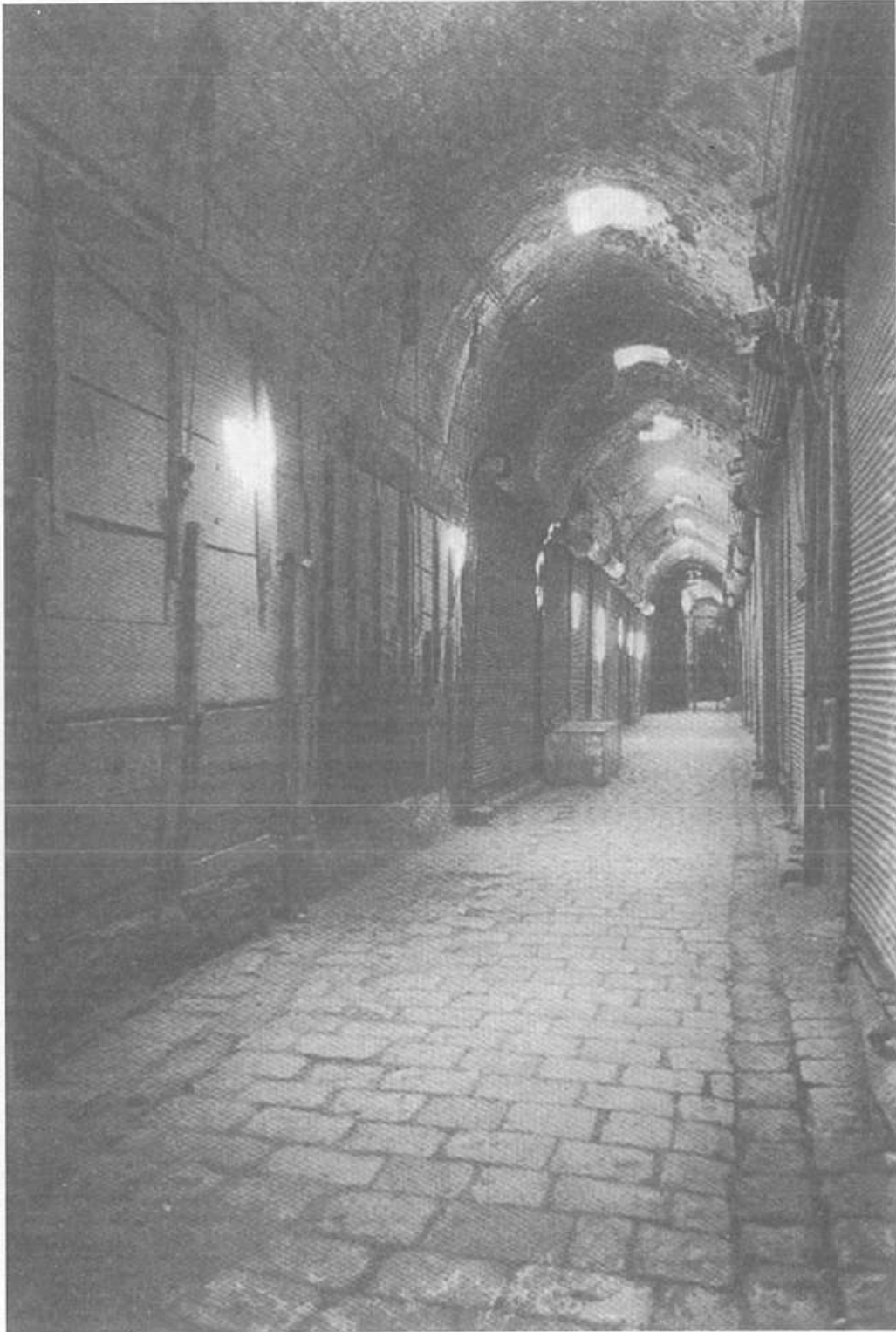
انتظار الزبائن



السلام على البائع : وإلى يمين الصورة مدخل الجوامع في الأسواق



أجير النحاس بانتظار المعلم



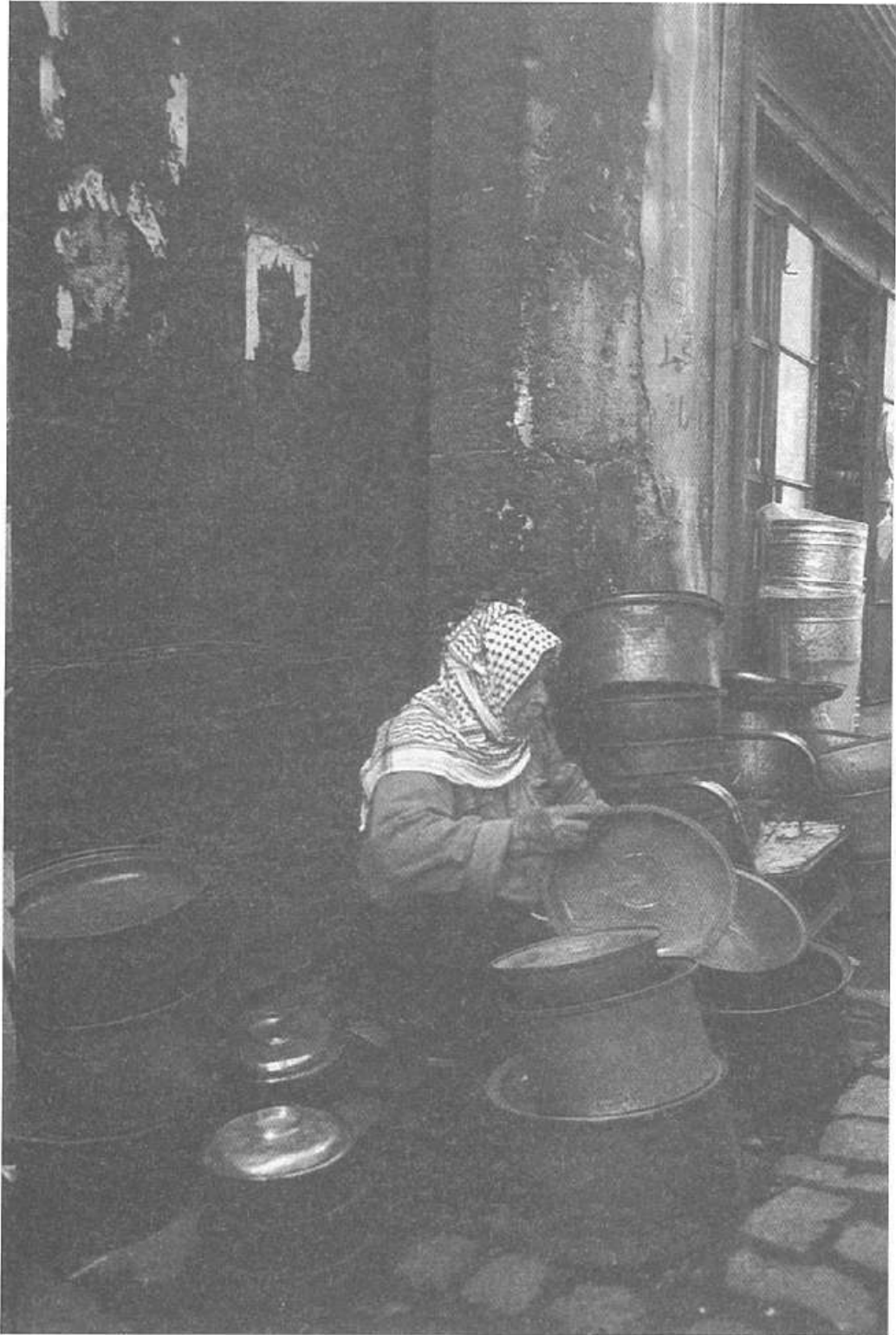
أغلق السوق وأنغضى الناس في بسار الصورة الأبواب الخشبية التقليدية



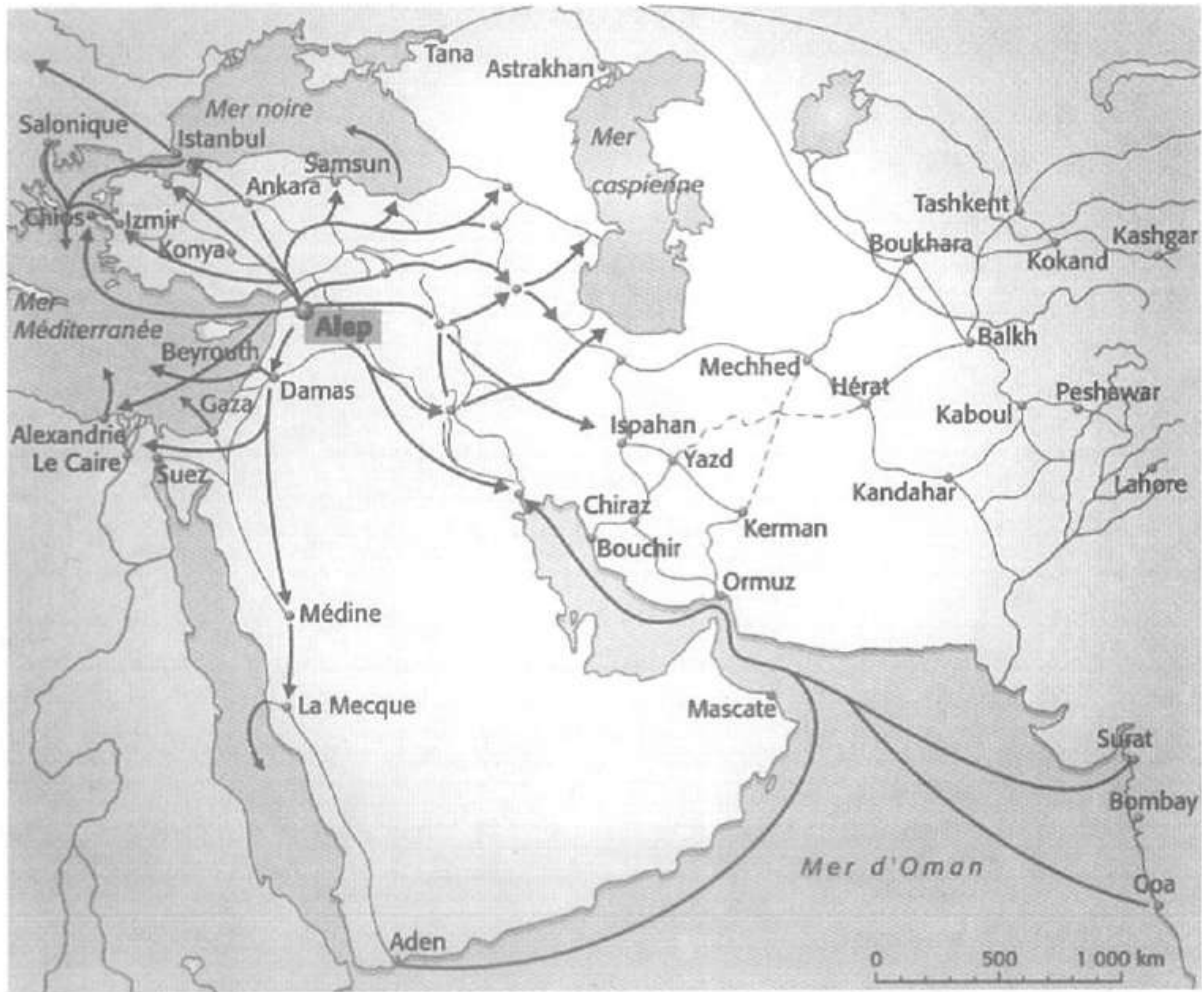
في منعطف سويقة أبرك حيث تباع القلوبات و "عجة" البيض لطعام الغذاء



النحاس يطرق النحاس لينهي شكل القدر الكبير



وبعد الانتهاء من ترتيب القدر يأتي دور "المبيض"



موقع مدينة حلب الاستراتيجية وطرق المواصلات منها وأليها

جدول المحتويات

٥	هذا الكتاب
٧	مدخل إلى البحث
١١	مقدمة الطبعة الأولى
١٥	مقدمة الطبعة الثانية
١٧	ملحة تاريخية - حلب أقدم مدن العالم المزدهرة

القسم الأول: "المدينة" في عام ١٩٣٠ ٢٣

٢٣	تشكل وتنظيم "المدينة"
٢٥	الملكية في "المدينة"
٢٦	أ) المحاضر الوقفية في أسواق "المدينة" بطلب
٢٧	أنواع الوقف المختلفة
٢٨	نظام إجارة العقارات الوقفية
٢٨	الأوقاف الخيرية في أسواق "المدينة" بطلب
٣٠	أهم الأوقاف الخيرية
٣١	الأوقاف الذرية أو الأهلية
٣٣	ملكية الدولة
٣٣	الملكية الخاصة
٣٤	المالكون في عام ١٩٣٧
٣٥	الأعمال والفعاليات في أسواق "المدينة" في عام ١٩٣٠
٣٥	١. الصناعات التقليدية والتجارة
٣٥	أ) النسيج
٣٨	ب) صناعة الحبال والصناعات الجلدية

٣٨	ج) صياغة الذهب والمجوهرات
٣٩	د) الحبال
٤٠	هـ) صناعة التجارة
٤٠	و) الخيام وتجهيزات القبائل البدوية
٤٠	ز) الحدادون
٤١	ح) المهن الآلية
٤١	ط) الأعمدة
٤٢	٢. الخدمات
٤٢	أ) الخدمات اليومية التقليدية والحديثة وخدمات الصيانة والإصلاح
٤٢	ب) الخدمات التقليدية
٤٢	ج) الخدمات الحديثة والخدمات الإدارية
٤٥	ملخص القسم الأول

القسم الثاني: تطوّر أسواق "المدينة" ٤٧

٤٧	أولاً: إطار التطور بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٨٠
٤٨	١. فترة الانتداب الفرنسي
٤٨	٢. فترة الحرب العالمية الثانية والعقود الأولى من عصر الاستقلال حتى عام ١٩٦٣
٤٩	٣. الفترة بين ١٩٦٣ و ١٩٧٠ وبدء حكم حزب البعث العربي الاشتراكي
٥٠	٤. الحركة التصحيحية في ١٩٧٠م
٥١	ثانياً: دراسة مفصلة لبعض المواقع في أسواق "المدينة"
٥١	١. خان الجمرك
٥٢	خان الجمرك: في عام ١٩٣٠
٥٥	تطور الملكية بين ١٩٣٠ و ١٩٨٠
٥٦	انتقال المحاضر الموقرة أو المملوكة عن طريق البيع والوراثة
٥٧	أمثلة عن حالات الانتقال
٥٧	المقسم ٢٠٩٦ ب
٥٧	المقسم ٢٠٩٦ س

٥٨	المقاسم ن.ل. غ ط من المحضر ٣٠٩٦
٥٨	المقسم ٣٠٩٦ ض ١
٥٨	المقسم ب ٢ من المحضر ٣٠٩٦
٥٩	توزيع الملكية والتأجير بحسب الجنس
٥٩	الفعاليات في خان الجمرك
٥٩	٢. مثال آخر: سوق الحور
٦٠	أ) الملكية
٦١	ب) الفعاليات
٦٢	٣. مثال آخر: دراسة سوق الحراج
٦٣	أ) الملكية
٦٤	ب) الفعاليات
٦٤	ج) تطور تجارة السجاد
٦٦	د) مخازن بيع النفائس الشعبية
٦٦	هـ) تطور ونهضة تجارة المصنوعات الذهبية
٦٧	تطور الملكية في أسواق "المدينة"
٦٧	١. حل الأوقاف الذرية
٦٨	٢. الأوقاف الخيرية
٦٩	٣. تطور الملكية الخاصة
٧٠	ومع ازدياد المالكين فإن صفاتهم الاجتماعية قد تغيرت أيضاً.
٧٠	أ) المالكون
٧١	ب) المالكون الجدد
٧٢	٤. ملكية الدولة
٧٣	تطور الفعاليات
٧٣	أولاً: الفعاليات التجارية والمهنية
٧٣	أ) النسيج
٧٥	ب) الجلود وصناعات الأحذية والصناعات الجلدية والسراجين
٧٥	ج) المصوغات الذهبية وتجارة الحلي
٧٦	د) تجارة الحبال

٧٦	هـ) الأخشاب
٧٧	و) الخيام وتجهيزات البدو الرحل
٧٧	ز) الحدادة التقليدية
٧٨	ح) الصناعات الآلية
٧٨	ط) الأغذية
٨٠	ثانياً: الخدمات في عام ١٩٨٠
٨٠	أ) الخدمات الخاصة التقليدية والحديثة
٨٠	ب) الخدمات التقليدية
٨٠	ج) الخدمات الحديثة والخدمات العامة
٨١	ثالثاً: تغيير من نوع خاص في أسواق "المدينة": استقرار الريفيين تجاراً في الأسواق
٨١	أ) في سوق باب إنطاكية
٨٣	ب) سوقاً: العواميد وجب أسد الله
٨٥	والخلاصة

القسم الثالث: أهمية أسواق "المدينة" بين المراكز التجارية الحالية في حلب ٨٧

٨٧	التوسع الحالي لأسواق "المدينة"
٨٩	١. المحاور التقليدية وتطورها الحديث
٨٩	أ) سويقة علي
٩١	ب) خان حاج موسى الأعوج
٩١	ج) خان حاج موسى الساوي (المستقيم)
٩٢	د) سوق حاجي أفندي
٩٢	هـ) سوق القندرجية
٩٢	و) سوق خان استانبول وشارع العدسات
٩٣	في سوق العجمي
٩٣	٢. محور سويقة حاتم - قسطل الحجارين - باب الفرج: محور تجاري نشأ في بداية القرن العشرين
٩٤	٣. التوسع الحالي لأسواق بيع الأقمشة على حساب الأحياء القديمة
٩٤	أ) زقاق الشخاخ أو سوق بيرق حالياً
٩٤	ب) أمثلة أخرى تتحول فيها بعض الأزقة بين أسواق "المدينة" والجلوم إلى أسواق

- ٩٥ (ج) زقاق الزهراوي: امتداد أسواق "المدينة" نحو الشمال
- ٩٥ ٤. الشوارع الجديدة التي فتحت في النسيج العمراني القديم
- ٩٥ (أ) الشارع الممتد بين سويقة حاتم والقلعة، ذو الاتجاه الشرقي الغربي
- ٩٧ (ب) شارع الجامع الكبير ذو الاتجاه الشمالي- الجنوبي
- ٩٧ (ج) شارع السبع بحرات إلى السجن القديم ذو الاتجاه الشرقي - الغربي
- ٩٧ (د) شارع عبد المنعم رياض
- ٩٨ ٥. تصنيف الفعاليات في مناطق توسع أسواق "المدينة"

القسم الرابع : أهمية أسواق "المدينة" ١٠١

- ١٠١ أولاً: الفعاليات المرتبطة بأسواق "المدينة"
- ١٠١ (أ) تجارة النسيج نصف الجملة أو بالمفرق
- ١٠١ (ب) الخياطون والخياطات
- ١٠٢ (ج) تجار وصناع المجوهرات
- ١٠٣ (د) الجزارون
- ١٠٤ (هـ) الفعاليات الأخرى في أسواق "المدينة"
- ١٠٤ ثانياً: القطاعات التجارية التي لا توجد في أسواق "المدينة"

القسم الخامس: السوق العقارية ١٠٧

- ١٠٧ ١. سعر البيع
- ١٠٨ ٢. الإيجار
- ١٠٩ ٣. أسعار الفروغ (الفروغية)
- ١١٢ ٤. على ماذا تدل قيمة الفروغ؟

القسم السادس : مشاكل وتنبؤات _____ ١١٩

الملحق (١) : الخانات والقيساريات في أسواق حلب _____ ١٢٣

لعبة الخان دوراً تاريخياً _____ ١٢٤

الملحق (٢) : الجاليات الأجنبية في أسواق حلب _____ ١٢٩

الملحق (٣) : طرائف من أسواق حلب _____ ١٣٥

الملحق (٤) : خان الجمرك المقر الأول للقنصلية الفرنسية _____ ١٤٣

معلومات القناصل والرحالة الغربيين في القرن السابع عشر _____ ١٤٧

الأشكال المعمارية والفوارق الثقافية _____ ١٥٠

الملحق (٥) : أعمال الإحياء في أسواق حلب _____ ١٥٩

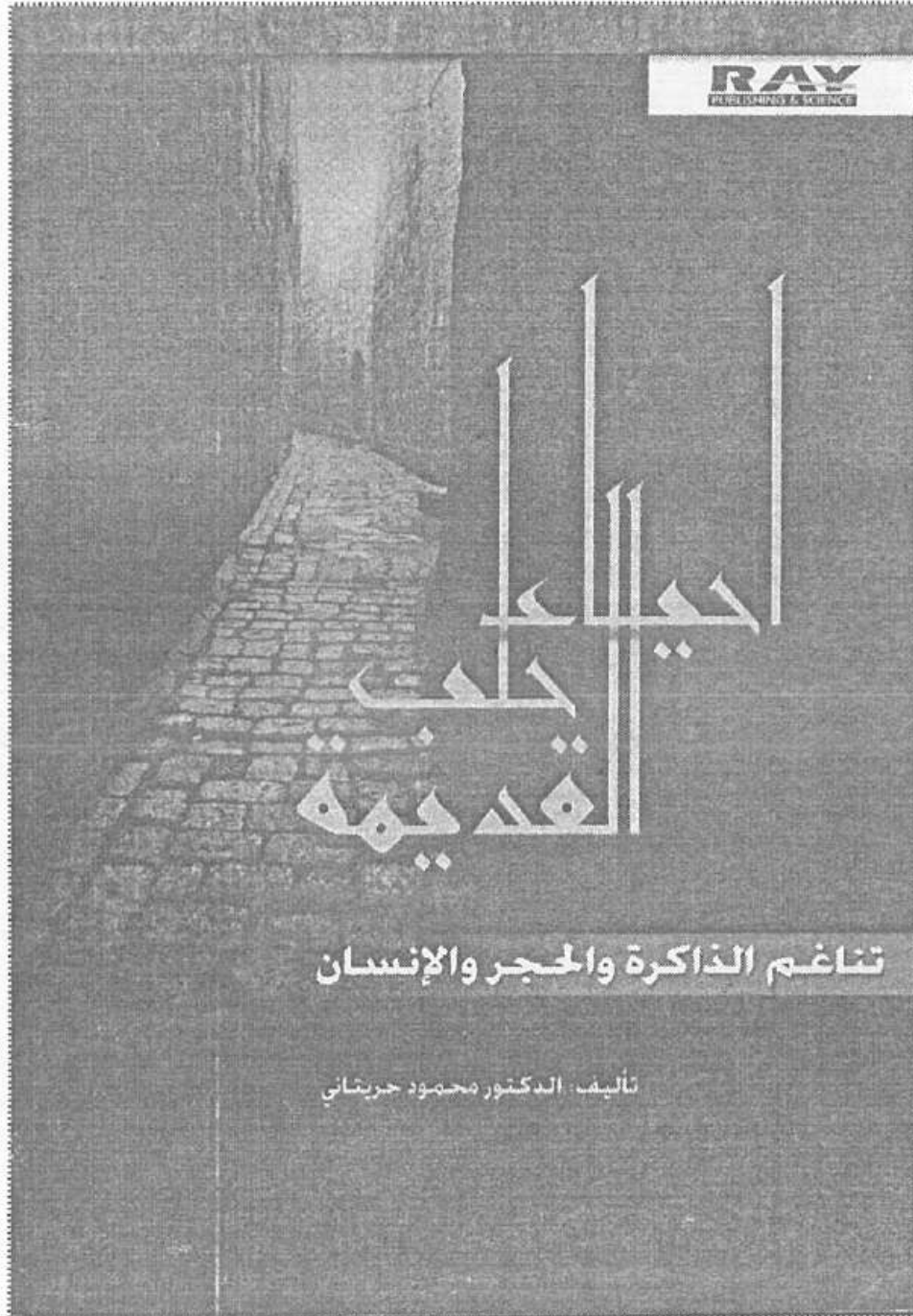
الملحق (٦) : مقتطفات من أعمال مكتب شركة أجنبية

في أسواق المدينة _____ ١٦٣

مخططات وصور إيضاحية _____ ١٧١

جدول المحتويات _____ ٢١٥

اقرأ للمؤلف أيضاً





RAY
PUBLISHING & SCIENCE

حلب والملكة العثمانية

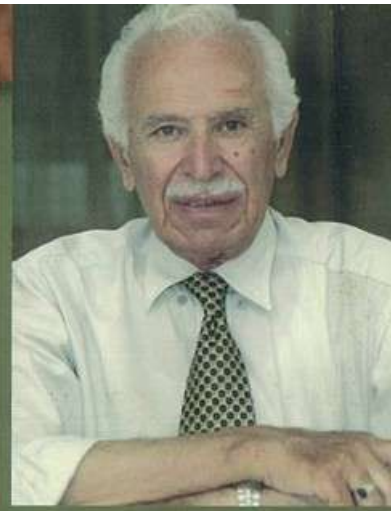
الوقف والعمران ١٥١٦ - ١٩١٦



الدكتور محمود حريثاني

حلب

أسواق "المدينة"



هذا الكتاب

نُشرت طبعته الثانية، المنقحة والمزودة، ليضم النص الأكاديمي لنيل درجة الدكتوراه. وتُلحق به لمحة تاريخية، يتعرف القارئ من خلالها على مدينة حلب القديمة منذ نشأتها عمراناً وعمارة. وعلى الحلبي المعمار والتاجر والصانع، والذي أعطى لحلب أهميتها التاريخية في أرجاء العالم القديم وحتى الحديث، إضافة إلى موقعها الممتاز على طريق الحرير.

كما ألحق بالنص الأول الذي ورد في الطبعة الأولى عدة ملاحق تتحدث عن:

- الخانات والقيساريات وأهميتها في العمارة والتجارة والمستمرة إلى اليوم.
- سكن الجاليات الأجنبية والوكالات التجارية والقنصليات منذ القرن الثاني عشر وحتى عام 1822م في الخانات، وخاصة الخان الكبير. وحياتهم اليومية فيها وتنقلهم بينها وذكريات الرحالة عنها.
- طرائف كثيرة عن الأسواق عرفها الحلبيون، ولا يزال بعضها مستمراً لدى العاملين في حلب. في أسواقها وأحيائها.
- إعطاء نموذج عن أعمال شركة دولية كان مركزها الرئيسي في الشرق، في حلب. بحث وافٍ عن خان الجمرك أكبر خانات مركز المدينة وأهمها.
- ملحق سادس عن أعمال الترميم والإحياء التي تقوم بها الدولة لاهتمامها الكبير في هذا المعلم السياحي والتاريخي الهام.



70027



5430H0640200

